

العولمة
والفكر العربي المعاصر

د. الحبيب الجنحاني

دار الشروق



العولمة

والفكر العربي المعاصر

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية ـ مدينة نصر ـ ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

د. الحبيـــب الجنحـــانى

العولمـــة
والفكـــر العربـــى المعاصـــر

دار الشروق



إهـداء

إلى

ريم ــ سلمى ــ ياسين



المحتوى



مقدمة

إنه من الطبيعى أن يملأ موضوع العولمة الدنيا، ويشغل الناس، فهى ظاهرة جديدة فى محتواها وسماتها لم يعرف تاريخ المجتمع البشرى المديد مثيلا لها، وقد وضحنا فى القسم الأول من هذه الدراسة أنها تختلف اختلافا جذريا عن الظواهر التاريخية الكبرى رغم الخلط الذى وقع فيه بعض المثقفين العرب المعاصرين، كما بينت ذلك فى مناقشتى لبعض النماذج بالقسم الثانى.

وإنه من الطبيعى كذلك أن تقض الظاهرة مضاجع النخبة العربية خاصة، ونخبة المجتمعات النامية بصفة أعم، ذلك أن آثارها السلبية بدأت تلوح فى هذه المجتمعات بصفة جلية، ومما يزيد الطين بلة، والأمر تعقيدا أن الفئات الواعية بخطورة الظاهرة مدركة أنه لا بديل للمجتمعات النامية من خوض غمارها، ومدركة فى الوقت ذاته أنها ليست طرفا فاعلا فيها، بل قل هى غير قادرة فى بعض الحالات حتى على معرفة آلياتها، والخيوط التى تحركها، وقد أدى ذلك إلى خلط كبير فى محاولة فهمها، والتعريف بها، فبلغ الأمر بالبعض إلى القول: إن العولمة مخطط إمبريالى وضعت أسسه الولايات المتحدة الأمريكية لأمركة العالم، وفرض النظام الدولى الجديد، فتحولت الظاهرة الكونية الجديدة فى تطور المجتمع البشرى إلى خطة دبرت بليل!

ولم يدرك هؤلاء أنها جاءت نتيجة طبيعية للثورة الإلكترونية، وما رافقها من تطور سريع ومذهل لتقنيات الاتصال والبرمجيات، ولا تتناقض هذه الحقيقة الموضوعية مع محاولة القوى الدولية الكبرى الإفادة من هذا التطور لتؤدلجه، وتقدم العولمة باعتبارها أيديولوجية الليبرالية الجديدة.

برزت ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة تاريخية كونية جديدة، ولكن لا بد من الاعتراف بأنها قد تأدلجت، وتشكلت سماتها الجنينية فى رحم ثقافة معينة هى الثقافة الغربية، وقد أدى ذلك إلى ظهور قضيتين:

تتمثل القضية الأولى فى الملامح الجديدة لعلاقة المركز بالأطراف، وقد أوضحت فى القسم الثانى من البحث من خلال نقد بعض النماذج أن العولمة قد أكسبت هذه العلاقة بعدا جديدا، يختلف اختلافا جوهريا عن علاقة المراكز الحضارية القديمة بأطرافها، ولذا وقفت طويلا أثناء تعقيبى على آراء المفكر السورى صادق جلال العظم، والمفكر المصرى إسماعيل صبرى عبد الله عند مقولة نمط الإنتاج الرأسمالى. إن التأكيد أن نمط الإنتاج الرأسمالى أصبح نمطا كونيا فى عصر العولمة فيه كثير من التعميم. إن نمط الإنتاج الرأسمالى هو النمط السائد اليوم، ولكنه لم يتحول إلى نمط عالمى، فهناك مناطق جغرافية شاسعة، وبخاصة فى الأقاليم الإفريقية جنوب الصحراء تدحرجت من العالم الثالث إلى العالم الرابع، وبقيت مصدرا للمواد الخام، وسوقا للإنتاج الرأسمالى، أما الإنتاج فيها فبقى أسير أنماط المجتمعات التقليدية. وقد حار ماركس فى القرن التاسع عشر، وهو يدرس المجتمع الهندى، والمجتمع الجزائرى فى إدراك كنهها، وتصنيفها فأطلق عليها المقولة الشهيرة «نمط الإنتاج الآسيوى»، ولم تفلح أبحاث من انكب على دراسة هذا النمط، ولا التجارب التنموية التى عرفتها هذه البلدان غداة استقلالها على إيضاح هذا المفهوم، وتفكيك معانيه.

إننى أتفق مع من يذهب إلى أن ظاهرة العولمة لا يمكن فهمها فهما دقيقا، وبالتالى التنبؤ بمآلها فى المركز، وفى الأطراف ما لم نتعرف بدقة إلى سمات نمط الإنتاج الرأسمالى الجديد فى عقر داره: الغرب، وفى الأطراف، مع الملاحظة أن علاقة المركز بالأطراف ليست ميكانيكية، كما يفهم البعض، بل هى معقدة تؤثر فيها اليوم ظروف وطنية، وإقليمية، ودولية مختلفة.

أما القضية الثانية فإنها تتمثل فى البعد الثقافى للعولمة، فعندما أدرك الخطاب السياسى الرسمى أنه لا عاصم اليوم من أمر العولمة فى المجالات السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية التجأ إلى الثقافة، متخذا من الخصوصية الثقافية

حصان طروادة، ويحمل هذا الخطاب في طياته كثيرا من التناقضات، منها فصله الثقافة عن بقية مظاهر العولمة، وكأن أمر العولمة لا يتجاوز جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الأقطار العربية، وفتح الأسواق أمام الإنتاج الرأسمالي المعولم في الوقت الذي تعد فيه ثقافة العولمة معولا بليغ الأثر في هدم أسوار الثقافات الوطنية، ودمج خصوصياتها في ثقافة كونية لا يضيرها الاعتراف بالتنوع، ولكنه تنوع ضمن وحدة العولمة، وما تأثير برامج وسائل الاتصال الحديثة، وبخاصة ما تمطره الأقمار الصناعية من برامج مرئية، وما توفره الشبكة العنكبوتية: الإنترنت من سرعة الاتصال بالنص والصورة لجميع سكان المعمورة؛ إلا برهانًا ساطعًا على أن ثقافة العولمة قد أصبحت حقيقة معيشة، وأود التلميح في هذا الصدد إلى أن الخطاب الرسمي العربي يلتقي عن غير وعي في بعض الحالات مع خطاب التيار الماضوي في دفاعه عن الموروث باعتباره يمثل أسا متينا من أسس الهوية الحضارية.

وهما خطابان تطغى عليهما الحماسة، والنفس التعبوي، وبعيدان عن الموضوعية، والدقة العلمية، فكلاهما لايحددان سمات الخصوصية الثقافية، ويقدمان شعارات، ومقولات ضبابية لا تصمد أمام الفحص والتمحيص.

ثم إن هذه الخصوصية التي يستميت البعض للدفاع عنها لأسباب مختلفة ليست محل إجماع بين فئات النخبة السياسية والفكرية، ولنضرب على ذلك مثال التراث، والدعوة إلى إحياء الموروث، فالمواقف مختلفة حول مضامين هذا الموروث التي ينبغي علينا إحياؤها لتبرز ملامح الخصوصية الثقافية من جهة، ولتكون صالحة للإسهام بها في ثقافة العولمة من جهة أخرى، فهل العناية بمظاهر الفلكرة الهجينة، ونشر الفكر الغيبي الأسطوري تندرج ضمن الدفاع عن الهوية الثقافية؟ بل ذهب البعض إلى تبرير استعمال الخرافة لمقاومة العولمة!

إنهم يتحدثون اليوم عن الخصوصية الحضارية، وكأنها في منتأى عن الأمواج العاتية لثقافة العولمة، ولعل السؤال السليم هو: ماذا بقي من هذه الخصوصية؟

هل يعني هذا أن العولمة تفيد موت الخصوصيات الثقافية للشعوب، والتوحد الثقافي، وتفيد كذلك زوال التناقضات، ونهاية الصراع الطبقي، وبالتالي موت الأيديولوجيا؟

لا يعنى ذلك أبدا، فالصراع متواصل، ونضال الشعوب من أجل الذود عن هويتها مايزال وهجه ساطعا، والأيديولوجيا لن تموت مادام الصراع الطبقى، والنضال الاجتماعى، يمثلان الحقيقة الثابتة فى تاريخ المجتمعات البشرية منذ بروز المجتمع الزراعى حتى مجتمع العولمة، إنها ـ فى نظرى ـ حقائق ثابتة، أما المتحول فى هذه القضايا فهى طبيعية الصراع، وميادينه، وأساليبه، ومن هناك وجب تجديد الجهاز المصطلحى، وإعادة النظر فى المفاهيم القديمة كى نتمكن من فهم الظاهرة، والإشكاليات التى تطرحها علينا اليوم، فالفهم السليم هو الخطوة الأولى نحو التغيير، فالمهم بالنسبة للمجتمعات النامية فى خوضها غمار العولمة فهم العالم لتغيير أوضاعها، إن مقولة ماركس «ليس المهم فهم العالم، بل تغييره» هى مقولة سياسية تضمنها بيان ذو طابع تعبوى، ومن الثابت أنه كان من أكثر الناس فهما لعالمه.

إن التاريخ لا يفيد فى مثل هذه الحالات، فالمهم الوعى بالتاريخ، والبون شاسع بينهما، فلابد أن تعى الأطراف أنه لا عاصم اليوم من أمر العولمة، ولا مناص لها من ركوب قطارها، إذا أرادت ألا تهمش، ويتركها القطار واقفة فى محطة نمو التخلف، وينبغى علينا الاعتراف بأن المركز هو الذى يحدد اليوم اتجاه القطار، وسرعته، والمحطات التى يقف فيها، وليس فى الأمر سر أو خديعة، وإنما قيادة اليوم هى نتيجة طبيعية لمشروع مر عليه أكثر من قرنين، فمشروع الغرب الحديث هو مشروع معرفى منذ ديكارت والموسوعيين حتى فوكو، وهابرماس بعد أن قام بقطيعة مع مصادره المعرفية القديمة : أرسطو، والكنيسة، وانتقل من التمركز حول الله والسلطان إلى التمركز حول الإنسان والدستور.

نعم الغرب يكتب المتن، ونحن مازلنا نكتب الشروح والحواشى، ومافتئت النخبة العربية تفكر بمقولات المركز من مقولة الدستور، والبرلمان، والحريات السياسية، وفصل الدين عن الدولة، والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، إلى الديمقراطية، والمجتمع المدنى، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والنظام العالمى الجديد، والعولمة، ثم ما خرجت به علينا مدرسة (المابعديات) الأمريكية من «المجتمع ما بعد الرأسمالى»، و«المجتمع ما بعد الصناعى»، و«المجتمع ما بعد الحداثى»، و«المجتمع ما بعد التاريخى» إلى آخر المعزوفة، وربما غدا «مجتمع ما بعد العولمة».

إن رواد الفكر العربى الحديث يعيدون ـ إذن ـ إنتاج تيارات الفكر العالمى منذ بداية عصر النهضة، عصر الطهطاوى، وخير الدين، وقاسم أمين، وفرح أنطون، وشبلى الشميل، حتى عصر العولمة، عصر: سمير أمين، والسيد ياسين، وصادق جلال العظم، وإسماعيل صبرى عبد الله، ومحمود أمين العالم، وغيرهم. إنهم يختلفون ـ دون ريب ـ فى مناهج إعادة إنتاج الفكر الغربى، محاولين الإفادة منه فى بحث قضايا المجتمع العربى، ولكنهم يبقون بصفة عامة يفكرون بمقولات المركز، وأود فى هذا الصدد إبداء الملاحظتين التاليتين:

أولا: قد يتساءل البعض قائلا: لماذا لم تتمكن النخبة العربية من إبداع فكر جديد رغم مرور قرن ونصف القرن على بداية عصر النهضة العربية؟

الجواب واضح يكاد ينحصر فى مأساة التخلف، فلم يعرف تاريخ المجتمعات الحديثة إبداعا فكريا متميزا، وتجديدا ثقافيا فى مجتمع متخلف اقتصاديا واجتماعيا وفكريا، ويئن تحت نير الاستبداد السياسى من جهة، وتأثير تراث ماضوى غثه أكثر من سمينه من جهة أخرى، وقد عجز الفكر العربى المعاصر حتى عن غربلة هذا الموروث، والتخلص من تأثير جوانبه السلبية فى حياة الناس اليومية، بل إن المحاولات الجدية التى عرفها هذا البلد العربى، أو ذاك لنقد هذا التراث قد شهدت ردة فى المرحلة الأخيرة، وأطلت علينا قوى الشد إلى الوراء برؤوسها المرعبة.

وتمثل المشكلة السياسية العقبة الكأداء أمام كل محاولات التحديث والتجديد، فقد برهنت الدراسات الحديثة أن النظم السلطوية كانت عائقا خطير الشأن أمام نجاح مخططات التحديث التنموية التى تبنتها الدولة الوطنية غداة الاستقلال، وتحول اليوم دون التفاعل الحقيقى مع التحولات الدولية، والإسهام الخصب فى مجتمع العولمة، وسيفضى ذلك إلى مزيد من التبعية والتهميش، وستستمر النخبة المثقفة العربية فى تصنيف الشروح والحواشى على متن الغرب.

إن التغيير الجذرى للبنى التحتية الذى هدفت إليه المخططات التنموية بالأمس القريب، ومحاولة التأقلم اليوم مع المعطيات الجديدة للمجتمع الدولى المعولم يقتضيان فتح الأبواب والنوافذ على مصاريعها أمام قوى الإبداع والابتكار فى شتى المجالات، وهل ذلك ممكن فى ظل نظم سلطوية تلجم الأفواه، وتكتم الأنفاس؟

وعندما نعود إلى مصطلح العولمة وكيف فهمه المثقفون العرب، فإننا نلمس خلطا ولبسا كبيرين، وكثير منهم تحدث عن مظاهرها، وأساليب سحرها حديثا إنشائيا، وبينهم من هو مختص فى الفلسفة، فقد كتب المفكر اللبنانى «على حرب» يتغزل بالعولمة قائلا: «لا شك أن ما يحدث اليوم يشكل تغييرا هائلا فى مشهد العالم تدخل معه البشرية فى عصر المجال التليفزيونى والفضاء السبرانى والتواصل الإلكترونى . . . أما الفضاء الذى يتشكل فإنه يتيح لأول مرة ليس مجرد السمع والرؤية من على بعد، بالمعنى الذى نعرفه، بل يتيح أيضا اللمس والحس، ولم يبق سوى الشم والذوق. إنه فضاء للتواصل يتيح عقد الصداقات، أو إجراء الندوات المتلفزة والمداولات الحية بين أناس يقيمون فى بلدان متباعدة وأماكن متفرقة. يترتب على ذلك نظام جديد للإنتاج يقوم على القراءة الإلكترونية للمعطيات، بقدر ما يقوم على إنتاج المواد الناعمة والتعاطى مع الأعداد الأثيرية التى يجرى تبادلها عبر تقنيات الإعلام المعقدة، وأنظمة الرمز الفائقة . . . إن العولمة تترافق مع مايسمونه الاقتصاد الناعم ونقل المعطيات شبه المادية التى هى علامات وإشارات مسجلة على ألواح إلكترونية» (ما العولمة؟ ص 77).

كتب الأديب الفلسطينى عز الدين المناصرة متحدثا عن الثقافة والهوية، قائلا: «فكيف نلبس جسدا بدويا ثوبا باريسيا، دون أن نقع فى ثقافة هجينة، ودون أن نقع فى شعارات الحداثة الليبرالية»؟

قد يكون التساؤل معبرا عن حيرة ذات طابع فكرى، أو أخلاقى، أما فى عالم الفعل فليست هناك مشكلة، فكثير من بدو العرب الذين نقلتهم السلطة والثروة من المجتمع الرعوى إلى عصر العولمة، وثقافة الصورة يقتنون ملابسهم الظاهرة والخفية من أحدث دور الموضة الباريسية، ويشترون أحذيتهم من أحياء أرستقراطية روما، قد يزعجهم الحذاء فى الأيام الأولى، وقد تعودوا المشى حفاة، أو بخفاف ضاحكة، ولكنهم سرعان ما يتأقلمون مع أزياء البذخ والأناقة، شأنهم فى ذلك شأن فتيات بلاد السوس المتنزهات فى شارع الشانزليزى، فبعد أسابيع قليلة من التعثر ينجحن فى تقليد خطى الباريسيات، فمن مزايا العولمة أنها أزالت الحدود بين المدينة والريف، وبين الثقافات والهويات، وبين الأجناس والأديان.

إن الضغط على أرقام جهاز الفاكس الجوال يبلغ الرسالة فى لحظات معدودات من بوادى الربع الخالى، أو من قمم جبال صنعاء، ومداشر الأطلس الصحراوى إلى طوكيو، أو أستكهولم، كما يستطيع القابع فى كهوف مدينة مطماطة بالجنوب التونسى أن يجرى حوارا غزليا بالنص والصورة بفضل الشبكة العنكبوتية للإنترنت مع حبيبته فى غرفة نومها بكوبنهاجن، أو على شواطئ هواى، ونحن نعرف أن خبر موت نابليون قد استغرق فى القرن الماضى ستة شهور ليصل من سانت هيلانة إلى باريس.

ونجد فى مقابل هذا الغزل بالعولمة وصفا حماسيا متشنجا، فهى عمولة، وارتزاق، وبلطجة: «إنها الرأسمالية الأمريكية + العسكرية الأمريكية = بلطجة من طراز تقنى رفيع، هكذا يتوسع رأس المال الأمريكى، وهو يحمل فى يده مسدسا، إنه توسع إمبريالى نووى جديد» (عبد الرزاق عيد، ن. م. ص79).

لعل أغرب تعريف عربى للعولمة جمع بين الطرافة والسخافة ماطلع به أحد المدعين معرفة بالموضوع، بعد أن نصبته إحدى الفضائيات العربية مفتيا على منبرها فى قضايا العولمة (قد زادت بعض برامج هذه الفضائيات الطين بلة، إذ أصبحت تنشر الرداءة، وتبث الفكر السطحى ذا الطابع الأسطورى) قائلا: العولمة هى أن نتخيل الكون عند بداية الخلق فلم يوجد فوق هذه البسيطة يومئذ إلا آدم وحواء فهما يعرفان بعضهما معرفة حميمية جيدة، هذه المعرفة بين شخصين تحولت بفضل العولمة إلى معرفة بين سكان المعمورة قاطبة، وقد أضحت قرية صغيرة!

لم يدرك هذا المسكين أنه بالإشارة إلى قصة آدم وحواء قد نسف العولمة من أساسها، فالعولمة هى البنت الشرعية للحداثة منذ عصر الأنوار حتى اليوم، وهى لا تعترف بقصة آدم وحواء، وانكشاف سوءاتهما، لأنهما أكلا من ثمار شجرة الخلد بعد أن أزلهما الشيطان، فآدم، وحواء، وثالثهما إبليس عناصر خطيرة الشأن اليوم فى تطور المجتمع البشرى المعولم.

أما الأستاذ حسن حنفى، فقد وصف العولمة بعشرين نعتا فى محاولته الإجابة عن السؤال: ما العولمة؟ (انظر النموذج السادس من القسم الثانى) لا يربط بينهما أى رابط فهى مرة أسطورة من أساطير العصر، وهى مرة أخرى الاسم الحركى

للأمركة، وهى مرة ثالثة مرحلة قد تطول وقد تقصر فى انتظار بروز «القطب الثانى من مجموع دول آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وفى قلبه العالم العربى الإسلامى»!

إنه من الحيف حشر جميع المثقفين العرب الذين تناولوا فى الأعوام الأخيرة موضوع العولمة فى زمرة واحدة اختلط عليها الحابل بالنابل، فهناك فئة قليلة أسهمت إسهاما جديا فى فهم الظاهرة، ولم تكتف بإعادة إنتاج الخطاب الغربى حولها، بل اجتهدت محاولة ربط ما تبلور من سماتها حتى الآن بواقع المجتمع العربى، وقد ناقشنا بعض ما أبدوه من آراء فى القسم الثانى من الدراسة، وبخاصة من ربط منهم بين ظاهرة العولمة، وتطور نمط الإنتاج الرأسمالى.

ولا مناص من التأكيد فى هذا الصدد على التمييز الواضح بين سوء فهم الظاهرة، وبين اختلاف الرؤى فى النظر إليها، فاختلاف الرؤى أمر طبيعى، بل قل ضرورى فى معالجة مثل هذه القضايا الفكرية المتشعبة، فتباين الرؤى تكمن وراءه المواقف الأيديولوجية، والأيديولوجيا لم تمت، كما يزعم البعض، فهى باقية بقاء المجتمع الإنسانى.

إن أخطر ما وقفنا عليه أثناء دراستنا لأدبيات خطاب الفكر العربى المعاصر حول العولمة طرح «العولمة الإسلامية» بديلا عن العولمة الكونية، ويتهم أنصار هذا التيار المفكرين العرب المتمسكين بالعقلانية، وقيم الحداثة بأنهم تابعون للغرب، يكتبون لقراء غربيين باللغة العربية، وأنهم يعيشون فى الغرب وطنا حقيقيا بدلا من وطنهم الأصلى، وعندما يتحدث دعاة هذا التيار عن الآخر: الغرب، يتحدثون عنه بعقلية حرب البسوس، «نحن، أو هم». ويحشرون الآخرين جميعا فى صف واحد دون أن يميزوا أن الآخر تيارات متعددة، وقوى متنوعة، وكذلك مواقف متباينة تجاه شعوب الأطراف، وقد كان رواد الحركات الإصلاحية الإسلامية فى القرن التاسع عشر أكثر عقلانية فى نظرتهم للآخر: أوروبا يومئذ، فقد فرقوا فرقانا بينا بين الغرب الاستعمارى ذى الوجه البشع وبين غرب التمدن، والتقدم، غرب الحريات، والنظم الدستورية، ونلمس هذا التمييز بوضوح فى مؤلفات هؤلاء الرواد من «تخليص الإبريز فى تليخص باريز» للطهطاوى، وفى «كشف المخبا عن

فنون أوروبا» لأحمد فارس الشدياق، و«أقوم المسالك» لخير الدين، و«صفوة الاعتبار» لبيرم الخامس، وفيما كتبه الشيخ أحمد بن أبى الضياف عن رحلته إلى باريس عام 1846، وفى مصنفات غيرهم من الرحالة العرب.

ويبرز تناقض دعاة «العولمة الإسلامية» فى نقطتين أساسيتين:

أ ـ إنهم ينطلقون من فكر ماضوى، ويقيسون الحاضر بالغائب مع فوارق شتى تجعل المقارنة مستحيلة، فرؤيتهم ـ إذن ـ غير تاريخية.

ب ـ إن مناقشاتهم لقضايا المجتمع، وحياة الناس سرعان ما تتحول إلى مناقشات لاهوتية، وعندما يكون الصراع متصلا بالدين، وفهمه، وتأويله فإن المعركة تنتهى قبل أن تبدأ. إنهم يريدون إصلاح خطأ الانبهار بالغرب بخطأ آخر، ومجموع خطأين لاينتج صوابا، بل ينتج خطأ مركبا ومدمرا.

إن البون شاسع بين أن نحلل ظاهرة العولمة من وجهة نظر وطنية، أو قومية، أو ماركسية، وكذلك إسلامية وبين رفع شعارات حماسية ذات طابع تعبوى مثل «العولمة الإسلامية» أو «العوربة»، أو«العولمة المضادة» فى مقابل ظاهرة تاريخية كونية هى ثمرة تجارب ثرية، ومتنوعة لحضارات إنسانية متعاقبة، ومن هنا جاء إلحاحنا أكثر من مرة فى هذه الدراسة على الفصل الواضح بين العولمة باعتبارها ظاهرة جديدة فى تاريخ تطور المجتمع البشرى، وبين محاولات المركز الإفادة من وسائلها الاقتصادية، والاتصالية، والثقافية لإملاء شروطها على الأطراف، ولنضرب هنا مثلا واحدا على ذلك، فمن المقولات الجديدة التى رافقت ميلاد الظاهرة مقولة يذهب أصحابها إلى أن جوهرها الشركات العابرة للقارات والحدود، وليس ذلك فحسب، بل هى تمثل مرحلة النظم العابرة للدولة (السوبر دو لتية)، بل هنالك من رفع شعار «عالم بلا دولة»، ولكن ذلك لم يحدث فى دول المركز القوية، فقد استمرت الدولة قوية، ولكن أساليب عملها قد تغيرت، وبخاصة فى مجال السياسة الخارجية فأصبحت تنفذ سياستها، وتملى شروطها عبر مؤسسات دولية تسيطر عليها، واستغلت فى الوقت ذاته الظاهرة لتضعف الدولة الوطنية فى الأطراف، وتحول السياسيين، ورجال الدولة فى كثير من المجتمعات النامية إلى رجال أعمال، بل قل إلى خدم فى بلاط أمية رأس المال يوفرون لها المناخ

الملائم، ويحرسون مصالحها الجديدة فى عالم الأطراف، فالدولة هناك قادرة على التصدى للجوانب السلبية للعولمة، لأنها دولة قانون ومؤسسات تذود عنها قوى المجتمع المدنى، ويحميها إعلام حر، وقضاء مستقل، وهى هنا عاجزة عن ذلك لأنها لا تستند إلى مؤسسات دستورية، ولا تحظى بمساندة قوى المجتمع المدنى.

قد يتهمنا بعض القراء بأننا من المبشرين بجنة العولمة، وبأننا نرى فيها حلا سحريا لمشاكل مجتمعات الأطراف. أبدا ليس هذا رأينا، وسيقف القارئ على الجوانب السلبية للعولمة، وقد أبرزناها فى القسم الأول من الدراسة بصفة خاصة، لم أكتب عن العولمة لأمدحها، أو أذمها، وإنما كتبت عنها لأفهمها، ولأعرف القارىء العربى من خلال القسم الثانى كيف فهمها عدد من المفكرين العرب يمثلون تيارات مختلفة، إننا عارفون بالوجه الآخر للرأسمالية فى مرحلتها الإمبريالية، وفى عصرها العولمى، فقد استعمرت الشعوب بالقوة فى القرن التاسع عشر، وفرضت عليها العبودية، نقلت يومئذ ما يربو عن أحد عشر مليونا من مواطنهم الأفريقية، مقيدين فى الأصفاد ليفرض عليها نظام «السخرة الاقتصادية» فى الأرض الجديدة، وليعيشوا ميزا عنصريا من ذلك اليوم البعيد حتى الآن.

وتداولت خلال السنوات العشر الأخيرة ـ بعد بداية التبشير بالعولمة ـ تجارة الإنسان ما بين ثلاثين إلى أربعين مليونا من النساء، والأطفال، والفتيان اقتلعوا من مواطنهم فى جنوب آسيا ليصبحوا عبيدا فى بيوت الجنس والدعارة، وفى ورشات العمل غير القانونية فى بلدان المركز، وعلى قاب قوسين أو أدنى من بريق العولمة وبهرجها.

ويهدد مرض فقد المناعة (السيدا) بلدانا بأسرها فى القارة الأفريقية، وتطحن فيها المنية شابا من بين كل ثلاثة فى سن الخامسة عشرة نتيجة هذا الطاعون الأسود.

وقد بينا فى القسم الأول من الدراسة أن العولمة ستفرز فئات واسعة من العمال العاطلين، ومن المهمشين، وستتدحرج الطبقة الوسطى فى المجتمعات النامية بالخصوص نحو أسفل السلم الاجتماعى، وما سينشأ عن ذلك من هزات اجتماعية يصعب التكهن بما ستؤدى إليه من ويل وثبور.

هذه عينة صغيرة من مساوئ الوجه الكالح للرأسمالية فى عصورها المختلفة،

ولكن بالرغم من كل ذلك فينبغى ألا تحجب عنا شجرة الزقوم الغابة اليانعة الجميلة، فقد نشأ فى أحضان الرأسمالية توأمان يعدان أثمن ما حققه نضال المجتمع البشرى من أجل التقدم : الحداثة ومكتسباتها الفكرية، والعلمية، والتقنية من جهة والليبرالية السياسية، وما يقترن بها من حريات من جهة أخرى .

وعندما نعود إلى العولمة فى ضوء الإشارات السابقة يتبين لنا أنه لا عاصم اليوم للمجتمعات النامية من أمرها، وليس من فائدتها التشكيك فيها، أو الوقوف منها موقف المقاومة والرفض، وليس من فائدتها كذلك الانبهار بها، والتسبيح بحمدها، أو الاعتقاد بأنها تمثل العصا السحرية التى ستحل بها مشاكلها المتراكمة، بل الأفضل الوقوف منها موقفا عقلانيا نقديا، وهذا يعنى التعامل مع الظاهرة بحكمة، ومن موقع المصلحة الوطنية، والإقليمية، والدولية كذلك، والتعاون مع قوى المجتمع المدنى فى العالم بأسره للحد من جوانبها السلبية، وقد اندلعت موجة الغضب والاحتجاج ضد هذه الجوانب فى بلدان المركز دفاعا عن مصالح شعوب الأطراف، وتلك ميزة أخرى إيجابية من ميزات المجتمع الليبرالى .

ولا بد من التأكيد فى هذا الصدد أن البلدان النامية، وفى مقدمتها البلدان العربية ستفشل ـ دون ريب ـ فى كسب رهان العولمة، وخوض غمارها بنجاح إن لم تصلح شئونها السياسية إصلاحا جوهريا، مكتفية بتبنى الوجه الاقتصادى لأيديولوجية العولمة : الليبرالية الجديدة، ومتجاهلة فى الوقت ذاته الوجه الآخر للعملة : النظام الليبرالى الديمقراطى، وهويمثل الضمان الوحيد للحد من مساوئ العولمة، ويكشف عبر حرية الإعلام الأيدى الخفية المتاجرة بشعاراتها، والبون شاسع بين عولمة التقدم والتضامن بين الفئات الاجتماعية ضمن المجتمع الواحد، والتضامن بين الشعوب، والاعتراف بالآخر، واحترام حقوقه من أجل دعم قضايا السلام، وحقوق الإنسان، والشعوب، وبين عولمة مافياوية تقطف ثمارها فئة من السماسرة، وتقذف بلدانا بأسرها فى أتون التفكك والفوضى .

لم يتحقق مشروع الحداثة، وإنما ظهرت واحات من التحديث تمثل اليوم القاطرة الساعية إلى سحب قطار التقدم من مستنقع التخلف العربى، ولعل أبرز مظاهره مطالبة الشعوب العربية بما طالب به صاحب «أقوم المسالك» قبل قرن ونصف

القرن : العدل السياسى ، والحرية تحت اسم جديد : الديمقراطية . وإذا لم تنجح الشعوب العربية فى كسب رهان الديمقراطية فى بداية الألفية الثالثة ستجد نفسها بعد قرن ونصف القرن ، وفى «عصر ما بَعْد العولمة» واقفة فى محطة نمو التخلف مطالبة بالديمقراطية ، كما طالب جيل الرواد بالعدل السياسى والحرية ، فالقضية الأولى فى العالم العربى هى قضية سياسية بالأمس ، واليوم ، وغدا .

تونس، أكتوبر، ٢٠٠٠

القسم الأول

ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق

ظاهرة العولمة
الواقع والآفاق

مدخل عام:

إن الدارس للظواهر الكبرى التى عرفها التاريخ الحديث للمجتمع البشرى يلمس فى يسر أن التنظير لها، والتبشير بها قد سبقا فى جل الحالات الواقع المعيش، والممارسة اليومية مثل ظاهرة تصفية الاستعمار، وظاهرة أممية الطبقة العاملة، وظاهرة التجارب الاشتراكية، وغيرها من الظواهر العالمية(1).

أما اليوم فقد أصبحت هذه الظواهر تمارس، ويعيشها الناس يوميا نتيجة تطور وسائل الاتصال، ثم ينطلق التنظير من عالم الفعل أساسا مثل ظاهرة العولمة، فقد أصبحت حقيقة ملموسة تعيشها الشعوب فى جميع أصقاع المعمورة سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا وإعلاميا، بعضها يعيشها طرفا فاعلا ومؤثرا، بل قل موجها وآمرا، ويعيشها البعض الآخر متلقيا، متفرجا ومشدوها، ونجد ضمن هذه الفئة الشعوب العربية.

قد سال حبر غزير حول الظاهرة رغم جدتها، وأصبحت فى طليعة مشاغل النخبة المثقفة الغربية، فهى التى ترصد ضغوطها، وإفرازاتها اليومية، ومطلعة على خطط الماسكين بزمامها بفضل حرية الاعلام، وحق الوصول إلى المعلومة، أما نخب المجتمعات النامية، وبينها النخبة العربية، فهى فى هذا المجال تابعة تجتر فى جل الحالات ما ينشر فى الغرب، صانع العولمة، والمنظر لها، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الحداثة، أو ظاهرة النظام العالمى الجديد، وكل ما يستطيع المجددون فى صفوفها أن يسهموا به هو التنبؤ بنتائج الظاهرة فى المستوى العربى.

إن المفهوم مايزال غامضا بالرغم مما كتب عنه، ومن الطبيعى أن يختلف الناس فى فهمه، وتحليل أبعاده باختلاف رؤاهم من جهة، وبمدى اطلاعهم على خفايا الظاهرة ودقائقها من جهة أخرى، ونحن نعلم أنها سريعة التطور، متعددة الجوانب، تحرك خيوطها فى مجالات عديدة أيد خفية يتجاوز نفوذها نفوذ الدول، والمنظمات الدولية الرسمية (2).

وكى ندرك ما ستفاجئنا به العولمة غدا فلا مناص من الوقوف قليلا عند المفهوم، كما ينظر له المبشرون به فى عقر داره، معتبرينه حتمية تاريخية، ولكن أحدث الدراسات تثبت أنه من صنع قوى عالمية ذات نظرة مستقبلية عرفت كيف تستغل ظروفا دولية معينة لتفرض نظرتها إلى مستقبل معولم من يتأخر عن الولوج إلى بوابته الكبرى المحكمة الحراسة من طرف سلطة كونية جديدة تملى شروطها على جميع الأصقاع عبر قنوات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، يهمش، ويتجاوزه القطار.

إن عدم قدرة البشر اليوم على التحكم فى القرارات والمعلومات بعد أن تنساب فى شبكات الاتصال إلكترونية جعل الظاهرة تبدو فى ما تفرزه يوميا من نتائج إيجابية وسلبية وكأنها قضاء وقدر، فلا مناص ـ إذن ـ من التعامل مع الظاهرة باعتبارها تدشن مرحلة جديدة فى تاريخ البشرية، ولا يوجد أى خيار آخر أمام الشعوب بعد أن انهارت السدود، وامحت الحدود، ومن يقف مترددا أمام بوابة العولمة يلفظ لفظ النواة. وأبادر إلى القول: إن العولمة ظاهرة إيجابية، وتعد خطوة نوعية جديدة فى تقدم المجتمع البشرى رغم جوانبها السلبية، ورغم الوعى بأن ضرر النتائج السلبية سيصيب المجتمعات السائرة فى طريق النمو أولاً وبالذات. يخطئ بعض الناس حين يحصرونها فى حرية السوق، وانتقال رؤوس الأموال بدون حواجز، إنها ظاهرة أشد تعقيدا من ذلك، وأكثر تشعبا، إنها وليدة الحداثة فى أجد مظاهرها، إنها بإيجاز أيديولوجية الليبرالية الجديدة، كما ولدت الإمبريالية فى نهاية القرن الماضى أيديولوجية للرأسمالية الكلاسيكية (3).

ولا بد أن نعترف بأن الآراء متضاربة حول المفهوم، وحول الآفاق المستقبلية للظاهرة، وهو الأمر الذى زرع الريبة والخوف من مآل الظاهرة ونتائجها فى

البلدان المتطورة، والمجتمعات النامية معا، ذلك أن ملامح المستقبل غير جلية، كما يؤكد ذلك أحد مؤسسي نادي رومة إلكسندر كينغ قائلا: «إننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ميلاد مجتمع معولم لا نستطيع أن نتكهن الآن بهيكلته المحتملة»(4). لا شك أن الموقف الأيديولوجي للكتاب الذين حاولوا التنظير للظاهرة قد أثر بوضوح في محاولتهم رسم ملامحها حاضرا ومستقبلا، بل بلغ التشاؤم ببعضهم إلى الحديث عن حضارة الفوضى، متسائلين: هل العالم يسير نحو حضارة الفوضى، راسمين لوحة قاتمة تتنبأ بازدياد البطالة، وانعدام الأمن، وتدهور الوضع البيئي، وتفشي الأمراض الفتاكة المعدية، وانتشار الرشوة، بالإضافة إلى الحروب الإثنية، والطائفية، وانتشار ظاهرة العنف. إن هذا الموقف المتشائم ينطلق من واقع يومي تعيشه المجتمعات البشرية، وتعيش في الوقت نفسه نظاما ماليا وتقنيا صارما، والنظام والفوضى شيئان يهددان العالم، كما يقول بول فاليري، فنظام الإحاطة الشديدة الذي يحول الإنسان إلى رقم مكشوف من الأرقام، فيفقد حريته الشخصية، وتنكشف جميع أسراره، ويصبح محاصرا بعيون سرية ترصد جميع حركاته في العمل، والشارع، وفي المنزل يقظا، ونائما، منفردا، أو مرافقا، وما شكل الرفقة وطبيعتها يلتقي في تهديد حياة الشعوب والبلدان بفوضى التطرف والعنف، وسقوط الدول، وتشظي البلدان، وانتشار فئات المهمشين، والأوبئة الفتاكة، والتدهور البيئي.

النظام والفوضى سمتان بارزتان من سمات ظاهرة العولمة، دقة عجيبة يوظفها سدنة أمية رأس المال الجديدة لتحقيق أهدافهم في لمحة بصر أو تقنيات مذهلة تستعملها القيادة العسكرية للحلف الأطلسي لضرب مواقع محددة بالأمتار، ومن مسافات بعيدة، وفوضى الحياة اليومية في أحياء الغيتو داخل المدن الأمريكية العملاقة، أو بضواحي باريس.

إن التناقض الذي تفرزه الظاهرة من جهة، وسرعة التحولات من جهة أخرى تجعل النماذج الفكرية المدرسية القديمة عاجزة عن فهمها، وتحليلها، والتنظير لها، فلا مناص من تجديد المناهج، وتغيير أساليب المقاربات، ونبذ عقلية «الفكر الواحد»، و«الفكر الواحد المضاد»، فلا مناص من تتبع ما تفرزه الظاهرة بسرعة

مذهلة، والإفادة من الجوانب الإيجابية مثل كونية مبادئ حقوق الإنسان، والاعتراف بالآخر، واحترام الخصوصيات الثقافية، والتصدى للنظم الاستبدادية، ومقاومة الجوانب السلبية مثل محاولات السيطرة، وإملاء الشروط على الشعوب الضعيفة، وتحالف سماسرة أممية رأس المال مع منظمات المافيا، وتجار المخدرات، ولا يمكن أن تنجح هذه المقاومة إلا من خلال العمل السياسى، والنضال الاجتماعى(5) . إن العولمة الاقتصادية لا تلغى قدرتنا على العمل السياسى خلافا لما تروج له بعض النظم السياسية، بل بالعكس فالمظاهر السلبية لسياسة العولمة تفرض إعطاء بعد جديد للعمل السياسى والاجتماعى، فالعولمة ليست قضاء وقدرا، كما لمحت إلى ذلك، بل هى من صنع البشر، وهم قادرون بنضالهم على كبح جماحها، وتعديل وجهتها، مفيدين من وسائلها التقنية الجبارة من جهة، ومن تجارب نضال الشعوب عندما تصدت لمخططات الرأسمالية الكلاسيكية فى القرن التاسع عشر من جهة أخرى. نعم إن زمن نهاية الألفية الثانية يختلف جذريا عن زمن نهاية القرن الماضى، ولكن الوسائل تختلف أيضا، وبرزت قوى اجتماعية فاعلة لم يعرفها القرن التاسع عشر. إن ضحايا العولمة يمكن أن ينقلبوا إلى ممثلين فاعلين فوق خشبة مسرح الأحداث الاجتماعية فى الألفية الجديدة، فانتفاضات المهمشين قادمة دون ريب داخل الحدود وعبرها.

تتمثل الظاهرة اليوم فى مجموعة التوجهات العالمية ذات البعد المستقبلى، وهى توجهات خطيرة الشأن، ولكنها ليست بالضرورة متضامنة ومتناسقة، وهذا ما يفسر سعى القوى الدولية الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التنظير لأديولوجية جديدة تكون قاعدة للظاهرة، وتساعد على تقديم النموذج الأمريكى بديلا كونيا عن النماذج الأخرى المتهاوية منها والقائمة، فلا غرو ـ إذن ـ أن تحاول الإفادة من الأحداث الدولية الكبرى للتبشير بهذا النموذج، وتعميمه، أفادت من قيادة التحالف الدولى عام 1991 لتحرير الكويت، وطرد الغزاة، وترسيخ مبدأ الشرعية الدولية، وإعادة الاعتبار لمنظمة الأمم المتحدة لفض النزاعات الدولية بعد أن شلت عملها الحرب الباردة طيلة عقود من الزمن، ومهما اختلف الناس حول تفسير الحدث فقد جاء التحالف الدولى من أجل تحرير الكويت درسا أمميا لجميع النظم الاستبدادية ذات الطابع التوسعى، فالمجتمع الدولى لا يمكنه بعد سنة 1991 أن

يبقى مكتوف الأيدى عندما يغزو بلد بلدا آخر ذا سيادة، وعضوا فى المنظمات الإقليمية والدولية مهما كانت الأسباب، ومهما تضاءلت أهمية البلد المعتدى عليه إستراتيجيا واقتصاديا.

ومن أبرز ما أفرزه فى المستوى السياسى نجاح التحالف الدولى فى تحرير الكويت بروز مفهوم النظام العالمى الجديد، وما ارتبط به من رؤية جديدة للعلاقات الدولية(6).

ثم جاءت أزمة كوسفو، وسياسة التطهير العرقى، وتشريد شعب بكامله من طرف نظام استبدادى فاشى لتعطى بعدا جديدا سياسيا وعسكريا لظاهرة العولمة، فهى ـ إذن ـ ليست مجرد تعبير عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بل هى رؤية شاملة تمس من كثب شتى المجالات، وفى طليعتها المجال السياسى، وقد كشفت أزمة كوسفو عن مسائل خطيرة الشأن حرية بمزيد من الدراسة، والتدقيق، منها:

أ ـ إن القوى الدولية الكبرى قادرة على إعطاء مفهوم العولمة أبعادا جديدة من جهة، وعلى تعديل وجهتها من جهة أخرى، إن الدول الضعيفة اقتصاديا وعسكريا قد أصبحت أسيرة ظاهرة العولمة، وخانعة أمام شروط مؤسساتها الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الدولى، وغيرهما، أما الدول الغربية الكبرى فما تزال قادرة على اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة كما برهنت على ذلك أحداث البلقان بالأمس القريب واليوم.

ب ـ إن الديمقراطية هى الوجه الآخر لعملة العولمة، فهى ـ إذن ـ ليست مجرد حرية السوق، وسقوط الحواجز أمام البضائع، كما يحلو لتيار معين التبشير بذلك، وهو التيار المسيطر فى البلدان النامية، وفى مقدمتها البلدان العربية، إذ نجد قيادات عربية تقول: نعم للعولمة إذا كانت تعنى الحرية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتصفية القطاع العام، وتحالف سماسرة الداخل مع كبار المضاربين فى العالم، أما إذا كانت تعنى الديمقراطية، واحترام حريات المواطن، والتدخل فى الشئون الداخلية ذودا عن حقوق الإنسان فلا.

ج ـ إن أوروبا الديمقراطية لا تقبل البتة أن يقوم فى قلب القارة نظام دكتاتورى بعد أن سقطت نظم المعسكر الشرقى الواحد تلو الآخر، وبدأ يتوحد الفضاء

الأوروبى الديمقراطى، فقد وضح رئيس الحكومة الفرنسية ليونال جوسبان هذا البعد الأوروبى الجديد قائلا: «لا يمكن أن نبنى اتحادا أوروبيا مؤسسا على مبادئ الديمقراطية والحرية، واحترام حقوق الإنسان، ونسمح بالمجازر ضد الأقليات الوطنية داخل هذا الفضاء»(7).

إذا رفض الغرب أن يقوم اليوم فى قلب أوروبا نظام استبدادى ذو أهداف توسعية يعيد إلى الأذهان مأساة النازية، فلا بد أن تناضل القوى الديمقراطية فى العالم من أجل أن يصبح هذا المبدأ عالميا، ويطبق داخل جميع أصقاع المعمورة بإشراف هيئات دولية، فمن المعروف أن اهتمام الغرب بحقوق الإنسان فى الستينيات والسبعينيات كاد ينحصر فى الدفاع عن هذه الحقوق فى بلدان ما وراء الستار الحديدى ليشمل اليوم العالم بأسره، وأن يتبوأ منزلة مرموقة ضمن مشاغل هيئة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإنسانية، ولتحقيق هذا الهدف، وغيره من الأهداف النبيلة للعولمة فإننا نؤمن بضرورة دعم العمل السياسى، والنضال الاجتماعى فى العالم من أجل كبح البعد المالى المضارباتى فى الظاهرة.

وأود التلميح فى نهاية هذا التمهيد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت كيف تفيد من الوضع الدولى الحالى لتقود ظاهرة العولمة، معتمدة فى ذلك على قوتها العسكرية بالدرجة الأولى، ولها فى هذا المجال تجربة سابقة، فقد جاءت مشاركتها فى الحرب العالمية الثانية خطوة حاسمة لانتصار القوى الديمقراطية على النازية والفاشية، ومهد انتصارها العسكرى يومئذ إلى نشر النموذج الأمريكى فى أوروبا، ويبرز هذا النموذج اليوم فى أشكال جديدة من خلال القيادة الأمريكية لعمليات الحلف الأطلسى فى يوغسلافيا، وتمثل هذه التطورات السريعة وجها من وجوه العولمة، وهذا يؤكد من جديد مالمحنا إليه من أن المفهوم لم يتبلور بعد، ومن هنا فلا مناص من التركيز على مظاهر العولمة سعيا لتحديد أبرز سماتها.

١ ـ العولمة سياسيا:

قد يبدو لأول وهلة أن العولمة ظاهرة منطقية متسقة تتكامل فيها الجوانب المختلفة، ولكن إنعام النظر فيما تفرزه من قضايا متنوعة، ومعقدة يجعلنا نلمس

التناقضات الحادة، فإلى جانب دينامية الانصهار، والتكامل، والاتحاد، وسقوط الجدران، وانهيار الحدود، فقربت المسافات، والتحمت الشعوب على اختلاف ألوانها، ولغاتها، وثقافاتها، وساعدت وسائل الاتصال الحديثة على التعريف بحضارة أمم كانت مجهولة، أو تكاد، فأسهم كل ذلك فى القضاء على أيديولوجية التفوق الشوفينى لعنصر على آخر، وهى الأيديولوجية التى بررت بها الرأسمالية الكلاسيكية فى مرحلتها الإمبريالية سياسة استعمار الشعوب تحت شعار«رسالة التمدين»(8). نجد جوانب أخرى تتزامن مع هذه السمة الأساسية الإيجابية من سمات القرية الكونية الجديدة، وأعنى بروز ظاهرة التفكك، والتشظى والحروب الأهلية ذات الطابع العرقى، أو الطائفى، ومع تصاعد قوى اليمين المتطرف فى المجتمعات الغربية، ومع انتشار العنف والإرهاب الدولى، وعصابات المافيا العابرة الحدود، ويكفى أن نذكر هنا الرقم المخيف التالى: «ففى ولاية كاليفورنيا ـ التى تحتل بمفردها المرتبة السابعة فى قائمة القوى الاقتصادية العالمية ـ فإن الإنفاق على السجون يساوى المجموع الكلى لميزانية التعليم. وهناك 28 مليون مواطن أمريكى، أى ما يزيد على عشر السكان، قد حصنوا أنفسهم فى أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة»(9).

إن هذه البوادر قد جعلت بعض الدارسين يتوقعون عودة الصراعات السياسية والاجتماعية التى عرفتها أوروبا فى العشرينيات، وقد مهدت لوصول الفاشية فى إيطاليا، والنازية فى ألمانيا، وأدت فى نهاية المطاف إلى كارثة الحرب العالمية الثانية. ينطلق هذا التنبؤ من تحليل معطيات الواقع الحاضر فى المجتمعات الأوروبية بصفة خاصة، فقد نسف الوضع الاقتصادى المتأزم، وبخاصة تفاقم البطالة، وتدهور المستوى المعيشى للطبقة الوسطى، وتمزق النسيج الاجتماعى أسس دولة الرفاه، وعوامل التوحد والانصهار.

يمثل هذا الوضع تربة خصبة لتنامى قوى اليمين المتطرف، باحثا عن كبش فداء يحمله نتائج ضمور الطبقة الوسطى إما داخل الحدود بتوجيه أصابع الاتهام إلى الجاليات الأجنبية المنحدرة من أصول آسيوية وأفريقية، وفى طليعتها بطبيعة الحال الجاليات الإسلامية، أو خارج الحدود بنشر الخوف من خطر وهمى. يقول أحد

أنصار النازيين الجدد، وقد قطعت عليه مظاهرة أكراد تركيا طريقه إلى مطار مدينة دسلدروف: «لو كان الأمر بيدى لوجهت فى الحال قوات الحدود، وقوات مكافحة الإرهاب، وأنهيت المشكلة فى خمس دقائق»، مستطردا: «المشكلة تكمن، وللأسف، فى أننا فى ألمانيا لانزال نفتقد الحزب الصحيح»، وسيتغير الوضع فى رأيه لو قدر أن يظهر فى ألمانيا شخص شبيه بالسياسى النمساوى جورج هيدر، وهو زعيم النازيين الجدد فى النمسا.

يعد هذا الوضع الجديد من أبرز مفارقات العولمة، فقد أزالت الحدود، وطوت المسافات، ونشرت عبر وسائل الاتصال قيما إنسانية جديدة مثل التسامح، والذود عن حقوق الإنسان أينما كان، والاعتراف بهوية الآخر وثقافته من جهة، وأحيت من جهة أخرى كره الآخر، ورفضه، والمناداة بعزله فى أحياء المهمشين، أو طرده، وإن كان من أبناء الجيل الثانى، أو الثالث، أى أنهم قد ولدوا فوق الأرض الأوروبية، وحذقوا لغة القوم، واستوعبوا حضارتهم وعاداتهم، وأصبحت لا تربطهم بالمنحدر الأصلى إلا مظاهر باهتة، لكن مشكلتهم أن بشرتهم لم تتغير، وتذكر بشعوب أهل الجنوب الذين لا يمكن أن ينصهروا البتة فى مجتمعات أهل الشمال حسب أيديولوجية التفوق العرقى التى تتبناها قوى اليمين المتطرف. وهكذا تحول الشعور بالعزلة داخل الدار، والعجز عن التأقلم مع الأوضاع المعولمة إلى عداء نحو الآخر، والمطالبة بعزله، وإبقائه بعيدا، وما إجراءات إغلاق حدود دول الاتحاد الأوروبى فى وجه القادمين من الجنوب إلا مظهرا من مظاهر التعبير عن هذا الشعور. وأود الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الدراسات الجديدة عن صورة الإسلام فى الغرب اليوم قد أكدت أن هذه الصورة متأثرة إلى حد بعيد بصورة الإسلام لدى المسيحيين فى العصر الوسيط، وبعقلية الحروب الصليبية، وجاءت المشاهد المرعبة التى تنقلها يوميا البرامج التليفزيونية المختلفة عن حوادث الإرهاب التى تعانى منها بعض البلدان الإسلامية لتغذى الصورة القديمة، وتطلق المارد من قمقمه فحصل الخلط واللبس. ومما يلفت النظر فى ظاهرة العولمة تزامن التنظير للسوق الكونية الموحدة، ولأممية رأس المال، ولعصر الصورة الخارقة الجدران، والعابرة الحدود مع التنظير لضرورة استعداد الغرب لنوع جديد من الصراع سيتسم به القرن الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة غداة سقوط الاتحاد السوفيتى، وهو صراع ذو طابع عرقى

ودينى، وقد هوله أحد أساتذة جامعة هارفارد البارزين صموئيل بى. هانتيغتون فسماه صدام الحضارات فى مقاله الشهير الصادر فى صيف 1993 بمجلة «العلاقات الخارجية»، ونال التنظير للصدام بين الغرب والإسلام حصة الأسد فى هذه الدراسة، متخذا مظاهر التطرف التى تشكو منها بعض البلدان الإسلامية دليلا على استحالة التعايش مع الحضارة الإسلامية، مشيرا إلى أن حلف شمال الأطلسى بدأ يخطط لمواجهة التهديد القادم من حدوده الجنوبية بعد زوال الخطر عن حدوده الشرقية بسقوط نظام المعسكر الشرقى، وهو تنظير يتسم بالمبالغة والتهويل جاء متمما لمقولة «نهاية التاريخ» وانتصار نظام دولى واحد وحيد انتصر على الصراع السياسى والأيديولوجى بين الدول، وبقى عليه أن ينتصر فى معارك الصدام الحضارى، والجبهة الأولى فى حروب الغرب الجديدة، حربه مع الإسلام الذى يقدمه المنظرون الجدد مهدداً قيم الغرب العلمانى.

وأود التذكير فى هذا الصدد بأن المبشرين خلال عقود من الزمن بعولمة النمط المعيشى الغربى عامة، والأمريكى بصفة أخص قد لاذوا بالصمت فى الأعوام الأخيرة بعد أن أدركوا أنهم عاجزون عن تحقيقه فى عقر داره، فما بالك فى العالم أجمع، فقد سقط النموذج مع سقوط جدار برلين، وقد كان سلاحا ناجعا من أسلحة الحرب الباردة، وحل محله شعار «لينقذ نفسه من يستطيع ذلك» فرأت فئات من سكان الغرب نفسه أن الخلاص السياسى يكمن فى العزلة، والسياسة الانفصالية (يوغسلافيا ـ نزعات فى إيطاليا وإسبانيا ـ كوستاريكا ـ كندا ـ تشيكوسلوفاكيا سابقا)، واتخذت هذه النزعات فى المجتمعات النامية اتجاهين: اتجاها نحو الداخل تمثل فى الصراع العرقى، والطائفى والمذهبى والقبلى، والعشائرى، واتجاها نحو الخارج تمثل فى بروز دعوات للعزلة عن الغرب، ورفض الآخر.

إن جموح الليبرالية الجديدة: الأس الأيديولوجى للعولمة، لفرض حرية السوق بدون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هى أصولية حرية السوق، وغذا الأصوليات الإثنية، والدينية، والسياسية، إن الاقتصاد المعولم الجديد الذى قضى على حلم مجتمع الرفاه، وأصبح منظروه يتحدثون عن مجتمع العشرين قد دفع بفئات اجتماعية متعددة الى حافة الفقر والتهميش، وخلق تربة خصبة لنمو حركات

التطرف، والنزاعات القومية الشوفينية، والبدع الدينية، من قبيل حركة «SCIENTOLOGY» التي يرى فيها الدارسون الاجتماعيون «صيغة جديدة من صيغ التطرف السياسي». وقد تنبأ بذلك الكاتب الأمريكي المعروف وليم كريدر عندما كتب يقول: «تزدهر الفاشية في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة. إن كل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من المصداقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش سيفوز فوزا باهرا، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى»(10)، فليس من الصدفة ـ إذن ـ أن تنشط حركات النازيين الجدد من بات بوكنان بالولايات المتحدة إلى الديماغوجي العنصري في روسيا زيوغانوف، ولوبان في فرنسا، وونستون بيترز في نيوزيلنده، وهيدر في النمسا، وأمبرتو بوسي في إيطاليا، وزعماء الحركة الانفصالية الشوفينية في جزيرة كوستاريكا، وغيرهم كثير، ومن هنا جاء وصف بعض علماء الاجتماع لأنصار أصولية حرية السوق، وما يقترن بها من مضاربات، ونسف للمكاسب الاجتماعية بأنهم أميون سياسيا، ولا غرابة في ذلك فكثير منهم سماسرة يجهلون العمل السياسي، ويجهلون دروس التاريخ، فمن المعروف أن التوتر الاجتماعي العنيف، وانتشار البطالة كان لهما دور حاسم في فشل الديمقراطية، وصعود اليمين في العشرينيات.

ومن دروس التاريخ أن الديمقراطية لا تبنى بدون حرية سياسية، والفئات الاجتماعية المتمتعة بالسكن، وبالتأمين الاجتماعي ضد نوائب الدهر، والشاعرة بالاطمئنان في عملها اليومي هي القوى النشطة سياسيا واجتماعيا، والذائدة عن الديمقراطية، أما القوى المهمشة ماديا واجتماعيا فإنها تحلم بالبديل، وإن جاء من قاع الجحيم فتصدق كل ناعق، وهو ما يفسر شعبية الحركات اليمينية المتطرفة في أوساط الفئات المهمشة، وبخاصة فئة الشبان غير المؤهلين لممارسة مهنة معينة، وبالتالي لا تتوفر لهم فرصة عمل، ومن الغريب في هذا الصدد بروز نوع آخر من الشوفينية يمثلها اليمين الجديد من الأثرياء ضمن أحزاب سياسية ليبرالية مثل الحزب الليبرالي الألماني فيتهمون العاطلين عن العمل، والمرضى، والمسنين بالطفيلية الاجتماعية، فرفعوا مقولة مفادها: إن تدبير الحياة في حالة الشيخوخة، والمرض، وفقدان فرصة العمل يجب أن يترك للمبادرة الشخصية الفردية من جديد.

إن أثرياء العالم، وأصحاب الشركات العابرة للحدود لا يفكرون فى خطر اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وازدياد جحافل العاطلين عن العمل على مستقبل النظام الديمقراطى فى الغرب، بل هم منشغلون أساسا بتطوير تقنيات نظم حراسة أرخبيل الثراء الذى يعيشون داخله، كما اعترف بذلك واحد من صفوفهم، عملاق الإعلام التليفزيونى (CNN) تيد تورنر، قائلا: «إن أصحاب المليارات الكثيرة مشغولون الآن بتسريح كادرهم الإدارى الوسطى قبل أن يكون لهم حق الحصول على راتب تقاعدى من الشركة. إننا فى طريقنا لأن نصبح المكسيك، أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار، مثلهم فى ذلك مثل أغنياء هوليوود، ويشغل العديد من أصدقائى جيشا من فرق الحماية الخاصة لخوفهم من الاختطاف»(11).

ونلاحظ فى هنا الصدد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصاريعها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق، وأممية رأس المال قد رافقتها نسبة مهولة من ازدياد الجريمة، فقد ارتفع حجم المبيعات فى السوق العالمية لمادة الهيروويين إلى عشرين ضعفا خلال العقدين الماضيين، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ازدادت خمسين مرة، إن الفئات القادرة على المتاجرة بالمخدرات، وهى فئات لها حماية داخل السلطة العليا، وبخاصة فى البلدان النامية، قادرة فى الوقت ذاته على المتاجرة بالسلاح، والسيارات المسروقة، بل ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل فى تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية، ويكفى التذكير فى هذا الصدد برقم واحد حسب تقدير إحدى الدوائر الأمريكية الرسمية مفاده أن بعض العصابات الصينية المتخصصة فى هذا النوع من التجارة الجديدة، تجارة الرقيق المعاصر قد بلغت أرباحها فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفى العام الواحد مليارين ونصفا من الدولارات، وأصبحت الدول الحديثة تسن القوانين المتناقضة مع الحرية الشخصية، وأسرار المواطنين بحجة مقاومة الجريمة، وهكذا فتح باب التنصت على المواطنين القابعين فى منازلهم بمجرد أى شك يخطر على بال المحققين فى جريمة من الجرائم، مع الملاحظة أن الجريمة التى رافقت ميلاد الليبرالية الجديدة المتطرفة تختلف اختلافا جذريا عن ظاهرة الإجرام القديم، فقد أفادت من التقنيات الحديثة، ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود، وأصبحت قادرة على إسقاط نظم سياسية بكاملها فى بلدان العالم الثالث.

إن هذا الوضع يذكرنا بمقولتين أعلنهما كورت توخولسكى، المقولة الأولى صدع بها ليلة الأزمة العالمية فى نهاية العشرينيات، قال: «إن الإجرام والرأسمالية فقط هما المنظمان فى أوروبا تنظيما عابرا للحدود»، أما المقولة الثانية فقد قالها فى خضم الأزمة، وهى: «بعدما ينقل أصحاب المشروعات كل ما بحوزتهم من أموال إلى الخارج، يتحدث البعض عن تفاقم الحال».

وعندما نعود إلى البلدان العربية والإسلامية فإننا نلاحظ أن جميع الدراسات الجدية التى نشرت فى الأعوام الأخيرة حول الحركات الإسلامية المتطرفة تؤكد على أهمية العامل الاقتصادى الاجتماعى، فليس من الصدفة أنها تجند أنصارها فى الأحياء الشعبية حيث نسبة البطالة المرتفعة، والفئات المهمشة.

إن هذه الإشارة السريعة عن ظاهرة التطرف، والجريمة المنظمة والعنف غربا وشرقا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسؤالين الكبيرين التاليين:

أولا: ما هو مصير الدولة فى نظام العولمة؟

دشنت الدول القوية فى عصر النهضة الأوروبية مرحلة غزو العالم فيما عرف بالنظام الاستعمارى ابتداء من القرن الخامس عشر، أما اليوم فإن أممية رأس المال، والشركات المتعددة الجنسية هما اللذان يغزوان العالم، وهكذا بدأت معاول الليبرالية الجديدة فى هدم الأساس الذى ضمن وجود شقيقتها الكبرى: الرأسمالية الكلاسيكية، أعنى الدولة القوية، والاستقرار الديمقراطى، فأصبح اليوم أصحاب الشركات العالمية الكبرى، والمتحالفون معهم من المضاربين يدعون إلى أن تحل الشركات محل الدولة، فلا غرابة - إذن - أن نجد كثيرا من الدول فشلت فى التعامل مع فوضوية السوق العالمية، بل تهاوى بعضها تحت ضربات سماسرة السوق، وأصبح الاقتصاد هو المهيمن على السياسة، وإذا كان الإعلام الحر، والقضاء المستقل فى المجتمعات الديمقراطية يميطان اللثام عن هذه الهيمنة، وعن أساليبها الملتوية فقد تحولت إلى ظاهرة مزعجة فى البلدان النامية حيث أصبح سماسرة السوق يؤثرون تأثيرا بعيد المدى فى القرار السياسى، ويؤثرون بالتالى فى مستقبل مجتمعات بأسرها.

يحدد الليبراليون الجدد مهمة الدولة فى عصر العولمة بأنها مضيفة للشركات المتعددة الجنسية، وما يقترن بالضيافة من كرم وترحيب، وفرش البسط، وتزيين الطرقات، وغيرها من الخدمات، ولكن المشكلة أن هذه الخدمات أصبحت باهظة الكلفة، وتحمل الدولة أعباء مالية مرهقة لإنجازها، وهى مضطرة فى الوقت نفسه إلى إعفاء الشركات العالمية من الضرائب، أو التخفيض فيها على الأقل، وهو ما يؤدى حتما إلى تقليص الإنفاق الحكومى على الرعاية الاجتماعية، والخدمات العامة من نقل، ومدارس، ومستشفيات، وجامعات، ومؤسسات ثقافية وترفيهية، ويتزامن كل ذلك مع مطالبة الشعوب حكوماتها بالمزيد من الجهد لتحسين المستوى المعيشى بزيادة الأجور، ودعم الخدمات العامة، وهكذا نستطيع أن نتصور الوضع الذى أصبحت عليه الدولة فى عصر العولمة، ونكتفى هنا بالإشارة إلى مثالين من المجتمع الغربى الصناعى، يتصل المثال الأول بالقانون الضريبى الجديد الذى قدمته الحكومة الألمانية المحافظة فى صيف 1996، وأدى إلى انخفاض دخل الأفراد، وميزانية الدولة بمبلغ 14.6 مليارا من الماركات فى السنة الواحدة، كما تفيد تقارير معهد البحوث الاقتصادية الألمانى بأنه تم تخفيف أعباء الجباية بالنسبة لأصحاب المشروعات، وللعاملين لحسابهم الخاص بنفس المقدار، أما المثال الثانى فهو يكشف مدى تدهور الأوضاع فى بلد يعتبر مثاليا فى تطبيق النظرية الليبرالية الجديدة، فقد اقتربت نظم التعليم والرعاية الاجتماعية فى بريطانيا من المستوى السائد فى البلدان النامية، فمن بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ينشأ طفل فى ظل الفقر والفاقة، ويضطر مليون ونصف المليون من الصبيان ممن هم فى سن دون السادسة عشرة عاما إلى العمل لتوفير لقمة العيش نتيجة هزال نظام الرعاية الاجتماعية(12)، فلم يتبخر حلم تحقيق مجتمع الرفاه فحسب، بل وقع التراجع فى الحقوق الاجتماعية المكتسبة فاتسعت الهوة بين الأثرياء والفقراء، وتدحرجت كثير من فئات الطبقة الوسطى نحو حافة الفقر، فليس من الصدفة، ـ إذن ـ أن تصوت الجماهير العريضة فى جل بلدان الاتحاد الأوروبى خلال الأعوام الأخيرة لفائدة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أملا فى إنقاذ السفينة المترنحة.

هذا وضع الدولة فى البلدان الصناعية الغنية، أما فى البلدان النامية فحدث عن البحر ولاحرج، فقد تدهورت مؤسسات كثير من الدول وهياكلها لتصبح مجرد

نظم رسالتها الأساسية حراسة أرخبيل أثرياء الداخل والخارج، فلم يعد الحديث عن الدولة، بل عن أجنحة المافيا المتصارعة، والمؤثرة فى القرار السياسى، ولم يعد الحديث عن المجتمع، بل عن هذه الجماعة، أو تلك.

إن الحديث عن مصير الدولة فى عصر العولمة يجر إلى التساؤل عن هدف الليبرالية الجديدة، وما هو النموذج التى تسعى إلى فرضه على العالم؟ ويجر كذلك إلى السؤال السياسى الإستراتيجى المركزى، وهو سؤال ذو علاقة بمستقبل الدول، وأعنى: من هو عدو الغرب اليوم، ذلك أن الرأسمالية قد عودتنا طوال تاريخها المديد على خلق عدو، ولو كان وهميا، فما هو عدو الغرب اليوم؟ قد كان الجواب واضحا طيلة سبعين سنة: الخطر الشيوعى، والمعسكر الشرقى، فكيف الأمر بعد سقوطه؟

من المعروف أن الحلف الأطلسى بدأ يتساءل عن دوره الجديد غداة سقوط المعسكر الشرقى، وتصفية حلف فرصوفيا، وبدأ التنظير لعدو جديد قد يطل برأسه من الجنوب، ثم جاءت أزمة كوسوفو لتؤكد الأبعاد الجديدة لدور الحلف، ولتسمح له بوضع إستراتيجية تهدف أساسا إلى مواجهة خطرين: الخطر القادم من بلدان شرق أوروبا، وقد زعزعتها الأزمة الاقتصادية، واشتعلت فيها نيران القوميات الشوفينية، والحروب الأثنية (13)، والخطر القادم من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، هذا الخطر الذى تلمحه القيادة الإستراتيجية للحلف فى شطط نسبة النمو الديموغرافى، وفى وضع اقتصادى متأزم قد يفجر هزات اجتماعية مفاجئة، وتلمحه بالخصوص فى ظاهرة الإسلام السياسى المتطرف فلا غرابة - إذن - أن يشمل الحوار الأوروبى - المتوسطى الجوانب الأمنية الإستراتيجية، وبخاصة التعاون مع الحلف الأطلسى، وكأنه أصبح يمثل الوجه العسكرى للعولمة، وهو بعد أصبح واضحا اليوم بعدما أكدته حرب البلقان (14)، فقد تعددت أوجه العدو، ولم يعد وجها واحدا تمثل أثناء الحرب الباردة فى الخطر الشيوعى، فهو اليوم الحروب المحلية، ومحاربة النظم الدكتاتورية ذات الأهداف التوسعية، وقد يكون غدا تجارة المخدرات، أو الجريمة المنظمة، ويبقى - دون ريب - الوجه البارز للعدو الجديد الحركات الأصولية المتطرفة فى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، كتب الخبير الأمريكى فى شئون العالم الثالث روبرت د. كابلان يقول: «وبما أن 95 بالمائة من

الزيادة السكانية تتركز فى أفقر مناطق المعمورة، لذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت ستندلع حروب أم لا؟ إنما صار يدور حول طبيعة هذه الحروب، وحول من سيحارب من؟ فمن بين الاثنتين والعشرين سنة القادمة . . . فى هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمى هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح» (14/ أ) ومن المعروف أن هذه النظرة المستقبلية ذات الطابع الأمنى الإستراتيجى قد رافقها تنظير سياسى حضارى لخصه المفكر الأمريكى هانتيغتون فى مقولة «صدام الحضارات» كما لمحنا إلى ذلك .

ثانيا: ما هو مصير الديمقراطية؟

تملك البلدان المتقدمة 80 فى المائة من الدخل العالمى، وهى تمثل 20 بالمائة من سكان العالم، ولكن المشكلة لا تكمن فى اتساع الهوة بين أثرياء الشمال، وفقراء الجنوب فحسب، بل أصبحت بارزة فى مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوروبى يعد أكثر من خمسين مليون فقير، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل عام 1997 عشرين مليونا، وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولم تفرز يوميا عددا متزايدا من المهمشين، وبخاصة فى صفوف الشباب، والنساء، والمهاجرين، وقد حملتهم حركات اليمين المتطرف تبعة تفشى البطالة، والقضايا الاجتماعية التى تئن تحت عبئها البلدان الأوروبية .

إنه من الطبيعى أن يتساءل المرء فى مثل هذه الأوضاع عن مستقبل الديمقراطية، وأن تحوم الريبة حول غائية الليبرالية الجديدة؟

وليس من المبالغة فى شيء القول هنا: إن قضية مستقبل الديمقراطية فى الغرب، وبخاصة فى أوروبا هى القضية المحورية التى تشغل بال النخبة السياسية والفكرية الأوروبية بجناحيها اليسارى والليبرالى، وهى حجر الزاوية فيما صدر من مؤلفات جدية عن العولمة خلال الأعوام الأخيرة .

وأعتقد أن صيانة الديمقراطية فى الغرب أولا، وفى بقية بلدان العالم ثانيا، تقع

أساسا على كاهل النخب السياسية والنقابية والفكرية الأوروبية، وتأتى فى الطليعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وحركات الخضر، وهى أمام خيارين لا ثالث لهما: الاستمرار فى الدعوة إلى مجتمع العشرين، والبقية هم فائضون عن الحاجة، وهو الطريق الذى اختارته الليبرالية الأمريكية، أو كبح جماح حرية السوق بضوابط صارمة ورادعة، ودعم دور الدولة، والسعى من أجل استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد، وترسيخ العقيدة الديمقراطية بتقوية دعامتها الصلبة: المجتمع المدنى، وبالخصوص إضفاء محتوى جديد على مفهوم الديمقراطية يتمثل فيما برز خلال العقدين الأخيرين من مفهوم معاصر لحقوق الإنسان، وبذلك تكون أوروبا وفية لتراثها السياسى والفكرى منذ الثورة الفرنسية حتى اليوم، فنخبها هى التى رفعت شعار النضال من أجل الحقوق السياسية فى القرن الثامن عشر، ومهدت بذلك لثورة 1789، وعرف العالم الحقوق الاجتماعية من خلال نضال قواها الاجتماعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فلا بد أن تضحى فلسفة حقوق الإنسان السمة البارزة للعقيدة الديمقراطية فى الألفية الثالثة.

(٢) العولمة اقتصاديا:

خشى الأوروبيون فى مطلع الثمانينيات من مجتمع الثلثين، أى مجتمع الرفاهية التى يتمتع بها الثلثان، ويقابله مجتمع الثلث من المعوزين، قلقوا لأنهم أدركوا أن هذا الثلث الفائض عن الحاجة سيصبح مصدر إزعاج وتوتر، وهزات اجتماعية مفاجئة، كما يحدث من حين لآخر فى كثير من البلدان الأوروبية، ونزل خبر جديد كالصاعقة بعد خمس عشرة سنة عندما بدأ المختصون فى الدراسات المستقبلية فى اجتماع نخبة قيادة العالم بفندق فيرمونت بمدينة سان فرانسيسكو فى خريف 1995 يتحدثون عن مجتمع العشرين، أو مجتمع الخمس فى القرن المعولم الجديد، أى أن عشرين فى المائة سيكون لهم عمل يدر عليهم دخلا يسمح بمستوى معيشى محترم، أما البقية من المواطنين الفائضين عن الحاجة فسينضمون إلى جحافل العاطلين. إن الليبرالية الجديدة الحاضنة لأيديولوجية العولمة قد أفادت من تجارب الشقيقة الكبرى: الرأسمالية فى عصرها الكلاسيكى، وأدركت أن عصر الصورة

لايسمح لسكان أرخبيل الثراء بالتمتع بحياة الترف والبذخ دون إزعاج وكوابيس مفزعة، فلا بد - إذن - من التفكير فى إلهاء الثمانين فى المائة وتخديرهم، والإفادة لتحقيق ذلك من أحدث وسائل الاتصال فى مجال الفرجة والإلهاء، فليس من الصدفة - إذن - أن يكون أحد كبار المختصين فى القضايا الأمنية، ومستشار الأمن القومى فى البيت الأبيض سابقا الخبير الأمريكى ذو الأصول البولندية برجنيسكى من أبرز نجوم اجتماع فندق فيرمونت، وجىء به ليقترح على الحاضرين من رجال السياسة والمال أسلوبا يمكن من سد رمق المواطنين الفائضين عن الحاجة، وتسليتهم حتى يواصلوا العيش فى عالم الأحلام، ويستمروا فاغرى الأفواه أمام ما تمطرهم به الأقمار الصناعية من صور وبرامج، وتفتقت قريحة الخبير فى المسائل الجيو - ستراتيجية عن مقولة الإلهاء بمص حَلَم الأثداء المخدرة، مشيرا بذلك إلى الحليب الذى يفيض عن ثدى المرضعة، والمتمثل فى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التى تسد الرمق، وبالإضافة إلى الخليط الآخر المتمثل فى ثقافة «ماكدونالد» و«والت ديزنى»، أو ثقافة أفواج الفتيان المتحلقين أمام منازلهم فى أحياء الصفيح بالدار البيضاء، أو أحياء شبرا بالقاهرة، أو أم درمان بالخرطوم يتهامسون حول مفاتن صدر باميلا أندرسون سباحة الإنقاذ فى المسلسل الأمريكى «باى واتش» وكأنها إحدى بنات الحى التى يمكن أن تصبح يوما ما زوجة أحدهم.

وسأكتفى فى الفقرة التالية بالإشارة السريعة إلى بعض الأرقام الدالة على أن العالم قد دخل فعلا فى نهاية القرن الحالى فى مرحلة مجتمع الخمس، إذ إن 20 فى المائة من دول العالم هى أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 84.7 فى المائة من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 85.5 فى المائة من مجموع مدخرات العالم، ورافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم هى أمية رأس المال، ولكنها أمية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين فى بورصات العملة والأوراق المالية، فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولى أيام الأزمة المالية فى المكسيك بأن «العالم أصبح فى قبضة هؤلاء الصبيان»، وهو يعنى المتاجرين بالعملة فى المستوى الدولى، وقد أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية، إنهم قادرون باتباع أساليب مختلفة - مثل إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية، أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتتدهور

وتنهار ـ على تحريك الانتفاضات الشعبية لتأتى على الأخضر واليابس، فقد جاء الدرس واضحا أيام عملية «درع البيزو» (تشبيها بدرع الصحراء فى حرب الخليج) عندما انهارت العملة المكسيكية فى مطلع 1995، فقد خضعت قوى مالية جبارة مثل قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والمصارف المركزية الأوروبية، وصندوق النقد الدولى أمام السوق المالية الدولية التى تتحكم فيها أيد خفية، هى أيدى عمالقة سوق الأمية الذين وصفهم يومئذ ميشال كامديسو مدير صندوق النقد الدولى بالصبيان، وكان لسان حاله يقول: إنهم أصبحوا يملكوننا ولانملكهم! وجاء تصريح رئيس المصرف المركزى الألمانى تيتماير أمام المشاركين فى المنتدى الاقتصادى العالمى بقرية دافوس عام 1996 أكثر وضوحا قائلا: «إن غالبية السياسيين لايزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل إنهم قد صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها، وقد أصبح الخبراء فى شئون أسواق المال يوصفون بأنهم العقلانيون الحقيقيون لا يقيمون وزنا لهوس الزعامة، أو لحسابات سياسية أو انتخابية، كما هو الشأن لدى كثير من رجال السياسة، بل يضطرون إلى إصلاح ما يفسده السياسيون، فهم ليسوا سوى محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، وبفرض أسعار فائدة أعلى».

إن مرحلة الأمية المالية مرتبطة وثيق الارتباط بأمية عصر الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وعصر الدعاية والإشهار، وهو الجانب الثقافى فى القضية، وذو علاقة متينة بكل مشروع يهدف إلى التجديد الفكرى أو السياسى، فلا بد أن نعلم فى هذا الصدد أن ميزانية صناعة الدعاية والإشهار تبلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مائتين وخمسين مليارا من الدولارات، وهكذا انتصرت ثقافة شركات «والت ديزنى» و«ماكدونالد» عبر الإشهار الدولى، وأصبحت الأفكار مثل السلع ترتدى جلبابا موحدا، واقتلعت الأطباق المستقبلة لما ترسله الأقمار الصناعية من صور وإشارات ملايين البشر من بيئاتهم الحضارية، ومن أنماط عيشهم ليصبحوا يحلمون بمستوى معيشة أثرياء الأرخبيل العالمى الجديد، ويدرك قادة العولمة أن هذا اللحاق مستحيل، فجاءوا فى اجتماع فندق فيرمونت بأهل الاختصاص فى التصدى لانتفاضات الشعوب، وغضبها لينظروا لضرورة تسليتها برضع الأثداء المخدرة، كما لمحنا إلى ذلك قبل قليل. إننا أصبحنا نعيش حقا على وقع القرن

الجديد المعولم، بدءا من البضاعة المعروضة فى دكاكين القرى القصية، ووصولا إلى التجول عبر الإنترنت فى قاعات البورصات العالمية، أو التسوق فى أشهر المغازات فى الدنيا، بل أصبحت الشركات الكبرى للبرمجة الإلكترونية تشغل الفنيين فى بلدان العالم الثالث عبر أجهزة الكمبيوتر، وتدفع أجورهم، وتطردهم من العمل بنفس الطريقة.

خرجت الليبرالية الجديدة ـ إذن ـ منتصرة على الشيوعية بعد سقوط قلعتها الأولى: الاتحاد السوفيتى، رافعة شعارها الكلاسيكى: حرية السوق ستحل كل المشاكل، وتقضى على البطالة والفقر، وستحقق مجتمع الرفاه ليس فى المجتمع الغربى فحسب، بل فى العالم بأسره، وعلق الفقراء فى العالم آمالا عريضة على الوصفة السحرية الجديدة، وأداروا ظهورهم إلى التجارب الاشتراكية على اختلاف أنواعها، ورأوا أن الخلاص الوحيد يكمن فى تقليد النموذج الليبرالى، وقد سعى زعماؤه إلى فرضه على جميع أصقاع المعمورة عبر البنك العالمى، وصندوق النقد الدولى، والمنظمة العالمية للتجارة، وغيرها من المنظمات الدولية، ولكن سرعان ماخابت الآمال، وانكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون فى البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها، وبدأ مسلسل الانهيار النقدى منذ أكتوبر 1987، ورافقه الإفلاس المتكرر نتيجة السمسرة والغش، وبروز مفهوم «اقتصاد الكازينو» وتحول المقامرون المتحلقون حول مائدة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول، وكبار الساسة ودهم، ويقبع كثير منهم اليوم فى غياهب السجون(15)، وإذا انكشفت أوراق هؤلاء المغامرين فى البلدان الغربية فذلك يعود إلى الوجه الآخر لعملة الليبرالية: الديمقراطية المتمثلة أساسا فى حرية الإعلام، واستقلال القضاء، وهى نقطة القوة فى النظام الليبرالى، أعنى التوأمة بين حرية السوق والديمقراطية باعتبارها خشبة الإنقاذ للخروج من ويلات النظام الشيوعى، ومآسى التخلف، ويؤكد بناء على ذلك أحد غلاة الليبرالية الاقتصادى الأمريكى جفرى ساكس قائلا: «إننى أومن عميق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل، وبينها مشاكل التنمية، يكمن فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى» (16)، ولكن الواقع اليومى، وداخل المجتمعات الغربية نفسها

يسفه هذا الإيمان العميق، وإذا كان الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالى، أعنى الديمقراطية يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الاقتصادية الحقيقية، وليست المزيفة فإن الوضع يختلف فى جل بلدان العالم الثالث فهى لم تقلد من الليبرالية طوعا أوكرها إلا وجهها الاقتصادى المتمثل فى حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية فمضطهدة، أو شكلية فى أحسن الحالات، ويعد هذا من أبرز تناقضات الاقتصاد المعولم.

إن الجوانب الاقتصادية فى ظاهرة العولمة متعددة ومتنوعة ولايعرف أكثر المتحمسين لها ماسيئول إليه الأمر فى الأعوام القليلة القادمة، ومما زاد الطين بلة تداخل العوامل الاقتصادية الموضوعية القائمة على اقتصاد إنتاجى مهيكل مع الاقتصاد الطفيلى القائم على الحيل، والإفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، ومن مضاربات بنوك الواحات الضريبية، فقد كشفت توقعات السلطة السويسرية أنه وصل منذ عام1996 من روسيا الواقفة على حافة الإفلاس إلى البلدان الغربية حوالى خمسين مليار دولار جرى جمعها بطرق غير شرعية، ونجد ضمنها أموال المافيا الروسية، وتمر هذه الأموال عبر جزيرة قبرص بالدرجة الأولى، إذ يوجد فى هذه الواحة الضريبية صوريا، أى على الورق ما يربو عن ثلاثمائة مصرف روسى بلغ رقم معاملاتها اثنى عشر مليار دولار، أما فى المستوى العالمى فإن إحصائيات صندوق النقد الدولى تشير إلى أن ما يزيد عن ألفى مليار دولار يحتمى من دفع الضرائب تحت راية دويلات صغيرة، وقد أصبحت دول العالم الثالث بصفة خاصة تتنافس فى استضافة هذ الطفل المدلل: رأس المال الاستثمارى، ولكنه فى كثير من الحالات لا علاقة له بالاستثمار، ولا بالإنتاج، ولا التشغيل، بل يأتى للاستفادة من الامتيازات الضريبية فيربح مرتين، مرة من هروبه من دفع الجباية فى الموطن الأصلى، ومرة ثانية من الإعفاء الضريبى والامتيازات الأخرى فى البلد المضيف، ويصاهر فيه رأس المال المحلى فيقوَى نفوذه، وتفتح له الأبواب، ويصبح موثرا ليس فى القرار الاقتصادى فحسب، بل فى القرار السياسى أيضا، وإذا كانت الدول الصناعية قادرة بأجهزتها الحديثة، وشفافية المعلومات فيها على كشف المتحيلين على القوانين، وبخاصة القوانين الضريبية منها فإن دول بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك،

وإذا تجرأت أن تبقى صاحبة السيادة على اقتصادها الوطنى فإن الشركات العابرة للحدود تلقنها درسا قاسيا، وصل إلى زعزعة النظام الاقتصادى والسياسى معا، وهكذا يمكن أن نتحدث عن الدرس المكسيكى، والتركى، والماليزى، والإندونيسى، وغيرها من الدروس، بل روضت النمور الآسيوية الشهيرة لتصبح قططا أليفة.

إنه من الخطأ أن نوجه أصابع الاتهام إلى جميع أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فى البلدان الآسيوية والأفريقية، فبينهم من أسهم بجد فى تنمية كثير من هذه البلدان، واستفادة صناعتها الفتية من تقنيات جديدة، ولكن الإشارات السابقة تكشف مدى تعقد الظاهرة، وصعوبة اتباع مقاربة واحدة لإدراك كنهها، ذلك أننا نلمس جوانب سلبية مدمرة مرافقة للجوانب الإيجابية، ويبدو أنه من الصعب الفصل بينها، وهو ما جعل البعض يتحدث ليس عن عولمة واحدة، بل عن«عولمات»، إنها فى حقيقة الأمر ظاهرة واحدة، ولكنها شديدة التعقيد، كثيرة التناقضات، ولعل ذلك يمثل ملمحا جليا من ملامحها.

أما السمة البارزة من سمات العولمة الاقتصادية فهى ـ دون ريب ـ أمية رأس المال المنتصرة على أمية الطبقة العاملة، وهى أمية صامتة يقبع سدنتها فى مكاتب وثيرة، وفى عمارات عصرية فاخرة، مطوقة بحراس يقظين تلوح للعابرين أمامها، وكأنها قفر يباب، إنهم يمثلون نخبة النخبة ينفرون من كل ما هو عام وعمومى، سلاحهم الناجع فئة من كبار المختصين فى شئون المال يجلسون أمام شاشات أحدث ما أبدعته وسائل الاتصال الحديثة، فلا غرابة ـ إذن ـ أن تشتد المعركة فى صفوفهم من أجل السيطرة على صناعة المستقبل فى الألفية الجديدة: صناعة وسائل الاتصال.

اعتقد العارفون بشئون الاقتصاد والمال قبل عقدين من الزمن أن محافظى المصارف المركزية يصنفون ضمن أكثر الفئات الاجتماعية ذكاء، وكفاية، واطلاعا، وحظوة، وهم فى البلدان الغربية مستقلون عن السلطة السياسية،،وبيدهم مقياس حرارة الاقتصاد الوطنى، فإذا هم اليوم متخلفون يثيرون الشفقة فى أوساط نخبة أمية رأس المال. علق الخبير المالى غريغورى ميلمان على مظاهر الأزمات المالية غير

المتوقعة قائلا : إن محافظى المصارف المركزية قد اعتادوا قيادة السوق النقدية ، كما لو كانوا يقودون عربة فورد أكل الدهر عليها وشرب ، فالسوق أضحت ، من حيث ردود فعلها ، تشبه سيارات السباق السريعة ، فنقرة بسيطة على كابحها ، تقذف براكبيها عبر الزجاج الأمامى إلى قارعة الطريق فى الحال(17) .

وأود فى نهاية هذه الفقرة إبداء الملاحظات التالية :

أولا ــ تمتد أصابع أخطبوط أممية رأس المال فى اتجاهات متعددة ، تمتد فى اتجاه المنظمات الاقتصادية ، والمالية الدولية الرسمية ، ونحو مراكز القرار الاقتصادى ـ المالى داخل أجهزة الدولة ، وفى اتجاه جيش عرمرم مسلح تسليحا إلكترونيا فائقا من الصبيان اللاعبين بالعملات الأجنبية ، وأخيرا وليس آخرا فى اتجاه مراكز القرار السياسى ، إنه من السذاجة أن يعتقد المرء أن نخبة أممية رأس المال لا تهتم بالسياسة ، وما يعنيها هو نجاحها اقتصاديا فحسب ، إن مسكها بمجادف السياسة أمر حيوى فى إستراتيجيتها ، فقد أعلن رئيس البنك الألمانى الفيدرالى صراحة أن رجال السياسة أصبحوا من الآن فصاعدا تحت رقابة الأسواق المالية ، وهو ما أكده الزعيم النقابى الفرنسى مارك بلوندال فى منتدى دافوس سنة 1996 قائلا : «إن السلطة الرسمية لم تعد تمثل فى أحسن الحالات سوى مقاولة داخلية تابعة للمؤسسة ، السوق يحكم ، والحكومة تسير» .

لقد اعتاد الفرنسيون أن يقولوا : إن مائتى أسرة تتحكم فى مصير فرنسا ، ويمكن القياس على ذلك ، والقول : إن مائتى شخص داخل قيادة الأممية المالية يسيرون العالم ، فهل نستغرب بعد ذلك من مقولة : إن السمسرة انتصرت على الدولة!

ثانيا ــ لا شك أن النواة الصلبة التى يتربع على عرشها كهان الأممية المالية تتمثل أساسا فى الشركات العابرة للحدود ، فحوالى 37000 من هذه الشركات مع فروعها 170000 المنتشرة فى جميع أصقاع المعمورة هى الماسكة فى مطلع التسعينيات بتلابيب الاقتصاد العالمى ، فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبى ، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد ،

أو ذاك، ولعملته إزاء بقية عملات بلدان العالم، وهى موزعة جغرافيا بين البلدان التالية: اليابان 62 شركة، الولايات المتحدة الأمريكية 53، ألمانيا 23، فرنسا 19، بريطانيا 11، سويسرا 8، كوريا الجنوبية 6، إيطاليا 5 وهولندا 4، وكى يدرك المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفى أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم معاملات «جنرال متور» الدخل الوطنى الخام للدانمارك، ويفوق رقم معاملات فورد الدخل الوطنى لجنوب أفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تيوتا الدخل الوطنى للنرويج، ويشمل نشاطها جميع الميادين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم فى بلاط أممية رأس المال؟

ثالثا ـ أسس المنتدى الاقتصادى العالمى فى القرية السويسرية دافوس من أجل تعميق الحوار بين قوى سياسية واجتماعية مختلفة الرؤى حول أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة ومتناسقة، وبخاصة فى المناطق التى تشكو من التخلف والفقر، فهو توأم نادى روما، وما أسهم به من جهود فى الستينيات والسبعينيات، ولكنه تحول فى الأعوام الأخيرة إلى كعبة يحج إليها غلاة الليبرالية الجديدة، وأصبحت دافوس عاصمة العولمة، ومركزا لتعميم الفكر الواحد بعد ما كانت رمزاً للحوار بين ممثلى شتى التيارات، ومنبرا عالميا يتحاور فيه أهل الشمال مع القادمين من الجنوب، وقد حسب أحد رؤساء الدول العربية أن الأمر لم يتغير فتحدث فى مناسبة قريبة من فوق منصة ملتقى دافوس عن التعاون بين الشمال والجنوب فتبسم عمالقة الاقتصاد المعولم، وكان لسان حالهم يقول: أين وجد كراس دروسه القديمة فى الجغرافيا ليتحدث بلغتها عن اقتصاد سقطت فيه الجغرافيا أمام شاشة الكمبيوتر، والإنترنت، وهذا يذكرنا بما تفطن إليه أخيرا القادة العرب أن هنالك اتفاقية عربية تتحدث عن السوق العربية المشتركة، بعد أن مر على اتفاقية روما المعاصرة لها ما يقرب من نصف قرن، ووصلت السوق الأوروبية المشتركة إلى عملة موحدة. إنها شعارات جوفاء أكل عليها الدهر وشرب، وتكشف عن مدى الرداءة التى بلغتها السياسة العربية، فهل العرب اليوم أحرار فى أسواقهم كى يحيوا العظام وهى رميم: عظام السوق العربية المشتركة؟

رابعا ــ إن من يطلع على مدى قوة أمية رأس المال الجديدة، وعلى سيطرتها على الاقتصاد العالمى يحسب أنها قلعة متينة القواعد لا تؤثر فيها الأعاصير العاتية، ولكن حقيقة الأمر تختلف عن ذلك، فمظاهر قوتها وشموخها تفضح فى الوقت نفسه هشاشتها، كما برهنت على ذلك أمثلة متعددة من الانهيار فى الأعوام الأخيرة وجعلت أهل الاختصاص يتحدثون عن الانهيار الشامل الشبيه بكارثة يوم الجمعة الأسود سنة 1929، ذلك أن إفلاس مصرف واحد كبير يمكن أن يتسبب بين عشية وضحاها فى إفلاس مصارف أخرى فى العالم، ويصبح وقوع أكبر كارثة محتملة أمرا ممكنا بلا أدنى شك، كما حذر من ذلك فى مطلع عام 1994 رئيس اتحاد صناديق الادخار الألمانى، هورست كولر(18)، والكارثة لا تحل عندما يصيب الإفلاس مصرفا كبيرا فحسب، بل يمكن أن تحل حينما يعصف بأحد اللاعبين الدوليين.

ويمثل هذا الوضع إحدى نقاط الضعف الكبرى فى أيديولوجية الليبرالية الجديدة، وهى نقاط كشفت عنها الأزمة العالمية فى نهاية العشرينيات، وحاولت الكينزية ابتداء من عام 1936 معالجتها، وبدأت بعد ذلك مرحلة «الليبرالية المنظمة» كما سماها بعض الباحثين العرب(19)، وهى المرحلة التى امتدت من 1929 إلى 1970، وبرزت خلالها مقولة «دولة الرفاه» لتختفى مع بداية المرحلة الثالثة من المسار الليبرالى، مرحلة «الليبرالية المتطرفة» أو «الليبرالية الطائشة» قياسا على طيش «صبيانها الذهبيين» اللاعبين فى أسواق رأس المال العالمى.

٣ ـ العولمة اجتماعيا:

تلوح أبرز سيئات العولمة فى المجال الاجتماعى، إذ إن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى يعيشه الناس اليوم فى الدول الغنية، والدول النامية لم يكشف عجز الليبرالية الجديدة المتطرفة عن تحقيق نسب نمو عالية، والقضاء على البطالة، وتحسين المستوى المعيشى، كما بشر بذلك دعاتها، بل كشف كذلك حيلها لتراجع الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة، فتدهورت القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وليس من الصدفة أن يحشد غلاة

الليبرالية جهودهم لتهميش دور النقابات، والتخلص من حقوق نقابية مكتسبة، بل أيضا من حقوق يضمنها الدستور مثل حق الإضراب، وبالرغم من التقاليد النقابية العريقة فى بلد مثل ألمانيا، فقد خسر الاتحاد العام هناك حوالى خمس أعضائه منذ عام 1991، بل ارتفعت أصوات تنادى بإلغاء الحق فى الإضراب بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشى مع عصر العولمة، وأنه يتسبب فى خسارة المشروعات لأسواقها، وزعم أصحابها أن حرية السوق ستقضى على البطالة، وتحقق الازدهار الاقتصادى، والعدالة الاجتماعية ونسى هؤلاء أن العدالة الاجتماعية لا يقررها منطق السوق الحرة، بل تفرضها القوى المناضلة من أجلها، كما يؤكد ذلك تاريخ الصراع الاجتماعى طوال قرنين من الزمن.

قد يبادر البعض قائلا: إن من أثمن مكاسب العولمة التقدم التقنى، وقد أصبح هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات دون إحداث مواطن شغل جديدة، إنه فعلا كسب ثمين يحققه التقدم، ولكن لا مناص من مواجهة مشاكل التقدم بحلول جديدة تضمن للإنسان قطف ثمار التقدم وتوزيعها بطريقة عادلة تحمى الإنسان من التهميش، والعيش داخل أسوار أحياء الفقر، والمرض، والعنف، وقد ظهر بوادر هذه الحلول فى مشروعات بعض الأحزاب الاشتراكية الحاكمة فى أوروبا الغربية مثل قانون ساعات العمل الجديد فى فرنسا، ويقترح الخضر فى أوروبا اقتسام حصة العمل الأسبوعية بين القوى العاملة، لتصبح ساعات العمل 24 ساعة دون تخفيض فى الأجور، وهى نغمة ترفض الليبرالية المتطرفة سماعها، بل بدأت فى تطبيق أساليبها القديمة، أى تسريح العمال الفائضين عن الحاجة، فقد أغلقت شركة «جنرال موتور» فى الولايات المتحدة على سبيل المثال 21 معملا، وسرحت 20000 عامل، و10000 كادر، كما ألغت شركة إب م 20000 مكان عمل، كما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل، ولكى تستمر شركة الاتصالات الألمانية فى قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية فإنه يتعين عليها تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى عام 2000، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام 1984 مائة وثلاث عشرة ألف فرصة عمل، وتخطط لتسريح ستة وثلاثين ألف عامل آخر، حتى عام 2000،

وبذلك تكون قد سرحت حوالى النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال المطرودين من الشغل فى فرنسا عام 1996 3500 عامل فى الشهر، وخسرت مليونا وثمانى مائة ألف فرصة عمل فى القطاع الصناعى، وبلغت نسبة البطالة 12.3 بالمائة، وهو رقم قياسى لم تصله نسب البطالة فى فرنسا من قبل.

إن أرقام العمال المطرودين، وفرص العمل الضائعة متشابهة فى جل بلدان الاتحاد الأوروبى، ومن المعروف أن كثيرا من الشركات الكبرى قد أغلقت أبوابها، وسرحت عمالها فى البلدان الصناعية، وهاجرت إلى الواحات الضريبية فى البلدان النامية لتربح مرتين: مرة من الإعفاء الضريبى، والتمتع بجميع الخدمات التى توفرها قوانين الاستثمار الأجنبى فى هذه البلدان، ومرة أخرى من الأجور الزهيدة، فهنالك مليار ونصف من عمال آسيا فى منطقة المحيط الهادى يتراوح أجر الواحد منهم فى اليوم بين دولارين ونصف، وأربعة وأربعين دولارا بينما معدل الأجر اليومى فى أوروبا الغربية، واليابان والولايات المتحدة لا ينزل دون خمسة وتسعين دولارا (130 فى فرنسا، والولايات المتحدة، و198 فى ألمانيا)، ولكن الفروق الاجتماعية لا تزداد اتساعا بين سكان بلدان الشمال، وبلدان الجنوب فحسب، بل فى قلب مجتمعات الدول الصناعية نفسها، وهكذا سقطت مقولة مجتمع الرفاه لينحصر الأمر فى واحات الثراء.

أعلن بعض المجتمعين فى الاجتماع الشهير بفندق فيرمونت بسان فرانسيسكو أن الكعكة حينما تتوقف عن النمو يتغير الحراك السياسى وهو كلام سفسطائى مموه ذلك أن الكعكة لم تتوقف عن النمو، بل استمر نموها، واتسعت دائرتها، كما هو الشأن فى الولايات المتحدة أثناء الأعوام الأخيرة، وإنما أصبحت توزع على فئات قليلة انعزلت فى أرخبيل الثراء، وعهدت إلى السلطة السياسية التابعة لها بأن تقمع فئات البؤساء حتى لا تزعجها، وتبقى بعيدة عن شواطئ الأرخبيل، فلا غرو - إذن - أن تتضخم ميزانية وزارات الداخلية فى جل البلدان المتطورة والنامية، وأن تتضاءل ميزانية وزارات التربية، والصحة، والشئون الاجتماعية، وأن تزدهر شركات الحراسة الخاصة، وتصبح تمثل قطاعا اقتصاديًا مزدهرا، لقد تبخرت الأحلام، وضاعت الجنة الموعودة.

خشى الأوروبيون فى مطلع الثمانينيات من بوادر مجتمع الثلثين الثرى ، وما بدأ يطرحه مجتمع الثلث ممن يعيشون على حافة البؤس من مشاكل اجتماعية وأمنية أطردت النوم عن جفون سكان واحات الثلثين ، ولم تمر سوى خمس عشرة سنة حتى فاجأ اجتماع النخبة بفندق فيرمونت بمقولة مجتمع العشرين ، أى أن عشرين بالمائة فقط من سكان القرية المعولمة سيتمتعون بشغل قار ، وبمستوى معيشى محترم ، أما البقية فهم فائضون عن الحاجة ينبغى التفكير فى إلهائهم عبر وسائل ثقافة الاستهلاك ، وسد رمقهم بمص حَلَم الأثداء المسكنة ، كما لمحنا إلى ذلك فى بداية هذا البحث .

توقع المختصون فى الدراسات المستقبلية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى فى مطلع التسعينيات أن تحول تكاليف الحرب الباردة إلى مساعدة البلدان الفقيرة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، بل اتضح أن المساعدات السخية التى أغدقها الغرب على بعض البلدان النامية فى الستينيات والسبعينيات كانت لمقاومة الخطر الشيوعى الداهم يومئذ ، وليس من أجل سواد عيون أهل الجنوب ، وإذا كانت قوة المجتمع المدنى فى الغرب ، وعراقة تقاليده السياسية والاجتماعية تمكنانه من رسم خطط جديدة لمواجهة النتائج السلبية لظاهرة العولمة فى المجال الاجتماعى ، فإن بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك ، بل أصبحت مهددة بكوارث بيئية ، وبانتشار الأوبئة الفتاكة مثل طاعون فقد المناعة فى الأقطار الأفريقية جنوب الصحراء ، بل بدأت مدن شرقية ذات تقاليد حضارية عريقة تنقلب إلى بؤر عالمية للفساد والجريمة ، وتفشى ظاهرة العنف . يسكن الآن فى كل من بومباى ، ونيودلهى أكثر من عشرة ملايين ساكن ، وسيتضاعف هذا العدد فى أقل من عشرين سنة ، وهما فى طريقهما إلى أن يصبحا مثل مدينتى الهلع والفزع : مكسيكو ، وساوباولو ، أما المدينة الباكستانية كراتشى فتشير التوقعات إلى أن عدد سكانها سيرتفع عام 2015 إلى عشرين مليونا !

إننى لست من المولعين بالأرقام فى حد ذاتها ، وإنما تكون مفيدة عندما تضحى دلالاتها جلية بليغة ، فما هى دلالات هذه الأرقام يا ترى؟

أ ـ إن الإقتصاد المعولم لم يفشل فى تحقيق نسب نمو مرتفعة ، والحد من ظاهرة

البطالة فحسب، بل نسف المكاسب الاجتماعية القديمة، ورمى بفئات اجتماعية متعددة كانت تحظى بعمل قار، ومستوى معيشى محترم إلى هوة البطالة والفقر. وستكون الكارثة الجديدة أشد هولا، وأكثر فزعا فى البلدان النامية، وليس من باب المبالغة القول هنا: إن أكثر النتائج السلبية خطرا فى المجال الاجتماعى هو القضاء على الطبقة الوسطى، ودحرجتها نحو حافة الفاقة، هى الطبقة النشطة سياسيا واجتماعيا، وثقافيا، والنواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها الطبقة الكابحة لجميع تيارات التطرف والغلو، ومثلت دائما وأبدا السند القوى لدولة القانون والمؤسسات، دولة الرعاية الاجتماعية، وهى التى قادت فى المجتمعات النامية حركات التحرر الوطنى، وحملت مشعل الحداثة والتقدم، وبرزت من صفوفها النخب السياسية والفكرية المجددة، وهى طبقة واسعة تضم فئات اجتماعية متنوعة عرفت بتضامنها حول القضايا الأساسية مثل الدفاع عن الحريات، وعن حقوق الإنسان، وعن العدالة الاجتماعية، وعن النظام الديمقراطى، وناصبت العداء طوال تاريخها المديد قوى الاستغلال والاحتكار من فوق، وفوضى البروليتاريا الرثة من أسفل، ولكنها تحالفت دائما أيام الأزمات المهددة لاستقرار المجتمع، ولدور الدولة الوطنية مع الهياكل المنظمة للطبقة العاملة، وهنا يطرح نفسه السؤال التالى: إذا كانت الطبقة العاملة تعانى من البطالة، وتدهور القوة الشرائية، والخوف من فقدان فرص العمل، وبدأت الطبقة الوسطى تضمر، وتتدحرج نحو الأسفل، فمن أفاد ـ إذن ـ من حيوية الاقتصاد المعولم، ومن زيادة نسبة النمو فى كثير من البلدان؟

أفاد من ذلك بالدرجة الأولى أمراء الأممية المالية الجديدة، وهم الذين أطلقنا عليهم سكان واحات الثراء، سواء كان ذلك فى سان فرانسيسكو، ولاس فيغاس، أو فى ساوباولو، أو فى دلهى الجديدة، أو فى الدار البيضاء، والقاهرة(20)، إن هذا الوضع يؤكد مقولة: ارتفع سطح البحر، وترنحت السفن الطافية نحو الأسفل!

إنه من المعروف أن غلو الرأسمالية الكلاسيكية أدى إلى بروز حركات اجتماعية قادتها طبقة عاملة منظمة، وواعية سياسيا، وتصدت دائماً للحركات الفوضوية، وللأيدلوجيات المغالية، وتعد هذه الحركات كسباً فى تقدم المجتمع البشرى، وهو تراث ثمين يمكن أن تفيد منه الشعوب لكبح جماح الليبرالية المتطرفة، ويخشى

الدارسون لظاهرة العولمة اليوم أن تصب أصولية الأممية المالية الجديدة الزيت على نار الأصوليات المتطرفة بشتى أنواعها.

ب ـ إن التعرف إلى النتائج السلبية لظاهرة العولمة فى المجال الاجتماعى بصفة عامة، وفيما أصاب الطبقة الوسطى من ضمور، ونسف لقاعدتها الاقتصادية ونمطها المعيشى يجعل المرء يتساءل أولا عن مآل الدولة، وثانياً عن مصير النظام الديمقراطى فى المجتمعات الليبرالية؟

أما الدولة فى البلدان النامية، أو فى جلها على الأقل فقد أصبحت خاضعة لإملاء أممية رأس المال، وأداتها الفعالة: المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، وأضحى دور أصحاب السلطة فيها يشبه دور رجال المطافئ الراكضين فى جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق، حرائق البطالة، والإرهاب، والعنف، والأوبئة القاتلة، والجريمة، وعصابات المافيا.

أما الديمقراطية، فهى الضحية الأولى لهذه الأزمات المستعصية، ويزعم أعداء الحريات العامة وحقوق الإنسان بهتانا وزورا أن الحديث عن الديمقراطية فى مثل هذه الأوضاع ترفا لا مزيد عليه، بل عرقلة لجهود السلطة الساعية لإيجاد حلول للأزمات الخانقة، وهذا يذكرنا بمقولة سفسطائية رددها أعداء الديمقراطية فى العالم العربى أثناء الستينيات زاعمين أن بناء «الاشتراكية»، وتحقيق الوحدة أهم كثير من الديمقراطية، وكأن هنالك تناقضا بين التنمية، والعدالة الاجتماعية، والوحدة من جهة، والبناء الديمقراطى من جهة أخرى، وقد برهنت جميع التجارب المعاصرة أنه لا تنمية حقيقية شاملة، ولا نجاح لأى مشروع سياسى بدون الديمقراطية.

وأود فى هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية:

أولا: تثبت التقارير الاقتصادية الدولية أن فئات اجتماعية معينة فى بلدان العالم الثالث هى المستفيدة بالدرجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: لمحنا إلى بروز جزر الثراء داخل هذا الخضم الهادر من آلاف الملايين من سكان الكرة الأرضية، وبالرغم من المسافات الشاسعة الفاصلة بين هذه الجزر فإن

سكانها متجاورون عبر شبكات الاتصال العالمية، بل يشعرون أن أواصر القربى والصداقة الرباطة بينهم هى أقوى من العلاقات التى تربطهم ببنى جلدتهم القاطنين على مرمى حجر، فقد أفرزت - إذن - الشركات العابرة للقارات فئات اجتماعية عابرة للقارات بدورها، ولا غرابة فى ذلك إذا عرفنا أن ثلاثمائة وثمانية وخمسين شخصا من أصحاب المليارات يملكون ثروة تضاهى ما يملكه ملياران ونصف من سكان المعمورة، أى أن ثروتهم تقارب مجموع ما يملكه نصف سكان العالم(21).

وهذا تناقض آخر من تناقضات الظاهرة، حواجز تزول بين جزر الثراء مهما كان البون شاسعا جغرافيا بينها، وتصبح سميكة بين أحياء الثروة والرفاه، وأحياء الفقر داخل المدينة الواحدة، ولكن مشكلة مدن الرفاه أنها أصبحت مكشوفة مهما ارتفعت الأسوار، وغلظت الستائر، ويعود الفضل فى ذلك إلى العولمة نفسها، أى إلى تقنياتها الاتصالية.

ثالثا: هل أكسبت العولمة الصراع الطبقى بعْداً جديدا لم يكن معروفا من قبل، فأصبح هو أيضا عابرا للحدود والقارات؟

خاتمة:

تم التركيز فى هذا النص على تجليات ظاهرة العولمة سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا، ولكننا أكدنا أكثر من مرة على شموليتها، ولم نغفل عن تجلياتها فى مجال خطير الشأن، أعنى المجال الحضارى بأبعاده الثلاثة: البعد التربوى، والثقافى، والاتصالى، ولكنه مجال يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها، وبخاصة تأثير التطور المذهل لصناعة الاتصال خلال العقدين الماضيين فى تبلور سمات العولمة، ولكنى أود فى خاتمة هذا البحث الإشارة بإيجاز إلى النقاط التالية:

- تتمثل مظاهر القوة فى المجتمع البشرى المعولم فى السيطرة على الفضاء، ويتطلب ذلك صناعة متفوقة فى مجال وسائل الطيران، والقاذفات، والصواريخ والأقمار الصناعية(22)، وليست قادرة على ذلك إلا بعض الدول فى العالم: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبى، روسيا، الصين، اليابان، الهند

وإسرائيل، فهذه القوى تملك الأوراق السامحة لها بالسيطرة على هذه التقنيات لتنضم إلى طليعة القوى المسيطرة على الألفية الجديدة، وهى تقنيات مرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة المستقبل: صناعة وسائل الاتصال.

- يتحول المجتمع الصناعى فى نهاية القرن العشرين إلى مجتمع المعلومات، فليس من الصدفة إذن أن يمثل إصلاح النظام التربوى فى المجتمعات المتطورة الرهان الأكبر لمسايرة هذا التحول، وتزداد الهوة عمقا فى هذا المجال بالذات بين دول الشمال ودول الجنوب، ذلك أن إفادة النظم التربوية من أحدث تقنيات الاتصال يحتاج إلى رصد ميزانيات ضخمة فى الوقت الذى تضاءلت فيه موارد الدولة، وفرضت مؤسسات العولمة الاقتصادية تخفيض الإنفاق الحكومى فى الميادين الاجتماعية بصفة أخص.

- الإنتاج الثقافى بمفهومه الواسع: رياضة، موسيقى عالمية، سينما، مسلسلات تليفزيونية، الأخبار، المجلات ذات الرواج الواسع أصبح بيد التجار أصحاب رءوس الأموال الضخمة، فلا غرابة أن ينزلق النموذج الثقافى نحو الأسفل، فتطغى مظاهر الرداءة، والإثارة، والسطحية.

يتساءل بعض المفكرين الغربيين فى هذا الوضع عن دور المثقفين والمبدعين؟

إنهم لا يستطيعون - فى نظرى - كفئة اجتماعية خاصة أن يفعلوا شيئا مؤثرا. يمكن أن يؤدوا دورا ذا تأثير إذا تعاونوا فى ذلك مع فاعلين جدد فى الساحة السياسية والاجتماعية للتأثير فى القرار السياسى، وأعنى بالفاعلين الجدد: ضحايا العولمة من فئات المهمشين.

- لمحنا فيما سبق إلى أن صناعة وسائل الاتصال الجديدة هى صناعة المستقبل، وأصبح أهل الاختصاص يقارنون اكتشافات هذه الصناعة، وبخاصة بعد الرقمية، والوسائل المتعددة الوسائط باختراع قوتنبرغ للمطبعة عام 1440، ولكن الخطر الذى تحمله فى طياتها هذه الوسائل التى حلمت بها البشرية لتحقيق خَطْوَة نوعية نحو التقدم يتمثل فى خضوعها لمنطق السوق، ومن هنا جاء صراع أمراء أمية رأس المال من أجل السيطرة عليها فأصبح التأثير فى الرأى العام العالمى بأيديهم.

حدثان يبرهنان على أن التخمة الاتصالية لا تعنى بالضرورة إعلاما موضوعيا وجيدا: حدث الأميرة ديانا، وقضية كليتون ـ لوينسكى. إن هذا الضرب من الإعلام المتخم ذكر كثيرا من المفكرين بصيحة الفزع التى أطلقها كل من جورج أوروال، وألدوس هكسلى محذرين من التقدم الزائف لعالم تتحكم فيه شرطة الفكر(23)، فقد أصبح من الواضح أن أرباب وسائل الاتصال العابرة للقارات قادرون على توجيه الرأى العام العالمى، بل قادرون على تغيير الذهنيات فى مستوى الكوكب الأرضى، وقد بينا أن هذه الوسائل تعد ركنا أساسيا فى إستراتيجية حَلَم الأثداء المخدرة.

إن المجتمع المتحضر يرفض العنف داخل صفوفه، فالتحضر والعنف بشتى أشكاله متناقضان، لذا قامت فلسفة التقدم فى الغرب على دعامتين: القضاء على الاستبداد السياسى، وحل إشكالية شرعية السلطة من جهة، والقضاء على الفروق الاجتماعية المجحفة من جهة أخرى، وهما ظاهرتان يمثلان تربة خصبة لنمو العنف.

وسعت النخب السياسية والفكرية تحت راية التقدم طيلة قرن كامل إلى رفع مستوى التعليم، وتنمية الحقوق الاجتماعية، والرفع فى المقدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمتوسطة، ودعم الرعاية الاجتماعية، كل ذلك من أجل سد الطريق أمام العوامل المغذية لظاهرة التهميش والعنف، وقد كان للدولة القوية دور خطير الشأن لتحقيق هذه الأهداف، وتخشى قوى المجتمع المدنى اليوم أن تنسف سيطرة منطق السوق أسس فلسفة التقدم.

ما هو الحل؟ ليست هنالك وصفة سحرية، وليس هنالك فى تاريخ تطور المجتمع البشرى حل جاهز، خلافا لما ذهب إليه الحالمون والدوغماتيون. لا مناص من العمل فى عصر العولمة من الدعوة إلى أن عصر الأبطال والزعامات قد ولى وأدبر، وأن العصر عصر الشعوب، وعصر التضامن، والحلول الحوارية، والتوفيق بين الممكن والمأمول، عصر المنظمات غير الحكومية: الدعامة الصلبة للمجتمع المدنى، إذ بدونه لا حرية ولا ديمقراطية، وإنه كذلك عصر نوع جديد من السلطة، العالم ينتقل من أسلوب السلطة الهرمية المطلقة إلى أساليب جديدة، أساليب

تفاوضية أفقية، وليست عمودية، أكثر تحضراً، ولكنها أشد تعقيدا، ومن هنا فإنها تحتاج إلى كفاية، وثقافة عميقة ومتنوعة، وتحتاج قبل هذا وذاك إلى خطاب جديد، وأجيال جديدة تقوم بقطيعة جذرية مع أساليب الماضى، وبخاصة فى المجتمع العربى، وفي هذا المستوى بالذات ينبغى علينا رفض مقولة «فكر عالميا، وتصرف محليا»، وتعويضها بمقولة: «فكر عالميا، وتصرف عالميا».



هوامش القسم الأول

1 ـ راجع عن الظواهر الكبرى، والتحولات التاريخية : بول كيندى، القوى العظمى، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون ـ دار سعاد الصباح، القاهر، 1993 .

2 ـ أنظر في هذا الصدد : هانس بيرمارتين ـ هار الدشومان، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، مراجعة وتقديم : رمزى زكى، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت سلسلة «عالم المعرفة» العدد 238، أكتوبر 1998 .

ونلاحظ أن الكتاب أحدث زوبعة فى أوروبا لما يتضمنه من أرقام وحقائق مرعبة، كما أن الترجمة العربية قد لقيت رواجا كبيرا .

3 ـ انظر مقالى : المستقبل العربى أمام التحدى، الزمان، لندن بتاريخ 1999 /4 /3 .

4 ـ انظر : Ignacio RamoneT, Geopolitique du chaos, Galilee, Paris, 1997, p 17.

5 ـ انظر فى هذا الصدد : Alain Touraine, Comment sortir du liberalisme?, Fayard, Paris, 1999.

6 ـ انظر : النظام الدولى الجديد، محور خاص، «عالم الفكر»، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، يناير ـ يونيو، 1995 .

7 - Le Nouvel Observateur.., n 1795, 1/4/1999, p.22.

8 - قارن بعض الباحثين العرب بين ظاهرة العولمة اليوم، وظواهر تاريخية قديمة، فتحدثوا عن عولمة يونانية، وعولمة رومانية، وعولمة عربية أيضا، انظر: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 10 . إننا نعتقد أنه لا تصح المقارنة البتة بين ظاهرة العولمة والظواهر التاريخية السابقة، وضمنها ظاهرة الرأسمالية الكلاسيكية، إنها - فى نظرنا - تختلف عن الظواهر السابقة اختلافًا جذريا .

9 - فخ العولمة، سبق ذكره، ص 35 .

10 - ن . م . ، ص 310 .

11 - ن . م . ، ص339 وما يليها .

12 - ن . م . ، ص 365 وما يليها .

13 - راجع فى هذا الصدد مقال المختصة فى شئون منطقة البلقان Catherine Samary فى مجلة «Le Monde diplomatique»، عدد مايو/ آيار1999 .

14 - انظر فى ن . م . ، : Noam Chomsky, L,otan, maitre du monde.

14 أ - انظر: Robert D.Kaplanr, Die Kommende Anarchie, مجلة «Letter»، برلين، ربيع 1996، ص 59 .

15 - إن كثيرا من هؤلاء «الصبيان الذهبيين» الذين دشن عصرهم الرئيس الأمريكى السابق رونالدريغن قد كشف حيلهم المالية القضاء المستقل فى الغرب، وزج بالكثير منهم فى السجن أمثال ميخائيل ميلكين، ومارتين سيغل، وإيفان بوسكى، وبرنارد تابى فى فرنسا .

ونذكر هنا على سبيل المثال أن القائمة التى نشرتها إحدى الصحف اليابانية عن الأثرياءالعشرة الكبار فى اليابان لا تحتوى إلا على الثلاثة الذين تعود ثرواتهم إلى نشاط له علاقة حقيقية بالاقتصاد، أما البقية فهم سماسرة .

انظر: Geopolitique du chaos، سبق ذكره، ص 28 .

16 ـ ن. م. . ، ص29.

17 ـ فخ العولمة، سبق ذكره، ص 164.

18 ـ ن. م. ، ص 169.

19 ـ راجع فى هذا الصدد: رمزى زكى، الليبرالية الجديدة تقول: وادعا. . للطبقة الوسطى، عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ـ ديسمبر 1996، ص 31 وما بعدها.

20 ـ انظر المصدر السابق، ص 47، وما بعدها، وانظر عن تدهور أوضاع الطبقة الوسطى فى الولايات المتحدة الأمريكية: - Simon Head, Das Ende der Mittelklasse, Die Zeit, Hamburg, 26/4/1996.

21 ـ راجع تقرير التنمية البشرية لمنظمة UNDP، نيويورك، يوليو، 1996،

22 ـ راجع فى هذا الصدد: محمد بهى الدين عرجون، الفضاء الخارجى، واستخداماته، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «عالم المعرفة»، العدد 214، أكتوبر 1996.

23 ـ راجع فى هذا الصدد: - Ignacio Ramonet, La Tyrannie de la communication, Galilee, Paris, 1999, p.11.

قائمة الأعلام الأعجمية

ـ إلكسندر كينغ	Alexander King
ـ وليم كـريدر	William Greide
ـ بات بوكنان	Pat Buchanan
ـ زيوغـانوف	Zyuganow
ـ كـوبان	Le Pen
ـ ونسـتـون بيتـرز	Winston Peters
ـ هيـدر	Heider
ـ أمـبـرتوبوسي	Umberto Bossi
ـ تيـد تورنر	Ted Turner
ـ كـورت توخـولسكي	Kurt Tucholsky
ـ روبرت د. كـابلان	Robert D.Kaplan
ـ غـريغـوري مـيلمـان	Gregory Millman
ـ مـارك بلونـدال	Marc Blondel
ـ هورسـتكـولر	Horst Koler

ـ ميخائيل ميلكن	Micheal Milken
ـ مارتين سيغل	Martin Siegel
ـ إيفان بوسكى	Ivan Boesky
ـ برناردتابى	B.Tapi
ـ ميشال كامديسو	Michel Camedessus
ـ هانس تيتماير	Hans Tietmeye
ـ جورج أوروال	George Orwel
ـ الدوس هكسلى	Aldous Huxley



القسم الثانى

العولمة والفكر العربى المعاصر

العولمة والفكر العربى المعاصر

مدخل عام:

يكاد الفكر العربى الحديث منذ قرن ونصف يجتر ما تطرحه التيارات الفكرية فى الغرب من قضايا جديدة، محاولا إعادة إنتاجها فى أفضل الحالات لتنسجم مع معطيات القضايا المطروحة فى الساحة العربية، وانطلاقا من الرؤى المختلفة التى تبنتها النخبة المثقفة العربية من رفاعة الطهطاوى إلى اليوم. تم ذلك مع محاولة توطين مفاهيم سياسية وفكرية فى التربة العربية مثل مفهوم الحرية، والعدل، وسن الدساتير أملا فى الحد من استبداد الحكم المطلق، وتلت ذلك محاولات الفكر الليبرالى والاشتراكى فى مرحلة ما بين الحربين، ثم ظهرت غداة ميلاد الدولة الوطنية التيارات القومية، والماركسية، وبعد فشل الدولة الوطنية، وتحولها فى جل الحالات إلى دولة تابعة خارجيا، وقامعة داخليا برزت تيارات الفكر الديمقراطى، ومنظمات حقوق الإنسان.

أما التيار الفكرى الجديد الذى شد إليه انتباه فئة من المثقفين العرب فهو تيار العولمة بشتى أبعادها، وهو تيار يختلف فى نظرنا اختلافا جذريا عن جميع التيارات السياسية والفكرية الغربية التى أثرت فى الفكر العربى الحديث، فقد عرفت التيارات السابقة طريقها إلى البلدان العربية عن طريق الرحلة، والكتاب، والدورية، والدراسة فى الجامعات الغربية، ولذا بقى تأثيرها منحصرا فى شرائح اجتماعية معينة داخل الطبقة الوسطى فى المجتمع المدينى بالدرجة الأولى، أما تيار العولمة فقد اكتسح بسرعة فائقة الحواضر والبوادى، وفرض نفسه عبر ثقافة الصورة

على جميع الفئات، مدشنا بذلك عصر ما بعد المكتوب، لذا فإن فهم الظاهرة الجديدة، واستشراف ما ستفرزه من نتائج على المستقبل العربى يتطلب جهدا كبيرا، فهل مايعانى منه الفكر العربى اليوم من تردٍّ يسمح بذلك؟

إنه من الطبيعى أن يحاول الفكر العربى فهم ظاهرة العولمة، وأن يتأثر بالفكر الغربى فى معالجته للظاهرة الجديدة، فالمفكرون العرب يعيدون مرة أخرى إنتاج القضايا المطروحة فى المجتمع الغربى، فعلوا ذلك مع الحداثة، ومع الاشتراكية، ومع الديمقراطية الليبرالية، ومع مختلف مدارس النقد الحديثة فى الفنون والآداب، ومع مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، فئة منهم أعادت الإنتاج مع محاولة نقد وتجديد، واجترت فئات أخرى اجترارا.

قد يرى البعض فى التلميح إلى ظاهرة الاجترار، أو إعادة إنتاج القضايا الفكرية المطروحة فى المجتمع الغربى اتهامًا للفكر العربى بالعقم، وعدمِ قدرته على طرح مشاكل جديدة حتى فيما يمت بصلة وثيقة إلى قضايا بيئته الحضارية، فما يزال الهامش يفكر بمقولات المركز.

إننا لا ننكر الجانب السلبى فى الظاهرة، وله علاقة واضحة بظاهرة أخرى أعم وأشمل، وهى ظاهرة التبعية، وقد شغف المغلوب منذ القديم بتقليد ثقافة الغالب، فلا يمكن أن نتصور تجديدا جذريا فى القضايا الفكرية ذات الطابع الكونى، وابتكار مناهجَ ومقاربات فى مجتمع يشكو من التخلف السياسى، والاقتصادى والاجتماعى، والثقافى، وتزيد نسبة الأمية بين سكانه عن الثلث لتبلغ فى بعض مناطقه 60 بالمائة، ولكننا حريصون فى الوقت ذاته على تأكيد الجَانب الإيجابى فيها، وأعنى بذلك انفتاح الفكر العربى المعاصر على القضايا الكونية، والتفاعل معها، وهو يسهم بذلك فى التصدى لجميع نزعات الانغلاق والتقوقع بالرغم من أن هذا التفاعل الفكرى يكاد ينحصر ضمن فئات قليلة فى صفوف النخبة العربية. وأود قبل التعرف إلى موقف بعض المفكرين العرب من ظاهرة العولمة من خلال قراءة نماذج من نصوص جديدة حول الموضوع التلميح إلى المفهوم نفسه، وتنوع تجلياته فى عالم الفعل، مبادرا إلى القول:

يعتبر مفهوم العولمة ضمن أبرز الأفكار، إن لم يكن أبرزها، التى استقطبت الاهتمام على المستوى العالمى فى الأعوام الأخيرة، وسيصنفه تاريخ المفاهيم التى عرفها القرن العشرون فى رأس القائمة، فهو يختلف عن المفاهيم الأخرى لأنه يمس حياة الناس جميعا بحكم تأثيره اليومى عبر وسائل الاتصال الجديدة، فهنالك من ذهب إلى أنها تعنى الثورة المعلوماتية الكونية التى حولت العالم إلى قرية صغيرة، وهنالك من حصرها فى ثورة «الإنترنت»، ومن قال: إنها سيادة الشركات المتعددة الجنسية، والعابرة للقارات، ووصفها محمد العابد الجابرى بأنها ظاهرة تشمل «مجال المال، والتسويق، والمبادلات، والاتصال..» أو هى تعنى «ما بعد الاستعمار»، وتهدف إلى «توحيد الاستهلاك، وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمى»، ونعتها فى إحدى دراساتى بأنها تعنى أممية رأس المال، بل قل إنها وليدة الحداثة فى أجد مظاهرها، إنها بإيجاز أيديولوجية الليبرالية الجديدة كما ولدت الإمبرالية فى نهاية القرن الماضى أيديولوجية للرأسمالية الكلاسيكية»(1).

هل هذه النعوت الوصفية هى فعلا العولمة؟

إنها تندرج ـ دون ريب ـ ضمن سمات الظاهرة، ولكن من الناحية الفكرية هل تمثل العولمة حقا؟ ما الذى يربط بين هذه السمات، وبين المخططات الخفية من جهة، واللب الأيديولوجى من جهة أخرى؟

إنه من الصعب الإجابة عن هذا التساؤل، ذلك أن الظاهرة ما تزال بصدد التبلور، ولم تتحدد معالمها بصفة واضحة ونهائية، وهى محل جدل فى عقر دارها بين مختلف تيارات النخبة(2)، وليس هنالك من يستطيع اليوم التكهن بمستقبل هذا المشروع الكونى الجديد.

إننا مازلنا بصدد مشاهدة المشهد الأول لظاهرة العولمة، ولسنا بصدد التفرج على فصلها الختامى، كما يحلو أن يذهب إلى ذلك بعض المنظرين لها، ولكننا نختلف تمام الاختلاف مع أولئك الذين يرونها أنها شبيهة بالظواهر التاريخية الكبرى(3).

وإذا نزلنا المفهوم فى سياقه العربى الحالى فإننا نلمس فى يسر أنه ضبابى، وغير واضح فى صفوف فئات من المثقفين والنخبة السياسية فضلا عن عامة الناس، بل نلاحظ أن بعضهم يفهمه كما ينبغى أن تكون الظاهرة حسب رؤاهم، وليس كما هى، وهذا خطأ فى نظرى، ومن هنا فإننا نميل إلى الرأى البرجماتى القائل باستعمال المفهوم حسب دلالاته اليوم، وفى الواقع المعيش، وليس كما يفترض أن يصبح عليه الأمر غدا، إذ إن الممارسة اليومية هى التى تحدد سماتها، وليس التنظير لها خلافا لكثير من الظواهر التاريخية الأخرى المعاصرة مثل ظاهرة الإمبرالية، أو ظاهرة حركات التحرر الوطنى، وتصفية الاستعمار، وحركة عدم الانحياز، وحقوق الإنسان، وغيرها، ومن هنا فإن النماذج الفكرية القديمة، وكذلك الأساليب والمقاربات عاجزة عن فهم الظاهرة، فلا مناص من نبذ عقلية «الفكر الواحد»، و «الفكر الواحد المضاد».

ولا بد فى هذا الصدد من الإشارة إلى أن سدنة العولمة قد تفطنوا إلى ضرورة التنظير لها لتتحول إلى أيديولوجية كونية من نوع جديد، وهكذا بدأت تبرز نظرية الليبرالية الجديدة باعتبارها تمثل الأس المتين فى أيديولوجية العولمة، وتجاوز التنظير البعد الاقتصادى ليشمل السياسة، والثقافة، ومنظومة القيم، فقيم المجتمع الاستهلاكى الكونى ينبغى أن تؤسس على أنقاض القيم القديمة، ولكن نقطة الجذب فى هذا التنظير تتمثل فى تباين الرؤى، واختلاف المقولات من مقولة «نهاية التاريخ»، وصراع الحضارات إلى تيار «الطريق الثالث» الذى تبناه الاشتراكيون الديمقراطيون والخضر كبحا لجماح التيار الليبرالى المتطرف، وتقليصا لمحاولات أمركة قيادة الظاهرة.

يمثل هذا النص إسهاما متواضعا فى التحليل النقدى للخطاب العربى حول العولمة، ومختلف تجلياتها (4) عبر نصوص جديدة ألفها مفكرون عرب يمثلون رؤى مختلفة، ويقفون منها مواقف متباينة، وهم كذلك متنوعون من حيث الاختصاص، فنجد بينهم الاقتصادى، وعالم الاجتماع، والمنكب على شئون الفلسفة، وبطبيعة الحال فإن هذه النصوص لايمكن أن تكون إلا نماذج، ولكنها نماذج ممثلة، ملاحظا، بادئ بدء، ما يلى:

أ ـ لا يندرج ضمن هذه النصوص الخطاب السياسى الرسمى العربى حول الظاهرة، فهو خطاب مبهم تتحكم فيه معطيات ظرفية، وعوامل ضاغطة، وبالتالى فهو يشكو من التناقض، معلنا فى أحسن الأحوال أن العولمة الاقتصادية قضاء وقدر لا مفر منها، ولكن بشرط المحافظة على هويتنا، وخصوصيتنا الحضارية، وحين تسأله عن سمات هذه الهوية، ومن يحددها، وكيف تمكن المحافظة على الخصوصية ضمن حضارة الصورة التى تكتسح عقر بيوتنا دون استئذان؟ فإنك لا تحظى بجواب عقلانى واضح، ومن نقائص هذا الخطاب عدم استعانته بمن تتوفر فيهم الكفاية لفهم الظاهرة فى عمق رؤيتها، وما يرتبط بها من أنساق، ومظاهر مختلفة، وهو يسهم بذلك فى نشر الفهم السطحى لها، ولا يغنى الخطاب التقنوقراطى الدائر فى فَلَك الخطاب الرسمى عن خطاب فكرى متعدد الرؤى، والمناهج والاختصاص.

ثانيا: إذا حاول المرء أن يصنف النصوص العربية المنشورة حول الظاهرة حسب رؤى أصحابها فإنه يستطيع أن يدرجها ضمن التيارات الأساسية التالية دون نفى للتنوع والتداخل (5):

ـ التيار الليبرالى، ويذهب أصحابه إلى أن العولمة ظاهرة غير قابلة للارتداد، أو الانتكاس، وأن «التوفيقية» هى الأسلوب الإجرائى الذى يجب أن يتحكم فى التعامل معها.

ـ تيار قومى، قلق أمام تقلص الأهداف الكبرى للأمة العربية، متسائلا فى حيرة: ما العمل أمام الظاهرة الجديدة؟ ومن أبرز ميزات أسلوب معالجته الظاهرة عدم فصلها عن الهموم العربية، وإن نسى بعضهم جوهر الموضوع بسرعة، وأسهب الحديث عن الظاهرة وأمركة العالم، ويذهب آخرون إلى «أن التفرغ للعولمة هو أيضا مقايضة جملية للمطالب والهموم العربية المتعددة بهوية كونية افتراضية» (6).

ـ وهنالك تيار إسلامى خلط بين العولمة وعالمية الإسلام(7).

ـ وحين نصل إلى التيار الماركسى فإننا نلاحظ بطبيعة الحال اعتماد أنصاره منهج

المادية التاريخية فى معالجتهم للظاهرة، ويلتقون فى ذلك مع تيار اليسار الأوروبى والأمريكى، ويلمس المتتبع لأدبيات العولمة عمق مقاربة أنصار هذا التيار، ومحاولة الكشف عن أنساقها، وعن نتائجها اليوم وغدا، ولا غرابة فى ذلك فهم ينظرون إليها نظرة متكاملة، مفيدين من منهج التحليل الماركسى، وبالتالى لا يهملون جوانبها السياسية والاجتماعية، خلافا لما درج عليه الليبراليون الجدد، إذ إنهم يركزون على الجانب الاقتصادى، وإبراز لغة الأرقام.

وقد أدركنا أثناء قراءتنا نصوص مفكرى اليسار العربى حول العولمة جدية المقاربة وعمقها بالمقارنة مع نصوص أخرى ذات طابع اقتصادى تقنى تقف غالبا عند ويل للمصلين فى معالجة تأثير الظاهرة فى المجتمع العربى، ملاحظا أن بعضهم قد وقع فى فخ الأيديولوجية القديمة، كما سنرى بعد قليل، معترفين بأنه من الصعب تناول الظاهرة دون تحديد رؤية أيديولوجية، ولكن البون شاسع بين رؤية معاصرة تنطلق من المعطيات الجديدة، وفى مقدمتها اللب الفكرى للظاهرة نفسها، وبين الوقوع تحت تأثير إيديولوجية قديمة انكشفت أخطاؤها.

النموذج الأول:

السيد ياسين والعولمة

ركز الباحث المصرى المعروف السيد ياسين أبحاثه فى الأعوام الأخيرة حول ظاهرة العولمة، متناولا أبعادها الإستراتيجية، والسياسية، والاجتماعية، الثقافية(8)، محاولا ربطها بالوضع العربى، فكيف نظر إلى الظاهرة، وإلى نتائجها فى المستقبل؟

يرى أن التوفيقية هى لغة القرن الحادى والعشرين، «وأن النموذج التوفيقى العالمى الجديد سيتسم بسمات أربع، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمى» (ص 10)، ولكنه لا يعلمنا كيف ستنتصر قوى التقدم على قوى الرجعية على المستوى العالمى؟

إن جميع المؤشرات الراهنة، والمرافقة لتطور ظاهرة العولمة تؤكد العكس، فمن المعروف أن قوى التقدم قد أصيبت عالميا وعربيا بالتراجع والانحسار، ويذهب إلى أن العولمة ستنقل الإنسانية كلها ـ على اختلاف ثراء وفقر الأمم ـ «إلى آفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوجى والسياسى الاجتماعى» (ص 165)، ويقول فى فقرة أخرى: إن الإنترنت أصبحت التعبير الأمثل عن ثقافة ما بعد الحداثة (ص75)، ولكنه يذهب فى فقرة سابقة إلى أننا نشهد المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها، وقيمها التى سقطت، وبداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشرى» (ص11)!

وعندما يتحدث عن الثورة الكونية يؤكد خطورة الثورة المعرفية باعتبارها الدعامة الصلبة فى البناء الكونى الجديد، ونحن نتفق معه فى ذلك كل الاتفاق ، ولكن الثورة المعرفية لا تعنى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، كما أن الإنترنت ليست هى التعبير الأمثل عن ثقافة ما بعد الحداثة، بل إن الثورة المعرفية ورمزها البارز الإنترنت تبرهن من جديد على أن مشروع الحداثة متواصل، وأن الإنترنت تعبير عن مرحلة من مراحله خلافا لما يبشر به أنصار ما بعد الحداثة، وأن الدوائر

الفكرية الغربية التى أصبحت ترى أن نموذج الحداثة الغربية قد سقط تماما، وأن النموذج الجديد الذى قام على أنقاضه هو نموذج ما بعد الحداثة، كما جاء فى كتاب «العولمة والطريق الثالث» (ص77-78) هى دوائر ضيقة تصدى لها كبار المفكرين الغربيين منافحين عن الحداثة التى أرسى أسسها الثابتة عصر الأنوار (9).

ويؤمن بالنشأة التاريخية لظاهرة العولمة، معتمدا فى ذلك على النموذج الذى صاغه رولاند روبرتسون، مقسما هذه النشأة إلى خمس مراحل انطلاقا من بواكير القرن الخامس عشر، ويرى أن العولمة ظهرت منذ قرن من الزمان، وهو يلتقى فى ذلك مع من تحدث عن عولمة يونانية، أو رومانية، أو عربية، وقد ألمعنا إلى أن ظاهرة العولمة لا علاقة لها بالظواهر التاريخية الكبرى، فهى ظاهرة من نوع جديد لها مميزاتها الخاصة (9 أ).

وعندما يتحدث عن الفئات العربية الرافضة للعولمة يحشر ضمنهم فئة التيار الماركسى انطلاقا من دفاعهم عن مبدأ «التنمية المستقلة»، كما ينطلق الرفض الإسلاموى أساسا من موقع الدفاع «عن الخصوصية الثقافية المهددة من قبل موجات العولمة المتدفقة».

أعتقد أن حشر أنصار التيار الماركسى فى زمرة الفئات الرافضة للظاهرة لا تؤيده ما نشروه حولها فى الفترة الأخيرة من بحوث جدية (10).

وسنرى من خلال بعض النماذج مدى تحررهم من المقولات القديمة، ومحاولاتهم تجديد المنهج والرؤية لفهم كنه الظاهرة، ويتميز جهدهم بإماطة اللثام عن الآثار السلبية للظاهرة عربيا.

وعندما يربط العولمة بالوضع العربى يتحدث الباحث عن «ضرورة المشروع الحضارى العربى» (ص 54)، ولكنه سرعان ما يتفطن أن الحديث عن المشروع الحضارى أمر تجاوزه الزمن اليوم، وإنما يمكن الحديث عن «الرؤية الإستراتيجية»، وكلاهما ـ فى نظرى ـ غائبان اليوم عن الساحة العربية، وهو ما يزيد الطين بلة فى علاقة العرب اليوم بالعولمة.

أما السيد ياسين فإنه يتخذ من «الرؤية الإستراتيجية المصرية للعولمة» نموذجاالإستراتجية عربية شاملة، والغريب فى الأمر أنه ينطلق ـ وهو صاحب الدربة الطويلة فى وضع أسس الدراسات الإستراتيجية ـ من الخطاب السياسى الرسمى، مستخلصا منه ستة دروس (ص60 - 62)، ثم حاول ترقيعه بعدد من الأبعاد الأساسية، ولكن البعد الأساسى فى نظرنا، وهو البعد السياسى جاء مختزلا، وضبابيا مع أنه يمثل ـ فى نظرنا ـ حجر الزاوية فى وضع أية إستراتيجية وطنية، أو عربية تحاول مواجهة تحديات العولمة، والتأقلم معها، والحد من آثارها السلبية، فالقضية تهم مستقبل الشعوب العربية، وليس نظمها السياسية فحسب، ومن هنا لابد أن يكون لقوى المجتمع المدنى دور خطير الشأن، ولا تستطيع أن تؤدى هذا الدور إلا فى مناخ سياسى معين، وقد رأينا فى الفترة الأخيرة كيف تحركت هذه القوى فى البلدان الغربية دفاعا عن الشعوب الفقيرة الرازحة تحت عبء المؤسسات المالية الدولية، ولم نر صدى لهذا الوعى الجديد بخطر العولمة فى المجتمعات التى يعنيها الأمر بالدرجة الأولى، لأن قوى المجتمع المدنى ضعيفة من جهة، وملجمة من جهة أخرى.

يعبر الكاتب فى خاتمة الدراسة عن ضرورة التفاعل الإيجابى الخلاق مع الظاهرة، والإسهام فيها، مندداً بتهافت منطق الداعين إلى محاربتها، معلنا إيمانه بالتوفيقية «سيظهر نمط سياسى اقتصادى ثقافى توفيقى جديد»، أما الربط بين العولمة والطريق الثالث كما بدأ التبشير به فى صفوف بعض أحزاب الاشتراكيين الديمقراطيين فى أوروبا بالخصوص فسنعود إليه فى فقرة خاصة بهذه المحاولة التوفيقية أو التلفيقية.

النموذج الثانى:

العولمة والممانعة لعبد الإله بلقزيز

يتنزل هذا كتاب «العولمة والممانعة» ضمن الدرسات العربية الجديدة لفهم ظاهرة العولمة، ومحاولة بلورة موقف عربى منها، وقد نشر ضمن سلسلة جماهيرية «المعرفة للجميع» هادفة إلى نشر المفاهيم الجديدة على نطاق واسع، وهو أسلوب ناجع للخروج بها من حلقات النخب الضيقة إلى عامة القراء، وخصوصا أن الوسائل السمعية البصرية الرسمية لا تهتم بهذه القضايا الفكرية الجدية، بل تحولت فى كثير من الأحيان إلى منابر لإلهاء، ونشر الفكر الردىء(11).

يضم الكتاب بين دفتيه مقدمة جيدة بقلم محمد مصطفى القباج بعنوان «العولمة: من فهم الظاهرة إلى نقدها» (ص 6- 35) حاول كاتبها أن يقدم مجموعة من آراء المفكرين الغربيين والعرب حول العولمة، وفى عرضه النقدى لفهم بعض المفكرين العرب لظاهرة العولمة نلمس مدى الاضطراب والغموض من جهة، ومدى التباين من جهة أخرى، بل يبلغ الأمر ببعضهم إلى كلام إنشائى، إننا فى العالم العربى «نعيش حالة اللانسق، فلا سبيل إلى مقاومة سلبيات العولمة إلا من داخل العولمة نفسها، بأدواتها وبإحراجها، وفى قيمها، وتجاوزاتها» (محمد عابد الجابرى)، ما معنى هذا الكلام، وكيف يستطيع العرب أن يحرجوا العولمة، وأن يقاوموا سلبياتها من داخلها؟ متى كانوا طرفا مؤثرين فيها، إنهم تابعون تملى عليهم شروط العولمة وقيمها سياسيا اقتصاديا وثقافيا إملاء، أما المفكر المصرى المعروف السيد ياسين فإنه يربط كما جاء فى مقدمة الأستاذ القباج بين العولمة والحلال والحرام إن «مجتمعا لا يميز بين الحلال والحرام أى كان مقياس ذلك، يسير بالضرورة إلى الهاوية»، فلا بد إذن أن يجند العرب ما بقى فى بلدانهم من فقهاء ليعلموا سدنة أممية رأس المال، وأصحاب الشركات العابرة للحدود الحلال والحرام، ونكون معشر العرب قد أحرجنا العولمة، وأسهمنا فى ترشيدها بإرجاعها إلى الطريق السوى، طريق الحلال!

أما مؤلف الكتاب عبد الإله بلقزيز فإنه يفهم العولمة على أنها تمثل «الدرجة العليا

فى علاقات الهيمنة والتبعية الإمبريالية ، وهى لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالى العالمى كونيا ، الذى خرج من رحم الدولة الوطنية ، وما برحت هذه تعيد إنتاجه : داخل حدودها وخارجها على السواء» (ص42) .

إننا نميل إلى الاعتقاد بأنه من الصعب جدا أن نعتبر العولمة مرحلة نهائية أو تتويجا لانتصار النظام الرأسمالى ، فهى ظاهرة كونية تعيش مخاضا لانعرف اليوم نتائجه المستقبلية ، وهى فى نظرنا ليست درجة عليا تلت درجات سابقة ، بل هى ظاهرة مستقلة عن الظواهر التاريخية السابقة ، كما لمحنا إلى ذلك آنفا ، ومن أبرز سماتها سياسيا تجاوز الدولة الوطنية ، بل قل تهميشها ، وتحويل المشرفين عليها إلى خدم فى بلاط أممية رأس المال الجديدة ، فلا يصح أن نقول بعد ذلك إنها تعيد إنتاج النظام الرأسمالى داخل حدودها وخارجها .

إن قاموس العولمة لا يحتوى بين مفرداته على كلمات السيادة ، والحدود ، والداخل والخارج ، والقوى والضعيف ، والقيم الأخلاقية .

تتميز دراسة عبد الإله بلقزيز بتناولها الجانب الثقافى من جوانب العولمة ، إذ إن جل الدراسات العربية تعالج الجوانب السياسية والاقتصادية ، وهى تركز أساسا على تأثير الظاهرة الجديدة فى الثقافة العربية ، بل السؤال المحورى : ما هو مستقبل الثقافة العربية فى عصر ثقافة الصورة باعتبارها تمثل وجها خطير الشأن من أوجه العولمة ، ويطرح عربيا قضايا متنوعة ، وذات أبعاد مستقبلية محيرة ، وسنحاول الإلماع إلى بعضها فى هذه القراءة .

هل انفكت العلاقة بين المجتمع الوطنى والثقافة الوطنية؟ أى أن الثقافة أصبحت تنهل من منابع تتجاوز الحدود الوطنية ، وأصبحت مصادرها كونية ، وهى مصادر تكاد تنحصر فى الصورة ، وقد دشنت عصر ما بعد المكتوب .

يرى البعض أن الثقافة الوطنية ماتزال تتمتع باستقلال نسبى إزاء العولمة الاقتصادية ، وهى نظرة تفصل السياسى والاقتصادى عن الثقافى ، وهو ما يلوح من خلال قراءة النص الذى نقدمه نموذجا . إن خطاب عدد من المفكرين العرب يقع فى

فخ الخطاب الرسمى العربى فهو غارق فى جل الحالات إلى الأذقان فى العولمة سياسيا واقتصاديا، ويتحدث عن الخصوصية الثقافية ليس لأسباب ثقافية، بل لأسباب سياسية، حتى تصبح الصيغ الخاصة المشوهة للديمقراطية من الخصوصية الثقافية، وكذلك مفهوم حقوق الإنسان، وحتى يتحول إلجام وسائل الإعلام وتشديد الخناق على حرية الإبداع ذودا عن قيم الخصوصية الحضارية، ولا نستغرب أن نسمع من يزعم غداً أن حرمان المرأة العربية من حقوقها، والحكم عليها بقبول أوضاع التخلف والاضطهاد أمر مرتبط بقيم الخصوصية الحضارية.

لابد من الاعتراف الشجاع بأن معالم الهوية الوطنية قد اهتزت، بل تصدعت أركانها بعد فشل النظام التربوى، وتفكك النظام الأسرى، سقط إذن مشروع «المدرسة الوطنية» وقد حلمت به أجيال من رواد الحركات الإصلاحية فى المجتمع العربى الإسلامى منذ قرنين. إن البرامج التليفزيونية تؤدى اليوم رسالة الأسرة والمدرسة معا.

حظيت العلاقة بين الكونية والخصوصية فى الثقافة بعناية خاصة فى الدراسة، وقد أشار المؤلف إلى استشناع كثير من المفكرين العرب حديث المدافعين عن الخصوصيات الثقافية متهمين إياهم بالانغلاق والسلفية، ومناهضة قيم الانفتاح الثقافى، وأن الدفاع عن الخصوصية الثقافية هى معركة خاسرة، ومحاولة يائسة للتفلت من أحكام قانون الكونية الذى بات ينتظم الثقافة (أوالثقافات) فى العالم المعاصر، فيوحد قواعدها ومعاييرها، ويرفعها إلى حالة إنشائية عامة تتخطى حدود الجغرافيا الاجتماعية، ويصنف هؤلاء المدافعين عن كونية الثقافة ضمن التيار الليبرالى والماركسى، أما المتمسكون بالخصوصية الثقافية فقد حشرهم فى زمرة المثقفين الإسلاميين من جهة، والقوميين العرب من جهة أخرى، وهو تصنيف عام قابل للنقاش، إذا نجد ضمن القوميين ليبراليين وماركسيين، ثم ماذا بقى من القوميين العرب؟ وماذا يعنى هذا المفهوم اليوم؟ هل يعنى فئة الحرس القديم، وقد تجاوزها القطار، وتركها تنتظر فى المحطات المهجورة؟

إننا نقر بأن الحديث عن العولمة الثقافية يجر حتما إلى إثارة إشكالية الجدل بين

الكونية والخصوصية، وهنا تتباين الآراء، وتسيطر على هذا الجدل فى المستوى العربى الأيديولوجية، أو البقية الباقية منها، وتتحول الخصوصية إلى قميص عثمان، المدافعون عن الخصوصية يمثلون تيارين مختلفين سياسيا وأيديولوجيا، تيار الوطنية الضيقة، وتضخيم الذات، والتغنى بهوية الماضى، وإن تحولت اليوم إلى فولكلور ردىء وممجوج، وتيار تراثوى ماضوى ورغم اختلاف التيارين أيديولوجيا فإن أنصارهما يصبون الزيت على نار واحدة، نار الشوفينية والأصولية.

يتضح من قراءة الدراسة أن مؤلفها من أنصار التثاقف بين حضارات الشعوب، فهو ضد الهيمنة الثقافية، وضد دعاة الانغلاق والتشرنق، ويتحول إلى داعية من أجل تثاقف بناء بين شعوب المتوسط باعتباره يمثل مرجعية ثقافية كونية، طامحا فى أن يؤدى هذا التثاقف فى الفضاء المتوسطى إلى إنشاء مركز إقليمى جديد يرفد المجال الإقليمى الأوروبى، ويكون احتياطا إستراتيجيا له فى المنافسة الصعبة مع المركزية الأمريكية لقيادة مرحلة العولمة فى جميع المجالات.

إن الفكرة مغرية فى المتسوى النظرى، أى أن تصبح ثقافة شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط رافدا للثقافة الأوروبية فى مواجهة «مركزيات» أخرى، ولا ننسى هنا أن الهاجس المسيطر على الحوار المتوسطى هو هاجس إستراتيجى أمنى، وسياسى اقتصادى بالدرجة الأولى، ويتفطن إلى ذلك عندما يشير إلى أن النزعة المركزية الأوروبية تسعى أن تفرض على المتوسط أن يتحدث بلسان واحد: لسان أوروبا وحدها دون سواها، مما يضع كابحا حقيقيا أمام حركة فعل التثاقف فى المجال المتوسطى (ص 96).

يندد الكاتب فى أكثر من مناسبة بالأيديولوجية، ولكنه يقع فى فخها دون وعى، فيصبح يتحدث عن الغزو والاختراق، وعن الاغتصاب الثقافى، ويراه رديفا للاختراق الذى يجرى بالعنف المسلح بالتكنولوجيا، ويتحدث كذلك عن الدفاع الذى يتحول إلى ممانعة مقاتلة، ويصبح منطق الممانعة منطقا حربيا «إذ الثقافة كائن محارب قد تلجئه أوضاع المنافسة الصعبة إلى التوسل بالأدوات والوسائل والخطط نفسها التى تستعمل فى الحرب» وهكذا يتحول «صراع الحضارات» إلى حرب

ضروس تستعمل فيها جميع الوسائل، وهل نستغرب بعد هذا أن تستعمل غدا قوة رجعية أصولية أسلحة الدمار الشامل دفاعا عن الخصوصية الثقافية، ويذهب بعيدا فيخصص فقرة كاملة للحديث عن «الحرب والثقافة فى مشابهة لاتنتهى» كنا نحسب أن النعرة العرقية، أو الطائفية الدينية قد يؤديان إلى شن الحروب فأصبح الدفاع عن الهوية الثقافية قد يبرر الحرب لدى المنهزمين. يضع المؤلف نفسه فى الموقع الثالث، موقع التثاقف، وهو موقف الوسط بعيدا عن المنبهرين بثقافة الآخر من جهة، وعن أنصار الانغلاق والتشرنق من جهة ثانية، ولكننا نجده يبرر مقاومة التيار التراثوى الماضوى «للاغتصاب الثقافى» بكل الوسائل «حتى بالخرافة إذا ما كانت تستطيع هذه أن تزود توازنه الذاتى بأسباب التماسك»، إنه منطق تبريرى لموقف الفكر الأصولى من كونية الثقافة.

السؤال الواضح الذى ينبغى أن يطرح هو: هل العولمة الثقافية هى مرحلة تاريخية تنصهر فيها الثقافات المحلية والوطنية فى ثقافة كونية تفيد من الجوانب المضيئة فى قيم تلك الثقافات، وتعمل على نشرها، والتعريف بها عبر وسائلها المؤثرة، أم هى «غزو» واختراق يجب التصدى له بكل الوسائل، وإن بلغ الأمر حد العنف، كما تؤمن بذلك جميع النزعات الأصولية سواء كانت ذات طابع وطنى أو قومى شوفينى، أو ذات طابع عرقى أو دينى.

إن عملية التثاقف والانصهار فى الثقافة الكونية تتم ضمن صيرورة جدلية معقدة، ولكن الانصهار يمثل كسبا ثمينا للثقافات الوطنية من جهة، وللعولمة الثقافية من جهة أخرى، وينبغى ألا نخلط بين ما تقدمه العولمة الثقافية من مكاسب لتقدم البشرية وبين استغلالها من طرف القوى الدولية المهيمنة اليوم.

إننا لا ننكر أن للعولمة الثقافية جوانب سلبية بالنسبة لثقافات الشعوب المتخلفة اقتصاديا وتقنيا، ولكن مقاومة هذه الجوانب السلبية يجب أن تتم ضمن معركة داخلية تخوضها شعوب الأطراف، وبينها الشعوب العربية ضد الظلم، والاستبداد والرداءة السياسية والثقافية، ومن أجل الحريات العامة، والديمقراطية والإبداع، فكيف تستطيع أن تسهم فى عملية التثاقف العالمى، وتعبر عن خصوصيتها

الحضارية ضمن صيرورة العولمة الثقافية إذا كانت تئن تحت نير الاستبداد السياسى وما يفرزه بالضرورة من رداءة ثقافية .

المعركة الحقيقية التى ينبغى أن تسخر لها جهودها النخب السياسية والفكرية ، وجميع قوى المجتمع المدنى هى معركة داخلية من أجل الديمقراطية ، ومواجهة ظاهرة حرمان المواطن من حقوقه فى كثير من البلدان العربية ، أما التصدى «للاغتصاب الثقافى» بالشعارات الجوفاء فهى معارك وهمية خاسرة تلهى الشعوب عن معركتها الحقيقية .

النموذج الثالث:

«نقد العولمة» لجلال صادق العظم

يبدأ المفكر السورى جلال صادق العظم نصه متواضعا، فيعلن منذ اللحظة الأولى قائلا: «جئت لا لأمتدح العولمة، أو أهجوها، أو لأدفنها حية أو ميتة، بل لأفهمها.. المطلوب فى هذه اللحظة، على ما يبدو لى، هو فهم العالم وتفسيره بشكل أفضل، وربما قبل فوات الأوان» (12) ويشغل تحديد نمط الإنتاج الرأسمالى فى مرحلة العولمة حيزا بارزا فى الدراسة، ووفقا لتحليله لهذا النمط تصبح العولمة وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف هذا القرن تقريبا (يعنى القرن العشرين) إلى نقطة الانتقال «من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج، وإعادة الإنتاج نفسها، أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج، والرأسمالى الإنتاجى، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالى علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها فى كل مكان مناسب، وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلى ودوله» (ص 30)، وهو يعتبر مقولة سمير أمين «ما بعد الإمبريالية» فى مؤلفه «التطور اللامتكافئ»، أو مقولة الجابرى «مابعد الإستعمار» تعريفا لظاهرة العولمة سفسطة، وموقفا مكابرا بعيدا عن الجدية والواقعية «إن اعتبارات مشابهة تنطبق على نظرية التبعية، وفكرة المركز والأطراف كما عرفناهما فى الستينيات، وما بعدها » (ص 32)، ويذهب إلى أن العولمة هى نقل العملية الإنتاجية إلى الأطراف، مركزا على ظاهرة تسليع كل شىء، وخاصة على انتصار نمط معين من الإنتاج، ونقل العملية الإنتاجية من المركز إلى الأطراف، مشيدا بتجربة النمور الآسيوية، وأود فى هذا الصدد إبداء الملاحظتين التاليتين:

أ ـ أرى أن قضية التحول فى نمط الإنتاج الرأسمالى وخروجه من المركز إلى الأطراف تعد من أخطر الجوانب الاقتصادية لظاهرة العولمة، وأشدها تعقيدا، فهل يمكن الحديث اليوم عن نمط الإنتاج كما تحدث عنه ماركس، وماكس فيبر؟ وإذا برز نمط إنتاجى جديد، فما هى سماته؟ تمثل السمسرة، والمضاربة فى الأسواق المالية العالمية مظهرا بارزا من مظاهر العولمة الاقتصادية، وما يتصل بها

من تراكم رأسمالي على المستوى العالمى، فما هو نمط الإنتاج فى هذا المجال؟ سنعود إلى هذه الإشكالية فى نهاية هذا البحث.

ب ـ إننا لا نتفق مع الكاتب حين يؤكد أن الإنتاج الرأسمالى يعم العالم، وأصبح يشمل الأطراف، صحيح أن الإستراتيجية الجديدة لأممية رأس المال اقتضت تصدير رأس مالها الإنتاجى الصناعى إلى الأطراف، بل تضع فى بعض الحالات حدا لنشاطها فى المركز، وتحوله إلى الأطراف، وبذلك أنجزت عملية دمج كثير من أقطار العالم الثالث فى الدورة الاقتصادية المعولمة مع بقائها فى الهامش، ولكن قد برز بجانبها عالم جديد هو العالم الرابع، وسيبقى بسبب بنيته الاقتصادية الهزيلة من جهة، وانتشار الفوضى فيه مهمشا، وموردا للمواد الخام، وسوقا للرأسمالية الجديدة، كما كان العالم الثالث فى الستينيات، وهنالك سؤال آخر متصل بهذه المسألة، وهو: هل لنا معلومات كافية عن نتائج هذا الاستثمار الإنتاجى الصناعى المباشر فى الأطراف، وما هو النوع الجديد من الإنتاج، وهل له سمات تميزه عن دائرة الإنتاج فى المركز؟ وما هى القوى المستفيدة من هذا النوع من الاستثمار؟ إن الأحداث قد برهنت فى الأعوام الأخيرة أن تجربة النمور الآسيوية تجربة هشة، وتبقى الخيوط كلها بيد سدنة الليبرالية الجديدة فى المركز، وهو ما يعترف به الكاتب، محذرا من سوء الفهم، واتهامه بأنه يعتقد أن العولمة ورساميلها «راح تشيل الزير من البير» فى عالم الأطراف عموما لتصنع فيه تنمية حقيقية، وتخرجه من دائرة التخلف إلى عالم النور والتقدم (ص39)، فهنالك إستراتيجية هى التى تضبط المناطق، وتحدد البلدان والأولويات، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه قبل قليل أن مصلحة مصممى الخطة الجديدة تقتضى القيام بعملية فرز بلدان العالم الثالث فينضم بعضها إلى عالم الإنتاج الرأسمالى مع البقاء تحت وصاية المركز، وضمن شروطة وتتدحرج أخرى إلى عالم رابع جديد.

وأبادر إلى الإشارة فى هذا الصدد إلى آن علاقة المركز بالأطراف ليست ميكانيكية، كما تبدو لأول وهلة، فهى معقدة، تؤثر فيها ظروف وطنية، وإقليمية

ودولية مختلفة، فهنالك ـ إذن ـ علاقة جدلية بين العولمة والظروف الداخلية، فمن إيجابياتها أنها تساعد بلدان الهامش على تحقيق التنمية، إذا عرفت كيف تفيد من الظاهرة فأصلحت بنيتها الاقتصادية، وجددت بالخصوص نظامها السياسى كى تصبح قادرة على استيعاب مكتسبات العولمة.

لا شك أن توفر المناخ الملائم للاستثمار المباشر فى الإنتاج هو الشرط الأول الذى يضعه أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية، وهو يعنى بالدرجة الأولى المعطيات الاقتصادية من وفرة قوة العمل، والخبرات الفنية الجيدة، وبنية تحتية مشجعة، ونظام مصرفى متطور، وغيرها من المعطيات، ولكنه يعنى كذلك الجانب السياسى، أى العوامل الضامنة للاستقرار، والقادرة على احتواء الهزات قبل وقوعها، فقد استخلصت أهمية رأس المال الدروس من بلدان أمريكا اللاتينية، ومن إيران، والجزائر، وأخيرا من إندونيسيا، فليس من الصدفة أن تستعين فى تعاملها الاقتصادى مع بلدان الهامش بالخبراء فى شئون السياسة والأمن.

يختم جلال صادق العظم بحثه متسائلا: هل العولمة هى حقا، وبالفعل مملكة الضرورة، كما يظهر لنا الآن نحن أهل الأطراف، وفى معظم الأحيان؟ هل هى حقا القدر والمصير؟ ويجيب معبرا عن حيرته فيقول: «لا أعرف، كما وأعترف بأننى منقسم على نفسى بهذا الشأن. يبدو لى أحيانا أن الجواب هو بالإيجاب، ولكن فى أحيان أخرى يبدو لى أيضا أن الجواب الأقرب إلى الصواب هو أن العولمة هى مملكة الضرورة والقدر والمصير من مواقع المركز، ومواقع الممسكين بزمام الأمور فيه، وليس بالضرورة من مواقعنا نحن، وأن الجواب الفعلى على أرض الواقع يتوقف أيضا على ما نفعله نحن أهل الأطراف، على كل حال أترك السؤال مفتوحا، وكذلك الجواب» (ص42).

إننى أتفق معه فى نقده آراء سمير أمين فى كتابه «إمبراطورية الفوضى»، وتمسكه بالمقولة الكلاسيكية القائلة بأن «الرأسمالية كانت دوما نظاما عالميا»، وبالتالى فإن العولمة عنده لا تعنى أكثر من تكثيف وتسريع، وتشديد لعلاقات التبادل الدولية

المعروفة فقد أكدت فيما مر أن ظاهرة العولمة تختلف جذريا عن الظواهر التاريخية السابقة، وضمنها ظاهرة الرأسمالية الكلاسيكية، فالنظام العالمى الذى جسدته هذه الرأسمالية ليس هو العولمة ذاتها، فهى تلتقى معه - دون ريب - فى جوانب كثيرة، ولكنها تختلف عنه فى الوقت ذاته اختلافا كبيرا، وهو ما ينبغى أن يتعمق فيه الدارسون للظاهرة، ولكننى أختلف معه عندما يؤكد أن الصفة المميزة حقا للعولمة هى صفة اقتصادية قبل كل شىء وبامتياز، إننا نخطئ حين نهمل الجوانب الأخرى، وقد رأينا كيف تفطن سادة العولمة إلى ضرورة التنظير لها لتتحول مع الزمن إلى أيديولوجية متكاملة.

وقبل إنهاء هذه الملاحظات حول هذا النموذج الثالث أود لفت نظر القارئ إلى شجاعة المفكر السورى فى إعادة النظر فى المقولات الماركسية القديمة، وهو يعلن انتسابه إلى هذه المدرسة، وهى المراجعة التى جعلته يقف موقفا نقديا ومخالفا لمقولات المفكر الماركسى الآخر الاقتصادى المصرى سمير أمين.

النموذج الرابع

موقف إسماعيل صبرى عبد الله من ظاهرة الكوكبة

ينتسب المفكر المصرى المعروف إسماعيل صبرى عبد الله إلى نفس التيار الفكرى العربى الذى ينتمى إليه جلال صادق العظم، ويستعملان نفس المنهج التحليلى الجدلى فى دراسة الظاهرة، ولكن مجال اختصاصه الأكاديمى هو الاقتصاد السياسى الذى جمع فيه بين النظرية والممارسة، وتتجاوز الممارسة عالم الاقتصاد لتمس من قريب عالم السياسة، مركزا جهده التنظيرى منذ سنوات طويلة على قضايا التنمية فى بلدان العالم الثالث، فلا غرو - إذن - أن تقض عليه العولمة مضجعه، وتجعله ينكب على دراسة تأثيرها السلبى فى المجتمعات النامية بصفة عامة، وفى البلدان العربية بصفة أخص، وأنطلق فى مناقشة بعض آرائه من ثلاثة نصوص، يتمم بعضها بعضا (13)، مشيرا، بادئ بدء، إلى التقائه مع جلال العظم فى نقد السلفية الماركسية، إذ يقول: «وهذا الموقف السلفى (يعنى الموقف الماضوى) ليس محصورا فى حركات الإسلام السياسى، فهو موجود حتى بين من يصفون أنفسهم بأنهم ماركسيون، ويزعمون اليوم أن انهيار الاتحاد السوفيتى كان ثمرة مؤامرة أمريكية، وأن جورباتشوف عميل للمخابرات الأمريكية، وأن الثورة الحقيقية تكمن فى محاولة العودة إلى الأوضاع التى سادت طوال سبعين عاما، وأفرزت أعمالا باهرة، كما نجد بين من يسمون أنفسهم «ناصريين» الأمل فى عودة الأمور إلى ما كانت عليه فى الستينيات من هذا القرن» (حوار الشهر، ص 20 وما يليها).

وعندما نعود إلى محاولة فهمه لظاهرة العولمة، أو الكوكبة كما يصر على تسميتها نلمس استعماله المنهج التاريخى، مؤرخا لمراحل تطور الرأسمالية، مؤكدا مقولة ماركس: إن كل موجود متغير، ولا يبقى أى شيء على حاله إلى الأبد، وخصوصا إذا اعتمد هذا التغير على التكنولوجيا، وهى ثورية بطبيعتها، وهى الأس المتين لازدهار الرأسمالية بازدهار الصناعة، وقد مكنها ذلك من تصفية أنماط الإنتاج القديمة فى الغرب، وفرض هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالى،

ويصل فى نهاية هذه المراحل إلى الحديث عن المرحلة التى أطلق عليها «الرأسمالية الكوكبية»، وهى - فى رأيه - امتداد للمراحل السابقة، وليست ظاهرة من نوع جديد أثرت فيها المراحل السابقة، ولكنها تتميز بسمات لا علاقة لها بالماضى.

والمقصود بالكوكبة عنده «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية» (14)، وخلافا لما ذهب إليه المفكر السورى فى النموذج السابق فإن إسماعيل صبرى عبد الله يؤكد حذر الشركات الخمسمائة الكبرى الواردة فى قائمة فورشن من الاستثمار الإنتاجى، وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها فى عمليات المضاربة فى أسواق الصرف، وأسواق الأوراق المالية، مبرهنا على ذلك بأن إجمالى إيرادات القطاع المالى (بنوك وتأمين، ومؤسسات ادخار واستثمار...) يبلغ 22,5 بالمائة من إجمالى إيرادات الشركات المذكورة، فى الوقت الذى لا يتجاوز فيه نصيب التعدين، والمعادن، والمنتجات المعدنية من تلك الإيرادات 2,8 بالمائة.

وربط فى محاضرته عن «الخيارات الاقتصادية العربية»، بين العولمة والأوضاع العربية، رافضا المقولة الشائعة التى مؤداها أن «النظام العالمى الجديد» يملك وحده تحديد مصير كل أمة على هذا الكوكب، ذاهبا إلى أن «الأمة قادرة على أن تثبت وجودها، وترفع مستوى معيشتها إذا عبأت قدراتها، وشحذت إرادتها، وصممت، وثابرت، مستنجدا فى ذلك بالآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا ما بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١) (حوار الشهر، ص 14). إن هذا النوع من الخطاب يذكرنا بالخطب الحماسية لزعماء حركات التحرر الوطنى العربية فى العشرينيات والثلاثينيات، فهل هو صالح فى زمن العولمة؟

ومن يدرى لعلها ستبعث فى الجماهير المهمشة جذوة النضال، فنسمع خطبا حماسية من نوع معولم؟ يرد الباحث بقوة على دعاة الكوكبية التى تهدر القوة الذاتية للمجتمع، وتنفى أى دور فاعل للإرادة الوطنية، وأية قدرة لدى الجماهير

التى تعانى الفقر والجهل والمرض على التمرد، «وأنها تعفى الحكام من كل مسئولية، وتريح المثقفين من عناء البحث والتنقيب عن سبل التقدم ووسائله، وأشكال النضال فى سبيل بث ما يرون من أفكار نافعة» (حوار الشهر، ص 18).

إن الفكرة المحورية فى نص «الخيارات الاقتصادية العربية» هى دون ريب «التنمية المستقلة»، ولابد أن تكون تنمية عربية مستقلة وتكاملية، وقد نعت الباحث الاقتصادى طاهر كنعان النص المذكور بأنه «ماينفستو» للتنمية التكاملية الاقتصادية، وهى تقوم على دعامتين أساسيتين: السوق العربية الواحدة، والقاعدة القومية العلمية والتكنولوجية.

النموذج الخامس:

العولمة والهوية الثقافية فى نظر محمد العابد الجابرى

نجد ضمن الأسماء البارزة التى أسهمت فى ندوة «مركز دراسات الوحدة العربية» عن «العرب والعولمة» (بيروت، 1997) اسم المفكر المغربى محمد عابد الجابرى (15)، وعنوان بحثه «العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدى لممارسات العولمة فى المجال الثقافى»، ملخصا إياه فى عشر أطروحات، وهى بدورها خلاصة أبحاث أكثر تفصيلا (16)، وتكاد تنحصر الفكرة المحورية حول علاقة العولمة بالهوية الثقافية العربية، فلا نرى من أوجه العولمة المختلفة والمتنوعة إلا وجهها الثقافى، بل قل خطر «اختراقها الثقافى»، كما سنرى.

يركز المؤلف ـ إذن ـ على الجانب الثقافى فى إشكالية العولمة، متخذا من العولمة، والهوية الثقافية محورا أساسيا، ومعالجا الموضوع بأسلوب تقريرى فى عشر أطروحات، مؤكدا فى الأولى وجود ثقافات، وليست هنالك ثقافة عالمية واحدة، ومما يلفت النظر فى هذا الصدد نفى احتمال ظهور ثقافة واحدة فى يوم من الأيام. إن مثل هذا التأكيد كان مقبولا قبل نصف قرن، أما اليوم فجميع المؤشرات تبرهن على بروز معالم ثقافة كونية واحدة، ستكون فى مرحلة أولى ثقافة سائدة، ومهيمنة، ومتعايشة فى الوقت ذاته مع ثقافات شعوب أخرى تتباين قيمة وإشعاعا، ولكن دورها سيتضاءل مع مرور الزمن لفائدة الثقافة الكونية، وتتحول إلى عنصر من عناصر تاريخ هذا الشعب، أو ذاك.

يؤكد صاحب الدراسة فى الفقرة نفسها أن الثقافة تعبر فيما تعبر عنه عن نظرة أمة ما إلى الكون، والحياة، والموت، والإنسان ومهامه، وهو تأكيد منطقى فى المطلق، ولكنه غير تاريخى، فإذا أخذنا الثقافة العربية مثالا، فهل نظرتها إلى الكون والحياة والموت، وغيرها من قضايا الإنسان هى نفس النظرة التى عبرت عنها قبل قرن، أو قبل ألف سنة؟

فما المانع ــ إذن ــ أن تتغير مع مرور الزمن، وتغير وسائل الاتصال ينابيع الروافد ومجاريها لتصب فى نهر إنسانى معولم؟

أما فى الأطروحة الثالثة فإننا نلمس نظرة شوفينية تبعث على الاستغراب، بل قل على الفزع، إذ يذهب الكاتب إلى أن الهوية لا تغدو ممتلئة، قادرة على نشدان العالمية، على الأخذ والعطاء إلا إذا تجسدت مرجعيتها فى كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر: الوطن والأمة والدولة، قائلا فى هذا الصدد: «وإذن، فكل مس بالوطن، أو بالأمة، أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضا، كل مس بالهوية الثقافية هو مس فى الوقت نفسه بالوطن والأمة، وتجسيدهما التاريخى: الدولة» (ص 299).

إن هذه المقولة قد تتحول فى ظل نظام استبدادى إلى أيديولوجية فاشية. إنه من الغريب أن نقرأ مثل هذا الكلام فى وقت تجاوز فيه التقدم البشرى الهويات الثقافية الضيقة، وبرزت فيه سمات ثقافة كونية ستنصهر فيها على المدى المتوسط، أو البعيد الثقافات المحلية، فمن المعروف أن اللغة دعامة صلبة فى بناء الهوية الثقافية، وقد تصدع هذا البناء فى كثير من المجتمعات لأن اللغة اندثرت وماتت.

إذ قبلنا المقولة المذكورة القائلة: إن المس بالهوية الثقافية هو مس بالوطن، والأمة، والدولة فإن نقد أى مقوم من مقوماتها، أو محاولة تجاوز مقولاتها المتهافتة يصبح تهمة يعاقب عليها القانون عقابه كل من يحاول نقد الدولة، وبخاصة فى نظم سياسية أصبحت تزعم أنها الدولة بعينها، وأى نقد لنظام سياسى قائم وعابر هو نقد للدولة، ومس بالوطن، وبالأمة!!

يخلط الكاتب فى الأطروحة الرابعة بين العولمة كظاهرة إيجابية تمثل مرحلة جديدة من مراحل تقدم المجتمع البشرى رغم ما تشكو منه من هنات، وبين استغلالها من قوى كبرى تسعى إلى فرض سياستها، وإحكام هيمنتها على العالم، وهكذا استعمل فى هذه الأطروحة شعار «أمركة العالم». إنه من المعروف أن القوى الكبرى تحاول الإفادة من الظواهر التاريخية الإيجابية مثل ظهور النظام الرأسمالى، وما رافقه من اكتشافات جغرافية، وغزو للبحار بعد تطور صناعة السفن، وتقدم علم الفلك، وأفادت الدول الرأسمالية الناشئة من هذه الظاهرة التاريخية الجديدة لفرض نظام عالمى جديد يومئذ على الشعوب الضعيفة: النظام الاستعمارى.

وتحول هاجس الخوف من الهيمنة الأمريكية عبر بوابة العولمة إلى الحديث عن «الاختراق الثقافى»، وعن «ثقافة الاختراق» فى الأطروحة الخامسة لتصبح العولمة طموحا، بل «إدارة لاختراق الآخر، وسلب خصوصيته، وبالتالى نفيه من العالم» (ص 301)، مدعيا أن «الاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الأيديولوجى، والحلول محله». الصراع الأيديولوجى لم يختف، بل اتخذ أساليب جديدة، ولا يمكن أن يمحى الصراع الأيديولوجى فى مجتمع طبقى، بل قل فى مجتمع اتسعت فيه الهوة بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

ويطرح نفسه فى هذا الصدد السؤال التالى: ما هو الفرق بين مقولة «الاختراق الثقافى»، ومقولة «الغزو الثقافى» التى راجت فى أدبيات الفكر العربى قبل عقدين من الزمن؟ ويؤكد صاحب الدراسة أن «ثقافة الاختراق» (ويعنى بها ثقافة إشهارية وإعلامية سمعية بصرية. . .) تقدمها العولمة بديلا من الصراع الأيديولوجى، وقد أبرزنا أن الصراع الأيديولوجى لم ينته، وهو يناقض نفسه بعد سطور قليلة عندما يقول: «ولا يعنى حلول الاختراق الثقافى محل الصراع الأيديولوجى موت الأيديولوجيا، كما يريد المبشرون بالعولمة إيهام الناس. . . كلا إن الاختراق الثقافى، بالعكس من ذلك، محمل بأيديولوجيا معينة هى أيديولوجيا الاختراق، وهى تختلف عن الأيديولوجيات المتصارعة كالرأسمالية والاشتراكية. .» (ص302). إن مفهوم أيديولوجيا الاختراق لا معنى له، ولايصمد أمام النقد العقلانى، فمن المعروف أن الليبرالية الجديدة المتطرفة تمثل النواة الصلبة فى أيديولوجية العولمة، ولا ننكر ظاهرة الاختراق الثقافى، ولكنها نتيجة طبيعية لمظهر أساسى من مظاهر العولمة، ألا وهو الثورة الاتصالية، وليس صحيحا أن أيديولوجية الاختراق تقوم على نشر جملة من الأوهام وتكريسها، منها «الاعتقاد فى غياب الصراع الاجتماعى»، بل إننى أميل إلى الاعتقاد أن العولمة قد أسهمت بوسائلها الجديدة فى تجاوز الصراع الاجتماعى حدوده الوطنية التقليدية ليشمل أقاليم جغرافية شاسعة، وهكذا بدأت تظهر هياكل لتنسيق النضال النقابى، وبرامج أحزاب الخضر فى بلدان الاتحاد الأوروبى، وظهر المرصد الدولى لمقاومة الجوانب السلبية لظاهرة العولمة فهذا من إيجابياتها.

صحيح أن العولمة ستفضى إلى تقليص سلطة الدولة، وستساعد شعور الانتماء السابق لمفهوم الدولة والأمة على الطفو فوق السطح فى المجتمعات النامية فتطل علينا برأسها هويات محلية ضيقة ذات طابع شوفينى مثل هوية القبيلة، والطائفة، ويئول الأمر فى خاتمة المطاف إلى تشظ، فتقاتل إثنى، أو طائفى كما هو الحال فى بعض الدول العربية والإفريقية، لكن المسئول عن ذلك هو فشل الدولة الوطنية وليست العولمة، بل بالعكس فإن العولمة تسهم اليوم بوسائلها العصرية فى إماطة اللثام عن نقائص هذه الدولة، وتحولها من دولة وطنية إلى دولة أمنية.

ويعود الكاتب إلى الحديث عن الاختراق الثقافى، وثقافة الاختراق، معلنا أن العولمة ستكرس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية العربية، هوية تمثل تيار «الجمود على التقليد»وأخرى تجسم «الاختراق الثقافى». إننى أعتقد عكس ذلك فالعولمة ستساعد على التخفيف من حدة الانشطار، وتؤدى مع مرور الزمن إلى تقلص الهوية المحافظة لفائدة هوية ثقافية جديدة أكثر انسجاما مع الثقافة الكونية، وهى ثقافة إنسانية عامة تعد كسبا جديدا لتقدم المجتمع البشرى، وليست مرتدية جلباب ثقافة الاختراق، كما يذهب إلى ذلك صاحب النص.

جاء الحديث فى الأطروحة التاسعة عن تيارين بارزين عرفتهما الثقافة العربية منذ قرن ونصف قرن: تيار الانغلاق، وتيار «الاغتراب»، كما يسميه، رافضا موقف أنصار التيارين، ومؤكدا أن تجديد الثقافة، أية ثقافة لايمكن أن يتم إلا من داخلها «بإعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها. . .» (ص 307).

إن التجديد من الداخل أمر ذو شأن وضرورى، ولكن التفاعل مع عوامل التقدم الخارجية أشد إلحاحا، ولا تجديد بدونه. إن الحداثة التى نطالب بممارستها والإفادة منها هى الحداثة الكونية، أما التعلق بحداثة خاصة بنا فهو وهم من الأوهام، ويصب أنصاره الماء فى رافد التيار الانغلاقى.

المهم -- إذن - هو الإفادة من مكاسب الحداثة، وهى مكاسب بشرية، ونجد ضمنها مكاسب العولمة، وما رافقها من وسائل ناجعة لتحقيق مشروعات التحديث،

وهو أمر يقر به الكاتب فى أطروحته الأخيرة ويقول ختاما : «إن أوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة، وتتحدث عن «الهوية الأوروبية» تعزيزا لسيرها الجدى على طريق تشييد الوحدة بين شعوبها وأقطارها . . . » (ص308) .

لا علاقة البتة - فى نظرنا - بين هذا الخطاب الأوروبى وبين الخطاب العربى عن الهوية، والخصوصية الثقافية، فالهوية الثقافية الغربية تكاد تكون واحدة فى أوروبا، وفى الولايات المتحدة الأمريكية، وما يبرز من صراع، فهو من أجل الهيمنة، وتزعم مرحلة العولمة، وليست له علاقة بالهوية الثقافية، فالهوية الأوروبية فى مواجهة قيادة الولايات المتحدة لعصر العولمة هى هوية سياسية بالدرجة الأولى .

النموذج السادس:

حسن حنفي: العولمة من وجهة نظر إسلامية.

يختلف هذا النموذج عن النماذج السابقة في محتواه، ولغة خطابه، ويلفت النظر لما يتمتع به صاحبه الأستاذ حسن حنفي من شهرة ضمن النخبة المفكرة العربية من جهة، ولغرابة مقاربته لظاهرة العولمة من جهة أخرى (17).

يفتتح الأستاذ حنفي دراسته بالتساؤل التالي:

لماذا لا تكون هنالك عولمة من وجهة نظر إسلامية؟ ويضيف في فقرة أخرى « وبما أن هذا هو زمن الصحوة الإسلامية، فلا بد أن لها رأيا في العولمة، وفي باقي أساطير العصر مثل نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والمجتمع المدني، والجنسوية، وحقوق الإنسان حتى تكون أكثر جذبا للمثقفين، وليس فقط للعامة والعاطلين» (ص 14)، ويقول في دراسة أخرى: «وكما انتقلت الروح من الشرق إلى الغرب عبر آلاف السنين، فقد تعود الروح من الغرب إلى الشرق من جديد في المستقبل القريب، أو البعيد ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾، (18). إن المفاهيم الكونية الجديدة التي تحاول اليوم قوى التقدم في المجتمع العربي الإسلامي غرسها ورعايتها، والعمل على نشرها مثل المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة تصبح لدى حسن حنفي أشبه بالسوط على ظهر من لا يدخل بيت الطاعة في نظام العالم الجديد (ص 33)، وتتحول مكاسب المجتمع البشري في بداية تبلور ثقافة عالمية توحد بين البشر، وتقرب الشقة بينهم، مهما اختلفت أجناسهم، ومعتقداتهم، ورؤاهم إلى أساطير الثقافة العالمية، والوعي الكوني، والكوكبة، والعولمة!! وتصبح الفروق بين الخصوصية الحضارية للشعوب، وثقافة العولمة صراعًا على السلطة في المجتمع العربي الإسلامي بين فريقين متخاصمين: السلفية والعلمانية، ويبلغ الخلط مداه البعيد عندما تمحي الفروق الجذرية العميقة بين خطابين متناقضين: خطاب إسلاموي تعبوي، وخطاب فلسفة التنوير، «ولا فرق بين أن يتم تحرير الأرض باسم الخصوصية، والجهاد في سبيل الله، والإذن بقتال المظلومين للظالمين، وبين أن يتم دفاعًا عن الحريات العامة للأفراد والشعوب، كما هو الحال في فلسفة التنوير» (العولمة والهوية ص 38).

ونعود إلى التساؤل الذى طرحه فى مطلع دراسته لنؤكد ضرورة التمييز بين أن يكون لتيار فكرى ليبرالى، أو إسلامى، أو ماركسى موقف معين من الظاهرة وبين أن ننظر إليها من وجهة نظر إسلامية.

والعولمة التى نعيشها اليوم هى عنده ظاهرة قديمة قدم التاريخ، فهى شبيهة بحضارة كنعان، وحضارة ما بين النهرين! ومرت بمراحل إلى أن وصلت إلى عهد عودة الاستعمار الاقتصادى من جديد، فهى بالتالى استعمار جديد، وركائزها «مجموعة من الأساطير والأوهام أقرب إلى الدعاية منها إلى الحقائق» (19)، ونصل إلى الطامة الكبرى عندما يقرر حسن حنفى «أن المثل الليبرالية مثل الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والمجتمع المدنى مثل مشتركة بين جميع الثقافات لا عموم فيها ولا خصوص، وهى كلها براقة، ولكنها أقرب إلى أساطير الأولين، كل منها كلمة حق يراد بها باطل، تبطن غير ما تظهر، وتخفى غير ما تعلن» (ص22).

إنه من الغريب ألا يدرك هؤلاء أن ظاهرة العولمة ظاهرة تاريخية كونية جديدة ذات أبعاد متعددة ومختلفة، وليس لها علاقة بالأديان، والقوميات، والأجناس، فبالرغم من أن العولمة قد نشأت، وتطورت فى بداية الأمر فى المجتمع الغربى، ثم انتشرت عالميا بفضل وسائل الاتصال الحديثة، فلاعلاقة لها بالمسيحية، وهو الدين السائد فى الغرب، وهم يخلطون كذلك بين ما تتجلى به الظاهرة اقتصاديا، واتصاليا، وثقافيا على المستوى العالمى، وبين محاولة الغرب استغلالها، والإفادة منها لتحقيق أهدافه، فتتحول فى نظرهم إلى «غطاء نظرى جديد لأحد أشكال الهيمنة القديمة» (ص 15).

وتزداد دهشتنا، ونحن نقرأ هذا الكلام، وما ينطوى عليه من خلط، عندما نتذكر أنه صادر عن كاتب شغل نفسه عقودا من الزمن بالفلسفة، كيف تصبح قيم مثل الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة أساطير لأنها ليبرالية، وهى قيم إنسانية ذات طابع كونى لم توهب للشعوب، بل افتكتها نتيجة نضال طويل ومرير ضد الرجعية والاستبداد فى شتى العصور.

يكتب تحت عنوان: «كيفية مقاومة العولمة» ليذكر من بينها الإرادة الوطنية المستقلة للشعوب، والتمسك بنتائج الاستقلال السياسى، متخذا من إيران والصين نموذجين، غافلا عن أن الصين رغم حجمها، وسوقها الشاسعة قد دخلت العولمة من بابها الكبير بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأدركت أنها ستبقى مهمشة، ومتخلفة تكنولوجيا إذا لم تقرع باب العولمة بقوة، أما إيران فهى تقدم نموذجا سيئا لا يحتذى به، فهى غارقة فى مشاكل معقدة، ولولا قوتها النفطية لسقطت الجمهورية الإسلامية منذ زمان، أو تحولت إلى مستنقع أفغانى آخر، وقد تفطن التيار الإصلاحى إلى هذا الخطر، فبدأ محاولات التغيير والإصلاح، ولكن الصخرة التى ترتطم بها هذه المحاولات هى طبيعة السلطة العليا القائمة، إذْ إنها تستمد شرعيتها من السماء، وليس من الأرض، ومن إرادة الشعب الإيرانى، فقرارات المرشد الأعلى غير قابلة للمراجعة والنقاش.

«ومن وسائل مقاومة العولمة بعث قطب ثان فى مقابلة القطب الأوحد لتبرز منافسة بين أقطاب متعددة، منها القطب الإسلامى الذى تكشف عنه الصحوة الإسلامية، والمقاومة فى جنوب لبنان وفلسطين، والجمهوريات الإسلامية فى أواسط آسيا.. ومنها القطب الآسيوى، الجامعة الشرقية التى نادى بها الأفغانى» (ص 29) (20).

إن حركات المقاومة الوطنية من أجل تحرير الأرض تستحق كل الدعم، وتدعو إلى الفخر والاعتزاز، لكن من أضغاث الأحلام أن نتصور أنها تستطيع اليوم أن تتحول إلى قطب عولمى! وما هى هذه الصحوة الإسلامية التى ستؤلف بدورها قطبا بعد أن انكشفت النوايا، وكشف الواقع المرير عن المآسى اليومية التى تعيشها كثير من البلدان التى تعلو فيها أصوات تدعى أنها تحمل لواء «الصحوة الإسلامية»، وما غاية قادتها إلا الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن، ومهما بلغت معاناة الشعوب، فأى قطب عولمى هو الذى سيخرج على العالم من عباءة التطرف والاستبداد بعنوان «الصحوة الإسلامية»؟

ويرى الكاتب أنه «يمكن مقاومة العولمة عن طريق الثقافة العربية، الرصيد الأول للمقاومة العربية، ولبقاء العرب فى التاريخ» (ص 33).

لا أدرى : كيف تستطيع الثقافة العربية أن تقاوم ظاهرة كونية معقدة مثل العولمة، من أبرز سماتها أممية رأس المال، والشركات المتعددة الجنسية، والعابرة للقارات والحدود، وشبكة الاتصال التى غزت جميع أنحاء العالم، واقتحمت على الناس بيوتهم، فماذا يمكن أن تفعل الثقافة العربية، وبخاصة فى عصر الرداءة، عصر السطحية وثقافة الدولة ، والفكر الغيبى الأسطورى، عصر الإلهاء باسم الثقافة .

نعم الثقافة العربية هى خشبة النجاة لإبراز الخصوصية الحضارية للشعوب العربية إذا عرفنا كيف نبرز سمات هذ الخصوصية، بعد أن نقوم بغربلة الثقافة العربية بعثا للجوانب المضيئة فى مسيرتها الطويلة، وصقلا لقيمها الإنسانية الكونية، وهى غير قادرة على أداء هذه الرسالة النبيلة إلا إذا التحمت بثقافة العولمة، وأفادت من وسائلها الحديثة . لماذا لا نتحدث عن التعاون، وعن خصب عملية التأثر والتأثير، ونتحدث عن المقاومة، وكأننا فى مواجهة عسكرية؟ (21) مواجهة عسكرية مع ماذا؟ مع ظاهرة نعيشها يوميا، وأصبحت جزءاً من حياتنا، وتنعم جميع الشعوب بثمارها فى المجال الطبى، والتكنولوجى، والمعرفى .

قاومت شعوب العالم الثالث بالأمس الاستعمار القديم، وقد تمثل فى الاستيطان، واحتلال الأرض، وآليات القمع للنظم الاستعمارية، وقاومت الاستعمار الجديد المتمثل فى القواعد العسكرية الأجنبية، وأحلاف الدفاع المشترك، والتخطيط للانقلابات العسكرية لفرض نظم تابعة، ومعادية لشعوبها، أما اليوم فماذا سنقاوم؟ نقاوم انسياب رءوس الأموال، وفرص الاستثمار، نقاوم الأقمار الصناعية، وقد أضحت تمطر جميع أصقاع المعمورة بمئات البرامج الفضائية، وما يرتبط بها من شبكة الإنترنت العنكبوتية، ماذا نقاوم؟ نقاوم تكنولوجيا الغرب، وبضاعته، ومكاسب الحداثة فى الذود عن القيم الإنسانية النبيلة مثل الحرية، والديمقراطية، وحقوق الانسان، وقد حولتها العولمة إلى قيم كونية، وقد أصبح دفاع مؤسسات المجتمع المدنى الغربية عنها يمثل أمل النجاة لكثير من شعوب بلدان الجنوب التى تئن تحت نير الظلم والاستبداد .

وتحدث بعد ذلك عن الثقافة العربية فى مواجهة العولمة، مذكرا بتاريخ الحضارات

القديمة عندما أصبحت تمثل المركز لتؤثر فيما حولها من أطراف مثل الحضارة الصينية، أو الهندية، أو اليونانية، ثم العربية الإسلامية، وبعدها الحضارة الغربية.

إن انتقال الحضارة عبر العصور من مركز جغرافى إلى مركز آخر جديد، وما يرتبط بذلك من تحول فى عملية التأثر والتأثير بين المركز والأطراف ظاهرة تاريخية معروفة فى التأريخ للحضارات القديمة، ولكن الحضارات القديمة تختلف اختلافا جوهريا عن حضارة عصر العولمة، فقد كان تأثير الحضارات القديمة منحصرا فى مركز جغرافى معين أثر فى المناطق الجغرافية المتاخمة له، وجاء تأثير الحضارة العربية الإسلامية أبعد مدى لما تميز بها مركزها الحضارى، إذ إنه احتل قلب الدورة الاقتصادية العالمية يومئذ (22)، ولكن تأثير الحضارات القديمة لم يتجاوز منطقة جغرافية معينة مهما اتسعت، أما حضارة العولمة فقد عم تأثيرها الكرة الأرضية كلها نتيجة سمتها الأساسية: الثورة الاتصالية، وأثر ذلك بالتالى فى طبيعة العلاقة بين المركز، وهو الغَربْ اليوم، وبين الأطراف، ولابد من الإشارة فى هذا الصدد إلى مسألة أخرى جوهرية كان لها أثر خطير الشأن فى علاقة المركز بالأطراف فى تاريخ جميع الحضارات بالأمس واليوم، ألا وهى علاقة الغالب بالمغلوب، فقد كانت تمثل القوة الغالبة أيام ازدهار مركز حضارة ما، وهى علاقة لا ننكر وجودها فى عصر حضارة العولمة، أى بين الغرب حامل مشعل العولمة والأطراف، ولكنّها أصبحت من نوع جديد لا أثر للعامل الجغرافى فيها، فقد أصبحنا نجد اليوم فئات اجتماعية فى أقصى الأطراف تتحد مصالحها مع سدنة العولمة، وتشعر بأن الروابط التى تربطها بهم أقوى متانة من فئات اجتماعية أخرى تجاورها جغرافيا، فالعولمة قد رسخت فكرة واحات التحديث فى المجتمعات النامية، عامة، والمجتمع العربى بصفة خاصة (23)، ومن هنا جاء الخطأ المنهجى فى المقارنة بين الحضارات القديمة، وبين حضارة العولمة، ولهذا أكدت أكثر من مرة أن العولمة ظاهرة كونية جديدة تختلف جوهريا عن الحضارات السابقة.

ويتحدث الكاتب فى الفقرة الأخيرة من الدراسة عن «دفاع الثقافة العربية ضد خطر العولمة»، ينبغى أن يبدأ ذلك من وجهة نظره بإعادة بناء الموروث القديم المكون

الرئيسى للثقافة الوطنية، وهو غير مدرك أنه لا يمكن إعادة بناد الموروث القديم، وأقصى ما نستطيع فعله بالنسبة للتراث هو الإفادة من الجوانب المضيئة التقدمية فى هذا التراث للاستعانة بها فى إبراز الخصوصية الثقافية من جهة، ومحاولة الإسهام فى ثقافة العولمة من جهة أخرى.

إن المجتمعات المتخلفة غير قادرة على إعادة بناء موروثها القديم، فهى تتشبث غالبا بصفحاته الرديئة بحجة الدفاع عن الهوية، ولا بد أن نعترف بأن الغث أكثر من السمين فى هذا الموروث. استطاع الغرب إعادة بناء موروثه الثقافى لأنه كان أيام المراجعة فى حالة قوة وتقدم، فبعث من هذا الموروث ما استعان به، ثم احتفظ بالباقى فى المتاحف والمكتبات، وتحول إلى موضوعات للدرس، والبحث التاريخى، وفقد تأثيره فى الحياة اليومية للناس، أما موروثنا فما يزال حيا يؤثر فى الحياة اليومية للناس، وتأثيره السلبى يفوق بكثير تأثيره الإيجابى.

ومن المعروف أن الغرب بعد درس موروثه الثقافى، وما تأثر به فى العصر الوسيط من المدارس الفكرية فى ثقافة الشعوب الأخرى مثل المدرسة الرشدية فى بداية نهضته شرع فى مرحلة التوسع الرأسمالى فى دراسة موروث الشعوب الأخرى، وفى مقدمتها الشعوب الشرقية، فقد تزامنت ظاهرة الاستشراق ـ إذن ـ مع مرحلة توسع الرأسمالية الأوروبية، وبداية مخططها الاستعمارى، أما ما يبشر به الأستاذ حنفى فى كتابه «مقدمة فى علم الاستغراب» (24) لدارسة الغرب لتحرير الأنا من عقدة الخوف منه، والانبهار به، فهو أمر نظرى يندرج ضمن خطابه التعبوى المسيس، فالمجتمعات العربية الإسلامية عاجزة عن دراسة مشاكلها نتيجة التخلف، ولا مناص لنا من الاعتراف بحقيقة مرة، وهى أن الدراسات الجدية عن قضايا المجتمع العربى الإسلامى ما تزال تصدر حتى اليوم فى الغرب، وجل ما يصدر فى العالم العربى عن المجتمع الغربى ضعيف، ويكاد يكون تلخيصا للدراسات الغربية، وهو فى بعض الحالات تلخيص مشوه ومبتور.

ويقع المؤلف فى نهاية الدراسة فى خلط خطير وخطر فى آن واحد، فقد كتب يقول: «ولا فرق بين أن يتم تحرير الأرض باسم الخصوصية، والجهاد فى سبيل الله،

والإذن بقـتـال المظلومـين للظالمين، وبين أن يتم دفـاعًـا عن الحـريات العـامـة للأفراد، والشعوب، كما هو الحال فى فلسفة التنوير. ولاخلاف بين أن يتم تحرير المواطن بإعلان الشهادة، الشهادة على العصر بأن الله أكبر على كل من طغى وتجبر، والله أكبر قاصم الجبارين، كما يحاول أنصار الخصوصية، وبين أن يتم ذلك باسم حقوق الإنسان، كما يدعى أنصار الثقافة العالمية. ولا ضير أن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية باسم الزكاة والتكافل الاجتماعى، وحق السائل والمحروم والفقراء فى أموال الأغنياء والمترفين، والاستخلاف، والشركة، وبين أن يتم ذلك باسم الاشتراكية، أو الماركسية، أو النزعة الإنسانية» (25).

إن البون شاسع، والفرق كبير. إن تحرير الأرض، والانتصار على الظالمين، ورفع شعار تحقيق العدالة قضايا مهمة تبعث شعور الاعتزاز والنشوة، ولكن الأهم من ذلك ماذا سيحصل بعد ذلك؟ وهنا تبرز التجارب العملية الملموسة، فما حدث فى إيران التى يقدمها الكاتب نموذجا يتحذى بعد سقوط نظام استبدادى ظالم، لا يدعو إلى التفاؤل، فقد خلفه نظام أشد عنتًا وتعسفًا، محاولا تبرير ذلك باسم الدفاع عن الإسلام، والإسلام براء من جميع أساليب الطغيان والعسف، والمثال الثانى فى هذا الصدد أفغانستان، فقد أسهمت الحركة الإسلامية فى انهيار نظام استبدادى محلى، وطرد الجيش السوفيتى، وقد احتل البلاد للدفاع عن نظام تابع، ولكن ما هى طبيعة النظام الذى فرض نفسه على الشعب الأفغانى بقوة السلاح، زاعما أنه جاء ذودا عن الهوية الإسلامية للبلاد؟

إنه نظام أشد وطأة على السكان، مبررا سياسته الاستبدادية بمقولات إسلامية.

إن الفرق واضح بين تحرير الأرض والمواطن بقيادة حركات تدعى أنها تستمد شرعيتها من السماء، وحركات سياسية وطنية تؤمن بحريات المواطن، وبحقوق الإنسان، وأن الشعب وحده له حق تحديد طبيعة السلطة التى تسير شئونه، فالخلاف ليس فى اللفظ بين الخطابين: «خطاب الخصوصية، وخطاب العولمة، هذا يستعمل ألفاظ القدماء، وذاك يستعمل ألفاظ المحدثين»، كما يذهب إلى ذلك حسن حنفى (26).

يضم المرجع الذى اعتمدناه فى تقديم هذا النموذج، ونقده تعقيبا مطولاً للأستاذ حنفى على الدراسة الثانية لصادق جلال العظم بعنوان «ما هى العولمة؟» (27) (- 61 208)، وسمى هذا التعقيب «من مثقف وطنى إلى مثقف غربى، حوار مع صادق جلال العظم»، واصفا الحوار بأنه حوار بين الإسلام الوطنى الذى يمثله، وبين الماركسية الغربية التى يمثلها العظم، الإسلام الوطنى يعتز بالثقافة الوطنية، وبالاستقلال الوطنى، وبالدولة الوطنية، وبالهوية الوطنية، والثانى يعتز بالثقافة الغربية، وبآخر ما أنتج الغرب من مفاهيم مثل العولمة.

إن نضال المثقفين العرب منذ عصر النهضة حتى اليوم من أجل غرس مفاهيم المجتمع المدنى، ورسالة الجمعيات الأهلية فى تطور المجتمع، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة هو فى نظره ترديد للمفاهيم الغربية، وهى «كلمات حق يراد بها باطل»، بناء على هذا المنطق فإن المفاهيم الحديثة التى حاول رواد الحركات الإصلاحية فى المجتمع العربى الإسلامى فى القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين إرساء أسسها مثل الحريات السياسية، وحرية التعبير والنشر، والدستور، والمجالس النيابية هى كلمات حق أريد بها باطل يومئذ، ويتحول الطهطاوى، وخير الدين التونسى، والشيخ محمد عبده، وقاسم أمين، والكواكبى إلى دعاة لنشر المفاهيم الغربية!

ويؤكد فى المجال الثقافى «أن الثقافة العالمية أسطورة لا وجود لها، والنخبة لا تكون إلا وطنية تعبر عن رؤية حضارتها الخاصة، ولا توجد نخبة عالمية إلا نخبة الارتزاق» (ص 233)، ويتهم فى السياق نفسه صادق جلال العظم بأنه باحث غربى، وليس باحثا عربيا، إذ يقول: «وبالتالى تصبح العولمة ظاهرة غربية دون تحديد موقف العرب من العولمة، أو العولمة، كما يراها العرب وكأن المفكر باحث غربى يدرس الموضوع من داخل المركز، وليس من الأطراف» (ص237)، ويتهمه بأنه ينظر إلى الأطراف من منظور المركز، وليس من منظور الأطراف، فالعولمة امتداد للظاهرة من المركز إلى الأطراف، وكأنه لا توجد رؤية للعولمة من الأطراف إلى المركز (28)، ثم يضيف قائلا «فالباحث غربى يكتب

لقراء غربيين باللغة العربية، أو يكتب للقراء العرب بلغة عربية مترجمة عن الغرب» (29)، بل يبلغ الغلو بالأستاذ حنفى فيطعن فى وطنية صادق العظم، يقول: «وكأن الباحث لا وطن له، وكأنه يعيش فى الغرب وطنا حقيقيا له بدلا من وطنه الأول، ومن ثَمَّ غابت خصوصية الخطاب العربى، واختفى النبض العربى، والتاريخ العربى، والهم العربى» (30)، وقد لمحت قبل قليل إلى أن هذه التهمة يمكن أن توجه إلى رواد النهضة العربية، وبينهم من يصنف عادة ضمن المدرسة السلفية المستنيرة، لأنهم تحدثوا عن الحداثة الغربية، وبشروا بكثير من قيمها فى عقر ديارهم (31).

ويصاب قارئ النص بالدهشة عندما يقرأ الفقرة التالية: «إن إمكانيات العالم العربى المادية والمعنوية، وثرواته المادية والبشرية لقادرة على أن تقابل العولمة الغربية والمركزية الأوروبية بعولمة شرقية ومركزية عربية إسلامية» (ص 241)!

يبرهن هذا الخطاب على خلط غريب فى فهم ظاهرة العولمة، فالقضية ليست قضية إمكانيات مادية وبشرية، بل قضية تخلف وتقدم، فالعولمة هى آخر ما قدمته الحداثة الغربية، البنت الشرعية لعصر الأنوار من ثمار للإنسانية جمعاء، وتفصل مركز هذه الحداثة عن العالم العربى الإسلامى هوة سحيقة تمثلها قرون من الجمود والتخلف.

إن مثل هذا الخطاب العاطفى يقيم الدليل مرة أخرى على أن كثيرا من السياسيين والمثقفين العرب غير مدركين لمدى تخلف المجتمع العربى الإسلامى، واتساع الشقة التى تفصله عن العالم المتقدم، وإذا لم يستطع الإفادة من الطابع الكونى لظاهرة العولمة فى جوانبها الإيجابية فإن هذه الهوة ستزداد اتساعا، وبالتالى يزداد تهميشا، وتتدحرج كثير من أقطاره لتصبح تصنف ضمن العالم الرابع الجديد على غرار كثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

أما الفقرة الأخيرة فى تعقيب المثقف الوطنى على المثقف الغربى فهى أقرب إلى الطرافة منها إلى الغرابة، فالماركسية عنده نوعان: صريحة ومقنعة، علنية وخفية، وكأنه يتحدث عن مرحلة الكتمان، ومرحلة الظهور فى تكتيك الفرقة الإباضية من

فرق الخوارج، فالماركسية الصريحة قد تؤدى إلى عكس ما تهدف إليه، والماركسية المقنعة قد تكون أكثر قدرة على إقناع الناس بالماركسية، ومن ثم يكون السؤال: أى من المتحاورين أكثر ماركسية من الآخر؟ (ولو كان الإسلام واردا كإطار مرجعى محاور لبرز سؤال آخر لايقل أهمية عن السؤال الأول، وعلى نمطه، ويبدو أن قطار المحاور الصديق يسير على قضيب واحد، أما قطارى فيسير على قضيبين، كما أن مساره فى اتجاه واحد، الذهاب دون الإياب، أما قطارى فيسير فى اتجاهين ذهابا وإيابا، كما أن عرباته كلها من الدرجة الأولى، أما عرباتى كلها فهى من الدرجة الثالثة «السبنسة») (32).

أصبح الماركسى القديم المؤمن بأممية الطبقة العاملة، والرافع شعار «يا عمال العالم اتحدوا» جالسا فى عربة الدرجة الأولى لقطار العولمة حاملا شعار «يا شركات العالم اتحدوا»، وهو قطار يحث السير على قضيب واحد، وفى اتجاه واحد لا إياب بعده، هو اتجاه العولمة، أما الأستاذ حنفى ذو الوجهين الماركسيين: الوجه العلنى، والوجه الخفى فهو يجلس فى عربة الدرجة الثالثة «السبنسة» بالتعبير المصرى من قطار العولمة الإسلامية، وهو قطار يتحرك فوق قضيبين، ويذهب ويئوب ليجد نفسه دون ريب فى نفس المكان، وما دامت العولمة الإسلامية هى نفسها ذات وجهين: علنى وخفى فقد يتعب الأستاذ حنفى فى عربة «السبنسة»، فيغير قناع وجهه، ويحاول الانتقال إلى عربة الدرجة الأولى فى قطار الكون المعولم، وسيتفطن عندئذ أنه قد فاته بمسافات شاسعة، وبقى واقفا فى محطة نمو تخلف المجتمع العربى الإسلامى، وأن العولمة من وجهة نظر إسلامية خطاب عاطفى تعبوى متحمس قد يصفق له السذج، ولكنه لا يسمن، ولا يغنى من جوع فى عالم الفعل المعولم.

وبعد أن نقرأ ثمانية وثمانين صفحة من مساهمة الأستاذ حنفى فى كتاب «ما العولمة؟» نخرج بعشرين نعتا لها، نذكر منها على سبيل المثال:

* العولمة مفهوم ذاع فى العقد الأخير للترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحرة. . .

* العولمة مفهوم برز لإحكام السيطرة على العالم باسمه ولصالح المركز ضد مصالح الأطراف. . .

* العولمة أسطورة من أساطير العصر مثل نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والمجتمع المدنى . . . إلخ .

* إن ركائز العولمة مجموعة من الأساطير والأوهام أقرب إلى الدعاية منها إلى الحقائق، وإلى الإعلام منه إلى البحث العلمى الرصين .

* العولمة مسألة صراع ومقاومة دفاعا عن الاستقلال ضد التبعية .

* العولمة ظاهرة، وظاهرة قديمة قدم التاريخ .

* العولمة ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية .

* العولمة هى الاسم الحركى للأمركة .

* العولمة جزء من جدل التاريخ .

* العولمة هى أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التى تعبر عن المركزية الأوروبية فى العصر الحديث .

* العولمة هى اتفاقية الجات والمنافسة والربح والعالم قرية واحدة والتبعية السياسية وتجاوز الدولة القومية ونشر القيم الاستهلاكية .

* العولمة مرحلة تطول أو تقصر حتى ينشأ القطب الثانى من مجموع دول آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية وفى قلبه العالم العربى الإسلامى(33) .

ملاحظات نقدية

بعد أن ناقشنا الأفكار المحورية الواردة فى نماذج من نصوص تعد من أبرز ما طرحه الفكر العربى المعاصر حول ظاهرة العولمة فى الأعوام الأخيرة نود إبداء الرأى حول القضايا التالية :

أولا: نعتقد أن الحديث عن العولمة الاقتصادية يقتضى بالضرورة بحث موضوع نمط الإنتاج، فهل فهم الظاهرة، واستشراف آثارها المستقبلية يتم من خلال تجلياتها فى الحياة اليومية :

تعدد الفضائيات التى تمطر العالم فى كل دقيقة بآلاف الصور، والاتصال المتعدد الوسائط، والمضاربة فى الأسواق المالية العالمية، بل قل فى صالات القمار، وطغيان ظاهرة المجتمع الاستهلاكى، وما يرافقه من مجتمع الفرجة، وهو الفهم السطحى للظاهرة فى المجتمعات المتخلفة بالخصوص، أم من خلال التعرف إلى كنه نمط الإنتاج فيها؟

إنه من المعروف أن النظرة التكنولوجية للظاهرة تؤكد بداية الانتقال الفعلى من مرحلة الرأسمالية الصناعية إلى مرحلة المابعد المجتمع الصناعى فى العلاقات الاقتصادية، وهذا يقتضى إعادة النظر فى أسس المقولات التقليدية مثل الأرض، والعمل، ورأس المال، والحدود، والسيادة الوطنية، ذلك أن المعرفة قد أصبحت أبرز سمة من سمات المجتمع الصناعى المعاصر، وكشفت العولمة الاقتصادية عن انتقال مركز فى مجال التطورات التكنولوجية من معالجة المادة والطاقة إلى معالجة المعلومات، وانتشر الاقتصاد الرمزى، فقد أصبح انتقال الملكيات الكبيرة،

والحقوق المالية يتم عبر ومضة كهربائية، أو نبضة إلكترونية، فلم تكد تتربع الإنترنت على عرش مجتمع المعرفة حتى بدأ الحديث عن عصر ما بعد الإنترنت، والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: ما هى سمات نمط الإنتاج فى هذا المجتمع، وما علاقتها بمفهوم نمط الإنتاج الذى نظرت له الماركسية منذ القرن التاسع عشر؟

إن جميع هذه الأسئلة الباقية بدون جواب واضح ودقيق تبرز مدى أهمية إعادة النظر فى الجهاز المصطلحى القديم، وفى مجموعة من المفاهيم مثل نمط الإنتاج الرأسمالى، المركز والأطراف، البورجوازية الوطنية، رأسمالية الأطراف، أو الرأسمالية الرثة.

وإذا حاولنا تنزيل هذه الإشكالية فى المجتمع العربى فإن الأمر يزداد تعقيدا، وذلك أننا نجد حتى اليوم تعايشا بين أنماط إنتاج مختلفة فى البلد الواحد: النمط الرأسمالى المستجيب لمواصفات المركز، والنمط ما قبل الرأسمالى، بل نجد فى بعض الأقطار أنماطًا تذكرنا بأسلوب الإنتاج فى الحضارات النهرية القديمة، أو فى المجتمع الرعوى، فما هو تأثير العولمة فى تغيير هذه الأنماط القديمة، وهل هى قادرة على الصمود فى وجه النمط الإنتاجى الجديد؟

إننا واعون بأن المهم هو النمط السائد للإنتاج، فقد عرفت المجتمعات الغربية فى مرحلة ما تعايشا بين أنماط متعددة، ولكن النمط السائد مثل القاطرة التى سحبت القطار، ونقلته من مرحلة تاريخية إلى أخرى، إن عدم بروز نمط إنتاج سائد مهما اختلفنا فى تسميته يمثل عائقا خطيرا أمام تقدم عدد من البلدان العربية.

ثانيا: من المقولات الجديدة المرتبطة بالعولمة سياسيا مقولة «الطريق الثالث»، وهى مقولة ذات طابع توفيقى، يعلن المبشرون بها أنهم يريدون الجمع بين حسنات الاشتراكية، وإيجابيات الرأسمالية، والتخلص من نقائصهما، وقد برز هذا التيار فى صفوف اليسار الديمقراطى الجديد ضمن الأحزاب الاشتراكية الأوروبية، وبعد أن أصبحت تحكم فى أكثر بلدان الاتحاد الأوروبى، محاولا كبح جماح الليبرالية الجديدة الوافدة من الولايات المتحدة، فقد اشتد الصراع بين التيارين بعد سقوط جدار برلين، وانهيار المعسكر الشرقى، فقد دار قبل ذلك بين الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات

المتحدة، والمعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى، وبعد سقوطه ارتفعت أصوات مبشرة بانتصار الليبرالية نهائيًا، بل قل بنهاية التاريخ، واتخذ أنصار الليبرالية المتطرفة من العولمة نصْلاً لاجتثاث البقية الباقية من تراث الفكر الاشتراكى الأوروبى، مطالبين المدارس الفكرية الأوروبية أن تتخلى عن تراثها التقدمى، وتتبنى رؤاهم حتى تستطيع القارة القديمة ولوج الكون المعولم الجديد من بابه الكبير، وقد وصفوا الاتحاد السوفيتى بالأمس بـ «إمبراطورية الشر»، ويسعون اليوم جاهدين لطرد «الأرواح الشريرة» (بلغة العصور الوسطى) من عقول التيارات اليسارية داخل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية، وفى مقدمة هذه الأرواح: حلم العدالة الاجتماعية.

وقد تفطن قادة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية فى معاركهم الانتخابية مع قوى اليمين بصنفيه المتطرف والليبرالى إلى أهمية المحافظة على الحد الأدنى من المبادئ كى لا تخسر قاعدتها الانتخابية، وتخوض فى الوقت ذاته غمار العولمة الاقتصادية، فإذا اختفت من أدبياتهم مقولة «دولة الرفاه» فلا يمكن أن يتجاهلوا التأثيرات السلبية للعولمة فى المجال الاجتماعى. إن مقولة «الطريق الثالث» تهدف ـ إذن ـ إلى عقلنة الظاهرة، وكبح جماحها، والمحافظة على المكاسب التى حققتها دولة الرعاية الاجتماعية، ويخطو اليسار داخل هذه الأحزاب خطوة أخرى فيطالب بالذود عن الدولة، وعن مؤسساتها الدستورية، مطالبا بأن تتحوّل «الأيدي الخفيّة» ـ وهي لا تتحكم في الاقتصاد فحسب، بل أصبحت تتحكم فى السياسة أيضا ـ إلى أيد مرئية، ومعروفة لدى الجميع.

إن الدول ومؤسساتها الدستورية المنتخبة انتخابا ديمقراطيا هى المسئولة على مستقبل مئات الملايين من البشر، وليس فئات «الصبيان الذهبيين» اللاعبيين فى قاعات أسواق العملة، أو المضاربين فى «صالات القمار» على حد تعبير رئيس الحزب الاشتراكى الألمانى السابق أوسكار لافونتان، قائلا: لا يمكن أن تستقر الأمور فى مجتمعات يطالب سكانها بدولة القانون، وحماية المجتمع، والاقتصاد فيه منفلت من جميع القيود، ويسيطر عليه السماسرة. ومن المعروف الدور الحاسم الذى قام به فى هزيمة اليمين المسيحى، وانتقال السلطة إلى الاشتراكيين بعد فترة

طويلة، وتولى وزارة المالية فى حكومة المستشار الألمانى الحالى، ولكنه استقال احتجاجا على ظاهرة المضاربات، وتحول السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية، وقد رحب أرباب العمل بالاستقالة، وارتفع متوسط أسعار الأسهم الألمانية بثلاثمائة نقطة مرة واحدة عند الإعلان عن الاستقالة، وهو يعد اليوم من أبرز ممثلى اليسار الأوروبى الديمقراطى (34).

إن مقولة «الطريق الثالث» قد بدأت تشق طريقها فى بعض الأقطار العربية، ولكنها اصطبغت منذ البداية بالصبغة السياسية، ولم يعرها الفكر العربى المعاصر كبير اهتمام، فإذا سعت قوى اليسار الأوروبى الديمقراطى من وراء التنظير للمقولة الجديدة إلى كبح جماح الليبرالية الجديدة الشرسة فذلك اعتماداً على مؤسسات مجتمع مدنى قوى ومؤثر، وعلى إمكانية تأليف جبهة أوروبية قوية تستند إلى القوى الجديدة الرسمية، والأهلية العاملة فى الساحة الأوروبية كلها، أما الوضع العربى الراهن، وانعدام أى تنسيق بين الدول العربية حتى فى المجال الاقتصادى فإنه يعنى الخضوع لإملاء سادة الليبرالية الجديدة.

ثالثا: من الطبيعى أن تشغل العولمة الاقتصادية الناس فى العالم العربى بالدرجة الأولى، فقد أصبح خبزهم اليومى مرتبطا فى كثير من الحالات بانعكاساتها على مجتمعاتهم، فلا غرو ــ إذن ــ أن يطغى الجانب الاقتصادى فى الظاهرة على الخطاب الرسمى العربى، وأن يتصدرالاقتصاديون والتقنيون محافل الحديث عنها، ولكن بعض المفكرين قد أدركوا أن القضية أعمق من الجوانب الاقتصادية الفنية، وأشد خطورة وخطرا فانكبوا على دراستها حسب رؤية متسقة وشاملة، مستنجدين فى ذلك بالمنهج التحليلى المتكامل.

يشمئز سدنة العولمة من سماع مقولات مثل «التنمية المستقلة»، أو استقلالية القرار الوطنى، ولكنهم يسمحون بالحديث عن الخصوصية الثقافية، فكثر اللغط، وتعددت الندوات عن العولمة والهوية، وعن العولمة والخصوصية الثقافية، وهم يدركون جيدا أن الاقتصاد المعولم، وذيوع نمطه الاستهلاكى سيفضى مع الزمن إلى عولمة الثقافة والقيم، إذ أن مصممى إستراتيجية الكون المعولم لم يهملوا هذا

الجانب، بل هم واعون بخطورته. إن هدفهم على المدى البعيد بعث هوية عالمية ذات قيم جديدة.

إننا ندرك جميعا مدى عمق الهوة الفاصلة اليوم فى الوطن العربى بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وهو أمر طبيعى فى مجتمع ما يزال يعانى من ظاهرة الأمية المتفشية، كما ألمعنا إلى ذلك. إن هذه الفجوة ستزداد بعد انتشار ثقافة الإنترنت، وثقافة الصورة الوافدة، وسيزيد عامل الثراء الطين بلة، ذلك أن النخبة الثرية هى الوحيدة القادرة ماليا ولغويا (معرفة اللغات الحية، وبخاصة الإنجليزية) على دخول الكون الثقافى الإنترناتى.

قد يبادر عشاق الحديث عن الهوية قائلين: إن فى تراثنا وماضينا سدا منيعا، نعم إننى من المعترفين بمقولة «إن ماضينا صنع ما أصبحنا عليه الآن، وصنع كذلك نمط قطيعتنا معه»، ولكن السؤال: أى ماض الذى أثر، وما ينفك يؤثر، هل الماضى الذى صنع التقدم، والانتقال من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أفضل منها، أم ماضى الحنين إلى مظاهر فولكلورية نطرب لها حين نسمعها، أو نشاهدها؟

أحدث كتاب «السجينة» الذى نشرته مليكة أو فقير عام 1999، بباريس ضجة كبرى، وكتبت هذه المهرة المغربية الشموس تقول: «أنا مغربية فى أمعائى، فى كيانى العميق، ولكننى أشعر أيضا أننى فرنسية جدا من خلال الثقافة، اللغة، الذهنية، الفكر. لم يعد ذلك متناقضا بداخلى، أخيراً يسكن معا الشرق والغرب فى سلام».

لا نشك فى أنها تحن من حين لآخر إلى التقاليد المغربية الثرية والجذابة، وهى تتسكع فى الأحياء الباريسية الراقية، ولكن الثقافة تبقى فرنسية وبالتالى الذهنية، ولعل السؤال السليم الذى ينبغى أن يطرحه المولعون اليوم فى الوطن العربى بقضايا الهوية هو: ماذا بقى من هذه الهوية؟

رابعا: إن المتتبع لما نشرته بعض الأقلام العربية حول العولمة فى الأعوام الأخيرة

يشعر كيف أن أصحابها سرعان ما ينسون جوهر الموضوع، وهو بحث الظاهرة باعتبارها تمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع البشرى ويغرقون فى بحث أمركة العولمة، وقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمى الجديد، وهى جوانب تتصل ـ فى نظرى ـ باستغلال الظاهرة، وليس بلبها، لذا ينبغى التمييز الواضح بين استغلال العولمة من القوى الدولية العظمى، وفرض وصايتها على البلدان الضعيفة، واعتبارها فوزا لأيديولوجية الليبرالية الجديدة، وبين جوهرها الإيجابى الذى يعد كسبا ثمينا للبشرية جمعاء، وأعنى الثورة العلمية والتقنية الحديثة فى مجال الفضاء والاتصالات والمعلومات، إنه من الطبيعى أن تكون البلدان الصناعية الكبرى هى وحدها القادرة على استغلال هذه الثورة سياسيا واقتصاديا لفرض سياستها، وإملاء شروطها عبر مؤسسات دولية كبرى تتحكم فيها، وتتجاوز سلطتها سلطة الدول مثل البنك الدولى، والمنظمة العالمية للتجارة، وغيرهما، فليس من الصدفة أن تتم الدعوة إلى خصخصة قطاع الاتصالات بالدرجة الأولى لأنه أبلغ تأثيرا، وأوفر ربحا. إن هذا الخطأ المنهجى المتمثل فى عدم التمييز بين الأشياء ـ فهى لديهم إما سواد أو بياض ـ جعلهم يسقطون فى ترهات «العولمة والممانعة»، و«العولمة والعولمة المضادة»، بل عادت حليمة إلى عادتها القديمة، فقال البعض ببساطة «الاشتراكية هى النقيض الفعلى للعولمة الحديثة وللنظام الرأسمالى الذى يسود العالم» (35).

خامسا: إنه من المعروف أن انتهاءَ الحرب الباردة، وبدايةَ مرحلة نظام دولى جديد معولم قد جعلت اعتبارات الجغرافيا السياسية تتوارى لفائدة الجغرافيا الاقتصادية، وسقط بالتالى مفَهوم السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية المعولمة، وإذا كانت مفاهيم الدولة، والسيادة الوطنية، وأساليب العمل السياسى قد عرفت تحولا عميقا وجذريا فى المجتمعات الغربية، فالأمر يختلف تماما فى المجتمع العربى، بل بالعكس فقد حصلت ردة خلال العقدين الأخيرين، فطفت فوق السطح مفاهيم الجماعة، والقبيلة، والعشيرة، والمذهب، والطائفة، والمنحدر الجغرافى على حساب الأمة، والوطن، والدولة، وعلى حساب العمل السياسى، والنقابى، والأهلى، وذلك فى

الوقت الذى نحتاج فيه احتياجا ملحا إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسى بمفهومه الشامل والمتجدد، ذلك أن القضايا الأساسية فى الأقطار العربية هى قضايا سياسية، ومنها القضايا ذات الطابع الاقتصادى، فالتعاون الاقتصادى الثنائى، والسوق العربية الموحدة هى كذلك قضايا سياسية، فكم مرة شاهدنا حدودا تغلق، ورحلات جوية تلغى، وعبور البضائع والناس العاديين يمنع بسبب خلاف سياسى بين نظامين!

إن الاقتصاد العربى قد بقى منذ عصر الدولة الخراجية فى العصر الوسيط إلى عصر العولمة هشا أمام السلطة السياسية، يقول محمد سعيد النابلسى، وهو صاحب الخبرة الطويلة فى شئون الاقتصاد والمال: «ليس على ذلك خلاف 90 بالمائة من بلوانا فى القرن الماضى (يعنى القرن العشرين) كان منشؤها سياسيا، ويكفى أن نقول مثلا: لو تمعنا خلال نصف قرن فى مداخل التعاون العربى لخلصنا إلى أن كل مشاكلنا ومعظم أزماتنا كان لها فى الغالب جذور سياسية (36)، فلا مفر - إذن - من إعادة الاعتبار للفكر السياسى النقدى الحر لمواجهة تحديات العولمة، فمعركة خوض غمارها ليست معركة اقتصادية ومعرفية فحسب، بل هى كذلك معركة سياسية.



هوامش القسم الثانى

1ـ راجع القسم الأول عن «ظاهرة العولمة : الواقع والآفاق».

2ـ انظر فى هذا الصدد : هانس بيرمارتين ـ هارالد شومان ، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس على ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سلسلة «عالم المعرفة» ، العدد 238، أكتوبر 1998، Olivier Dollfus, Ia mondialisation, Presses de Sciences Po, Paris, 1997, Anton Brender, Ia France face a Ia mondialisation, Ia Decouvrte, Paris, 1998, AIain Touraine, Comment sortir du liberalisme? Fayrard, Paris, 1999, Ignacio Ramonet, Geopolitique du chaos, Galilee, Paris, 1997.

تمت الإحالة على بعض هذه المراجع فى هوامش القسم الأول من هذه الدراسة .

3ـ قارن بعض الباحثين العرب بين ظاهرة العولمة ، وظواهر تاريخية قديمة ، فتحدثوا عن عولمة يونانية ، وعولمة رومانية ، وعولمة عربية أيضا ، انظر : العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 10، ناصر الدين الأسد ، نحن والآخر ، صراع وحوار ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ص 123وما بعدها . ذكرنا هذه الملاحظة فى الهامش رقم 8 من القسم الأول .

4 ـ يلتقى هذا النص فى بعض المسائل التى يطرحها للنقاش مع نص آخر صدر مؤخرا تحت عنوان «نقد فكر الحداثة العربى» ، راجع مجلة «الزمان الجديد» ، لندن ، العدد الرابع ، فبراير 2000 ، ص 56.وما بعدها .

5 ـ انظر فى هذا الصدد: الطاهر لبيب، تعريف المثقف العربى للعولمة، قضايا فكرية، الكتاب التاسع عشر والعشرون، أكتوبر 1999، ص 201 وما بعدها.

6 ـ ن. م.

7 ـ راجع فى هذا الصدد: غسان عبد الخالق، العولمة الإسلامية...، وكذلك حسن حنفى، الثقافة العربية بين العولمة الخصوصية ضمن كتاب «العولمة والهوية»، أوراق المؤتمر العالمى الرابع لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999, ص 81 وما بعدها، وص 27 وما بعدها. وأود أن ألفت نظر القارئ هنا إلى أن الأوراق التى يضمها هذا الكتاب الثرى بين دفتيه تكشف عن مدى تباين وجهات النظر بين المثقفين العرب حول إشكالية العولمة، وبخاصة فى علاقاتها مع الهوية من جهة، وعن الخلط، والفهم السطحى لها من جهة أخرى. يقول عز الدين المناصرة فى كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر «إن حوار العولمة مع الهوية هو حوار الذئب مع الحمل»، وفى هذا الحوار الإجبارى انقسمنا إلى فئات ثلاث:

الأولى: ترى أن النموذج الشمالى جميل وساحر ومفيد ونموذجى، وينبغى اللحاق به.

الثانية: ترى أن هذا النموذج هو الشيطان نفسه.

الثالثة: ترى أن نتفاعل مع العولمة، مادامت إجبارية بشروط عربية خالصة»، ن. م.، ص8، وكأننا قادرون على وضع هذه الشروط، أو كأن العولمة تنتظر موافقتنا لتقتحم علينا بيوتنا صباح مساء، وبعد صفحات قليلة يصنف إبراهيم عز الدين المشتغلين بالفكر فى البلدان العربية من قضية العولمة إلى تيار تغريبى ما انفك طوال عقود ماضية يدعو إلى الانفتاح الكامل على الغرب إلى حد يصل إلى الانطواء تحت رايته دون التفات حقيقى لخصوصية المجتمعات العربية، وهناك تيار آخر كثير التمسك بالماضى، ما انفك عن المناداة بالانكفاء على الذات بدعوى المحافظة على الخصوصية ونقائها، وهناك تيار ثالث

توفيقى يحاول المواءمة بين التراث والمعاصرة، كما يحاول التجسير بين العولمة والخصوصية (22).

وينادى باحث آخر بعوربة الثقافة لمواجهة دعوة العولمة الثقافية، وتحتاج عوربة الثقافة إلى انعاش الحس القومى والإسلامى أولا، ثم الانفتاح على المنجز الغيرى وفق شروط التأثر والتأثير. . ثم تأتى المقارنة بعصور الإسلام الأولى (19) وما يليها. وفى دراسة حسن حنفى ينسى القارئ العولمة ومشاكلها الضاغطة والمعقدة ليجد نفسه يسبح فى عالم الأرواح، (وكما انتقلت الروح من الشرق إلى الغرب عبر آلاف السنين، فقد تعود الروح من الغرب إلى الشرق من جديد فى المستقبل القريب والبعيد ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾) 27!

8 ـ نعتمد فى مناقشة آرائه على كتابه «العولمة والطريق الثالث»، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999، ونلاحظ أنه يتضمن من ص 9 إلى ص 34 نفس الدراسة المنشورة بعنوان «فى مفهوم العولمة» ضمن كتاب «العرب والعولمة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

9 ـ يركز أعداء الحداثة فى الغرب اليوم على ظاهرتين سلبيتين ليعلنوا فشل المشروع الحداثى: ظاهرة العنف الفردى والجماعى، وكذلك ظاهرة عنف بعض النظم ضد الإنسانية، كما حدث ذلك أيام النازية، أو أيام الستالينية، وكما برز أخيرا فى منطقة البلقان، ويتجاهل هؤلاء أمرين أساسيين:

أ ـ إن ظاهرة العنف ليست ظاهرة وليدة الحداثة، بل هى ظاهرة تاريخية.

ب ـ إنه لولا الحداثة بقيمها من جهة، ووسائلها الناجعة من جهة أخرى لما أمكن وضع حد للتصفيات العرقية والطائفية كما حدث فى البوسنة والهرسك، وكوسوفو، ولما أمكن إماطة اللثام عن الوجه الآخر للديمقراطية الإسرائيلية، وجه الزيف والأيديولوجية العنصرية.

أما الظاهرة الثانية التى يستغلونها فهى ذات طابع أخلاقى قائلين: إن الإفراط فى الحريات باعتبارها سمة أساسية من سمات الحداثة أفرزت حرية الجنس وذيوعها عبر

الوسائل الحديثة، وما أدت إليه من سلبيات تمس حياة المجتمع، وينسى هؤلاء أن ظاهرة الجنس قديمة قدم المجتمع البشرى، وأن هنالك مجتمعات غرقت فيها إلى الأذقان، قبل أن تولد الحداثة، ومنها المجتمع العربى الإسلامى، وأن انتشار الظاهرة اليوم عبر وسائل الحداثة المتطورة يسمح بالتعرف إلى سلبياتها، والسيطرة عليها، وهو أمر غير ممكن فى المجتمعات المتخلفة والمغلقة.

ولعله من الغريب أن نقول هنا: إن خطاب ما بعد الحداثة يلتقى فى نهاية المطاف مع مقولة «نهاية التاريخ» التى ترى فى الليبرالية الجديدة نهاية لا يمكن تجاوزها من جهة، ومع الأصوليين فى إعلانهم فشل مشروع الحداثة من جهة أخرى. إننا نعرف أن أصحابه يؤمنون بالديمقراطية، وبحق قوى المجتمع المدنى فى تقرير مصيرها، وتسيير شئونها، ولكنه خطاب يكتفى بتفكيك الظواهر المجتمعية، وتفسيرها من دون التأثير فيها من أجل تطويرها، ونقطة الخطر فيه فقدانه لرؤية كلية متسقة، فلا غرابة أن نجد فيلسوفا بارزا من فلاسفة مدرسة فرانكفورت يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) يعد التنظير لعصر ما بعد الحداثة ردة فعل محافظة، ويائسة ضد التنوير، ويؤيده الفيلسوف الألمانى الشاب ماركارد (Marquard)، داعيا إلى المحافظة على مكتسبات عصر الأنوار، ويعارض كل موقف يقول بفشل عصر الأنوار والتنوير. «قد يفاجأ البعض حين يعلم أننى أنتصر لعصر الأنوار، وأذود عنه»، ويضيف قائلا: «أعتقد أن هذا الميل إلى ترك الحاضر خلفنا، وتجاوز العصر الحديث يكمن ضمنيا وراء المحاولات المعلنة عن نهاية التاريخ، والحقبة الحديثة من جهة، وظهور ما بعد الحداثة من جهة ثانية. إن الأشياء تكاد تحدث أحيانا فى الخفاء، وتحركها فى العمق نزعة لا أحبها شخصيا، أقصد نزعة المعاداة للحداثة التى لا أشايعها لأسباب عديدة أذكر من بينها السبب التالى: وهو أنه عندما ندعو إلى ترك الحداثة، فإننا ندعو إلى ترك مكتسبات عصر الأنوار»، مقاربات فى الحداثة وما بعد الحداثة، تعريب محمد الشيخ ـ ياسر الطائرى، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 11، 24.

9 ـ أ ـ انظر الهامش رقم 3.

10 ـ انظر على سبيل المثال : إسماعيل صبرى عبد اللة ، العرب والعولمة ، سبق ذكره ، ص 361، وما بعدها ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية ، مجلة «الطريق» ، بيروت ، العدد الرابع ، 1997 ، الخيارات الاقتصادية العربية ، منتدى عبد الحميد شومان الثقافى ، عمان ، حوار الشهر العدد 8 ، أيام 1998 ، جلال صادق العظم ، ما هى العولمة؟ مجلة «الطريق» ، العدد الرابع .

11 ـ الدراسة من تأليف عبد الإله بلقزيز ، منشورات رمسيس ، سلسلة «المعرفة للجميع» الرباط ، 1999 .

12 ـ النص المعتمد فى هذا النموذج منشور بمجلة الطريق المذكورة سابقا ، وهو فى الأصل محاضرة ألقيت بجامعة دمشق .

13 ـ نجد قسما من الدراسة المنشورة فى مجلة «الطريق» ، العدد الرابع ، 1997تحت عنوان «الكوكبة : الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية» يتكرر فى الدراسة المنشورة ضمن أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية «العرب والعولمة» ، سبق ذكره ، ونقف عليه كذلك فى كتاب حوار الشهر ، العدد 8 عام 1998بعنوان «الخيارات الاقتصادية العربية» ، منتدى عبد الحميد شومان الثقافى ، عمان .

14 ـ الطريق ، سبق ذكره ، ص 46 وما يليها .

15 ـ نشرت بحوث الندوة ، وما جرى فيها من نقاش فى مجلد بعنوان «العرب والعولمة» ، سبق ذكره ، وضمنها بحث الجابرى ، ص 297 ـ 307 .

16 ـ ن . م . ، ص 297 ، هامش رقم 1 .

17 ـ نعتمد فى مناقشته على الكتاب الذى ألفه بالاشتراك مع صادق جلال العظم ، وصدر بعنوان : ما العولمة؟ ضمن سلسلة حوارات لقرن جديد ، دار الفكر ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1999 ، وينقسم نص حنفى فى هذا الكتاب إلى قسمين : القسم الأول : العولمة بين الحقيقة والوهم ص 11 ـ 58 ، والقسم الثانى : هو نقد لنص صادق العظم ضمن نفس الكتاب بعنوان

«من مثقف وطنى إلى مثقف غربى، حوار مع صادق جلال العظم»، ص 211 ــ 252.

18 ـ انظر: العولمة والهوية، تحرير ومراجعة صالح أبو أصبع، عز الدين المناصرة، محمد عبيد الله، أوراق المؤتمر العلمى الرابع لكلية الآداب والفنون، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص 27. ونلاحظ أن دراسة الأستاذ حنفى المنشورة ضمن هذا المرجع أعاد نشرها حرفيا فى المرجع السابق: ما العولمة؟ ص 34 ـ 58 دون الإشارة إلى ذلك.

19 ـ ما العولمة؟ ص 21.

20 ـ يكرر نفس الفكرة فى صفحة 41.

21 ـ كتب حسن حنفى يقول: «إن العولمة عملية تاريخية مستمرة من داخل مركز السيطرة التقليدى فى الغرب الحديث، لا يكفى فهمها، بل مواجهتها» ن.م.، ص 220.

22 ـ انظر فى هذا الصدد كتابنا: المغرب الإسلامى: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978؛ التحول الاقتصادى الاجتماعى لمجتمع صدر الإسلام، دار الغرب الإسلامى، بيروت، 1985.

23 ـ برهنت فى دراسة أخرى على أن رواد الحركات الإصلاحية فى المجتمع العربى الإسلامى قد ميزوا بين «التمدن العمومى» أى تقدم المجتمع عامة، وبين التقدم الجزئى مثل التقدم فى الميدان العسكرى، أو فى مجال المواصلات، أو فى العمارة، أو الحرف والفنون، فالتقدم فى براعة المنافع العمومية تفيد المجتمع، وتحقق خطوة نحو التقدم، «وكلما تقدمت براعة المنافع العمومية تقدمت الجمعية» ويعنى الشيخ رفاعة الطهطاوى بالجمعية المجتمع، ولكن ذلك لايعنى بلوغ الحداثة، أو تحقيق التحديث، وهكذا يمكن أن نتحدث عن أزمنة تحديث عربية، وليس عن زمن حداثة عربى. إن مشروعات التحديث من أيام محمد على إلى اليوم فشلت فى اللحاق بركب الحداثة، ولكنها حققت خطوات

ثمينة، وبعيدة المدى فوق درب تحديث المجتمع العربى، فهى التى أنشأت واحات التحديث التى نشاهدها اليوم فى البلدان العربية، وهى تمثل القاطرة الساعية إلى جر قطار التقدم، وهنا نلمس مدى خطر أية ردة على محاولات التحديث، وعلى سلامة القاطرة، ذلك أن ثنائية المفاهيم ذات الطابع التوفيقى، ليست ثنائية ذات طابع فكرى تنظيرى، بل هى تعكس الواقع المعيش، فكل بلد عربى، وكل مدينة عربية تعيش فى الوقت ذاته نمطَىْ مجتمعين متناقضين، ومتجاورَيْن: مجتمع التأخر والتقدم، مجتمع الأصالة والمعاصرة، مجتمع النقل والعقل، مجتمع العشيرة والعولمة، وتمثل هذه الثنائية التوفيقية فى نظرى عائقا كبيرا أمام مشروع الحداثة الذى حلمت به أجيال من الرواد طيلة قرن ونصف القرن.

راجع دراستنا «نقد خطاب الحداثة فى الوطن العربى» ضمن كتاب: الحداثة وما بعد الحداثة، منشورات جامعة فيلادلفيا، عَمان، 2000، ص 86، وما بعدها.

24ـ الدار الفنية، القاهرة، 1991.

25ـ ما العولمة؟ سبق ذكره، ص 56.

26ـ ن. م.، ص 241.

27ـ أذكر القارئ الكريم بأننى اعتمدت فى نقد مفهوم العولمة عند المفكر السورى صادق جلال العظم على النص الذى نشره بمجلة «الطريق»، بيروت، العدد الرابع، 1997، ص 26 ـ 44 وقد أعاد جل فقرات هذا البحث فى دراسته ضمن كتاب ما العولمة؟، سبق، ذكره، مع إضافات.

28ـ ن. م.، ص 241.

29ـ ن. م.، ص 241 و ما يليها.

30ـ ن. م.، ص250.

31ـ انظر دراستنا عن «نقد خطاب الحداثة فى الوطن العربى» سبق ذكرها.

32 ـ ما العولمة؟، ص 252.

33 ـ راجع الملاحظات النقدية لصادق جلال العظم على تعقيب حسن حنفى ضمن كتاب: ما العولمة؟ ص 257 وما يليها.

34 ـ صدر له أخيرا كتاب بالألمانية يميط فيه اللثام عن «الأيدى الخفية»، انظر: Oskar La Fontaine, Schlagt links das Herz, Econ Verlag, Munchen, 1999. (القلب يخفق يسارا).

راجع نقدا للكتاب بقلم مصطفى اللباد، مجلة «وجهات نظر»، القاهرة، العدد الخامس عشر، أبريل، 2000.

35 ـ انظر: مروان عبد الرازق: ما هى العولمة مجلة «الطريق»، العدد الثالث، 1999، ص 30.

36 ـ «التنمية الاقتصادية العربية والمتغيرات العالمية»، منتدى عبد الحميد شومان الثقافى، عمان، حوار الشهر، العدد 15، كانون الأول، 1998، ص 46.

ولفت نظرنا فى هذا الصدد موقف مفكر اقتصادى عربى بارز جمع بين التجربة الاقتصادية والتجربة السياسية موقفه من تأثير الإرادة السياسية فى التغيير، كتب يقول: «ويلحق بمواقف (الثورية الجوفاء) الحديث عن ضرورة البدء بتوفير الإرادة السياسية للتغيير وبعبارة أخرى تغيير النظم الحاكمة وهو حديث معيب من زاويتين: فهو يهدر مكانة العلم والفكر، والتلاحم بين الناس العاديين، مفترضا أن الحاكم وحده يملك القدرة على التغيير، مع أن تولى حكام حسنى النية ينتهى فى أحوال كثيرة بمأساة إذا لم يكن للجماهير دور إيجابى، مبنى على تصور مشترك لما يجب أن يكون، ومن زاوية أخرى لا يقول لنا أصحاب هذا الزعم: كيف يمكن عمليا أن نغير النظم الحاكمة؟ ولا يذكرون شيئا عن التكلفة الاجتماعية للتغيير إذا اقتضى الأمر مثلا حربا أهلية»، الخيارات الاقتصاديه العربية، سبق ذكره، ص 21 وما يليها.

إن النضال السياسى من أجل أن تتوافر إرادة سياسية للتغيير لا يعنى بالضرورة

تغيير النظم الحاكمة، والوصول إلى مرحلة الحرب الأهلية، وهنالك أمثلة عربية وأفريقية أدى فيها العمل السياسى العلنى والشرعى إلى خلق مناخ أفرز إرادة سياسية للتغيير، ويبدو أن هاجس الحالة المصرية هو الذى شغل بال المفكر المصرى عندما كتب هذا الكلام، ذاهبا إلى أن النضال فى المستوى الفكرى والعملى هو وحده الذى يحدث التغيير، ونحن نتفق معه فى ذلك كل الاتفاق، فالنضال العملى هو النضال السياسى والاجتماعى من أجل التغيير والتغيير يبدأ بالرؤية والمنهج، وليس بالضرورة بتغيير نظم الحكم، أما المعرفة والفكر فلا حول لهما ولا طول أمام السلطة السياسية، شأنهما فى ذلك شأن الاقتصاد، وأحوال عدد من الأقطار العربية شاهدة على ذلك.

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١٧٥٥٩
الترقيم الدولى 3 - 0867 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة ٨٠ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



العولمة والفكر العربي المعاصر

لا بد من التأكيد فى هذا الصدد أن البلدان النامية، وفى مقدمتها البلدان العربية ستفشل ـ دون ريب ـ فى كسب رهان العولمة، وخوض غمارها بنجاح إن لم تصلح شئونها السياسية إصلاحا جوهريا، مكتفية بتبنى الوجه الاقتصادى لأيديولوجية العولمة: الليبرالية الجديدة، ومتجاهلة فى الوقت ذاته الوجه الآخر للعملة: النظام الليبرالى الديمقراطى، وهو يمثل الضمان الوحيد للحد من مساوئ العولمة، ويكشف عبر حرية الإعلام الأيدى الخفية المتاجرة بشعاراتها، والبون شاسع بين عولمة التقدم والتضامن بين الفئات الاجتماعية ضمن المجتمع الواحد، والتضامن بين الشعوب، والاعتراف بالآخر، واحترام حقوقه من أجل دعم قضايا السلام، وحقوق الإنسان، والشعوب، وبين عولمة مافياوية تقطف ثمارها فئة من السماسرة، وتقذف بلداننا بأسرها فى أتون التفكك والفوضى.

لم يتحقق مشروع الحداثة، وإنما ظهرت واحات من التحديث تمثل اليوم القاطرة الساعية إلى سحب قطار التقدم من مستنقع التخلف العربى، ولعل أبرز مظاهره مطالبة الشعوب العربية بما طالب به صاحب «أقوم المسالك» قبل ق[illegible]نصف القرن: العدل السياسى، والحرية تحت اسم جديد: الديمقراطية. وإذا لم تنجح ال[illegible]عربية فى كسب رهان الديمقراطية فى بداية الألفية الثالثة ستجد نفسها بعد قرن [illegible] القرن، وفى «عصر ما بعْدَ العولمة» واقفة فى محطة نمو التخلف مطالبة بالديمقراطية، كما طالب جيل الرواد بالعدل السياسى والحرية، فالقضية الأولى فى العالم العربى هى قضية سياسية بالأمس، واليوم، وغدا.

6 221102 012355

دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
www.shorouk.com e-mail:dar@shorouk.com